

أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
أبريل/نيسان 2022



## مراجعة الحقائق:

تنبؤات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
في أوقات عدم اليقين



أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل/نيسان 2022:

# مراجعة الحقائق: تنبؤات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أوقات عدم اليقين

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة. ولا تعني الحدود والألوان والمسّميات والمعلومات الأخرى المبينة في أي خريطة بالمطبوعة أي حكمٍ من جانب البنك على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذه المطبوعة ما يشكّل قيوداً على الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، أو ما يُعتبر تخلياً عنها، فجميعها محفوظ على نحوٍ محدد وصريح.

### الحقوق والإذن بالطبع والنشر



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo> (CC BY 3.0 IGO). وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ هذا العمل أو توزيعه أو نقله أو الاقتباس منه، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

**نسبة العمل إلى المؤلف** – يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: جاتي، روبرتا؛ دانيال ليدرمان؛ الإسلام، عاصف م.؛ وود، كريستينا أ.؛ فان، راشيل يوتنج؛ لطفي، رنا؛ موسى، منة الله إمام؛ نجويان، ها. 2022. مراجعة الحقائق: تبوّات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أوقات عدم اليقين "أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أبريل/نيسان)، واشنطن: البنك الدولي. Doi: 10.1596/978-1-4648-1865-3-3. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي IGO 3.0 BY CC

**الترجمة** – إذا قمت أنت بترجمة هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل لصاحبه: "هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي وينبغي ألا تُعتبر ترجمة رسمية له. ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة."

**التعديلات** – إذا قمت بتعديل هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسبة العمل لصاحبه: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. وتقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في الاقتباس وقوعاً حصرياً على عاتق كاتب الاقتباس، ولا يُقرها البنك الدولي.

**محتوى الطرف الثالث** – لا يمتلك البنك الدولي بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوّنات هذا العمل، فإنك تتحمل المسؤولية عن تحديد ما إذا كان الأمر يقتضي الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA؛ بريد إلكتروني: [pubrights@worldbank.org](mailto:pubrights@worldbank.org)

ISBN (نسخة إلكترونية): 978-1-4648-1865-3

DOI: 10.1596/978-1-4648-1865-3

تصميم الغلاف: راجيش شارما

صورة الغلاف: Antikwar/Shutterstock.com

صورة الغلاف مُستخدمة بإذن، ويجب الحصول على إذن آخر لإعادة استخدامها.

## جدول المحتويات

4	شكر وتقدير.....
5	الاختصارات والأسماء المختصرة.....
6	توطئة.....
1	<b>مقدمة وعرض عام للنتائج.....</b>
5	<b>الفصل الأول. التعافي في ظل حالة عدم اليقين.....</b>
5	1-1 الحرب في أوكرانيا: الآثار المحتملة غير المتجانسة على المنطقة تزيد من عدم اليقين.....
10	2-1 الجائحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: لم يتم التغلب عليها بعد.....
12	3-1 الآفاق الاقتصادية: تفاوت مستويات الانتعاش الاقتصادي في ظل حالة عدم اليقين.....
19	<b>الفصل الثاني. التنبؤ بالنمو في ظل غموض البيانات.....</b>
19	مُقدِّمة.....
21	1-2 الأسس المفاهيمية لأخطاء التنبؤ.....
25	2-2 مصادر أخطاء التنبؤ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....
35	3-2 دور تقلب النمو وشفافية البيانات في أخطاء التنبؤات.....
39	الخاتمة: مخاطر غموض البيانات.....
40	<b>الفصل الثالث. مراجعة الحقائق: عدم اليقين بشأن تنبؤات النمو عام 2022.....</b>
40	1-3 تنبؤات متقلبة للنمو في عام 2022 منذ أكتوبر/تشرين الأول 2021.....
42	2-3 حدود عدم اليقين بشأن تنبؤات النمو لعام 2022.....
46	المراجع.....
49	الملاحق.....
49	الملحق 1-2 التعريفات وجداول الانحدار والأشكال.....
56	الملحق 2-2 تقدير العلاقة بين القدرات الإحصائية وحجم الأخطاء في تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي.....
57	الملحق 3-2 مقارنة بين أنواع جهات التنبؤ.....

## قائمة الأشكال

- الشكل 1-1. أسعار النفط والقمح المعيارية..... 6
- الشكل 2-1. من المتوقع لأسعار النفط المرتفعة على المدى القصير أن تتراجع على المدى الطويل..... 6
- الشكل 3-1. توقعات التضخم آخذة في الارتفاع منذ بداية الحرب في أوكرانيا..... 6
- الشكل 4-1. بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي في معظمها بلدان مستوردة صافية للمواد الغذائية وكثير منها بلدان كبيرة مصدرة صافية للوقود..... 7
- الشكل 5-1. فروق أسعار العائد على السندات آخذة في الارتفاع بالنسبة للبلدان النامية التي يستحق عليها ديون مرتفعة..... 9
- الشكل 6-1. معدلات التطعيم في كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون مستوى نظيراتها في الدخل..... 11
- الشكل 7-1. تعاف متفاوت في القطاع الخاص..... 12
- الشكل 8-1. مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين عامي 2019 و2023..... 14
- الشكل 9-1. التضخم الوسيط حسب مجموعات البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 15
- الشكل 10-1. ارتفاع أسعار الغذاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين 14 فبراير/شباط 2020 و3 فبراير/شباط 2022..... 18
- الشكل 1-2. أخطاء تنبؤات النمو في يناير/كانون الثاني حسب المنطقة والمؤسسة (2010-2020)..... 26
- الشكل 2-2. أخطاء التنبؤ بمرور الوقت حسب المنطقة والمؤسسة..... 27
- الشكل 3-2. أخطاء التنبؤات وأخطاء التنبؤ المطلقة قبل الجائحة في يناير/كانون الثاني حسب المنطقة والمؤسسة (الفترة: 2010-2019)..... 28
- الشكل 4-2. التغيرات في مؤشر القدرات الإحصائية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (2005-2019)..... 29
- الشكل 5-2. التغيرات في مؤشر الأداء الإحصائي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (2016-2019)..... 29
- الشكل 6-2. أخطاء التنبؤ وقدرات البيانات (مؤشر القدرات الإحصائية)..... 30
- الشكل 7-2. القيمة المطلقة للأخطاء المتوقعة لكل شريحة ثلثية لتقلبات النمو (2010-2020)..... 32
- الشكل 8-2. الصراعات وأخطاء تنبؤات النمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل العالم..... 32
- الشكل 9-2. صدمات أسعار السلع الأولية التصديرية..... 33
- الشكل 10-2. أخطاء التنبؤ المطلقة والشرائح الثلثية لصددمات أسعار السلع الأولية التصديرية (2010-2020)..... 33
- شكل الإطار 3-2. أخطاء التنبؤ المطلقة للتضخم في مختلف مناطق العالم (1999-2020)..... 34
- الشكل 11-2. أخطاء التنبؤ حسب النوع الجغرافي والمؤسسي..... 38
- الشكل 1-3. التنبؤات والتعديلات لنمو إجمالي الناتج المحلي عام 2020..... 43
- الشكل 2-3. التنبؤات والتعديلات لنمو إجمالي الناتج المحلي عام 2022..... 44
- الشكل X1. مؤشر القدرات الإحصائية بمرور الوقت حسب بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 49
- الشكل X2. أخطاء التنبؤات الإقليمية طويلة الأجل..... 50
- الشكل X3. أخطاء التنبؤ المطلقة حسب الشهر..... 51
- الشكل X4. أخطاء تنبؤات النمو في يناير/كانون الثاني بالنسبة للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراع والعنف مقارنة بالبلدان غير المتأثرة بالهشاشة و بالصراع والعنف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 51

## قائمة الجداول

- الجدول 1-1. موجز أثر حرب أوكرانيا على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 9
- الجدول 2-1. توقعات النمو ورصيد معاملات الحساب الجاري ورصيد المالية العامة..... 13
- جدول الإطار 1-1. حلقات التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 1970-2020: مدفوعة بالصراع أو عوامل خارجية أخرى..... 16
- الجدول 3-1. التضخم والتنبؤات بشأنه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 17
- جدول الإطار 1-2. المكونات الفرعية لمؤشر القدرات الإحصائية..... 24
- الجدول 1-2. توفر البيانات الكلية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2022)..... 31
- الجدول 1-3. مقارنة بين تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2022 منذ أكتوبر/تشرين الأول 2021..... 41
- الجدول X1. محددات أخطاء التنبؤات المطلقة للنمو..... 52
- الجدول X2. محددات أخطاء التنبؤ..... 53
- الجدول X3. المؤشرات الفرعية لمؤشر القدرات الإحصائية بوصفها مؤشرات انحدارية لأخطاء التنبؤ..... 54
- الجدول X4. مؤشر الأداء الإحصائي وأخطاء تنبؤات النمو..... 55

## قائمة الإطارات

- الإطار 1-1. تاريخ من التضخم المرتفع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 1970-2020..... 15
- الإطار 1-2: مؤشرات القدرات الإحصائية..... 23
- الإطار 2-2: الشفافية ومؤشر القدرات الإحصائية..... 25
- الإطار 3-2. الأخطاء الواردة في تنبؤات نمو الناتج الحقيقي والتضخم..... 34
- الإطار 4-2. كيف يقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعمل تنبؤاتهما..... 38

## شكر وتقدير

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو نتاج عمل مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي. كتب التقرير روبرتا جاتي (رئيس الخبراء الاقتصاديين الإقليميين)، ودانييل ليدرمان (نائب رئيس الخبراء الاقتصاديين)، وعاصف م. إسلام (رئيس فريق العمل)، وكريستينا أ. وود، وراشيل يوتنج فان، ورنا لطفي، ومئة الله إمام موسى، وها نجوين.

وتلقى الفريق إسهامات قيمة من منه كونج نجوين، وخبراء اقتصاديين من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهم خايمي دي بينيس بيانشي، وأشواق ناطق مسيح، وسحر سجاد حسين، وخالد الحمود، وسريل دسيبوتس، وماجد كاظمي، وداليا القاضي، ولوان زاو، وجيانلوكا ميل، وأمير مختار الثبية، وريك إميري تسوك إييوني، وسارة ب. النشار، وهدي يوسف، وسعدية رفعت، وأناستازيا جانزر-أراجي، ووسام حراي، وخافيير دياز كاسو، وأمينة العراقي، وماسيميليانو كالي، ومحمد حبيب زيتونة، ونور الدين.

ويشيد الفريق بامتنان بالتعليقات والتوجيهات القيمة الواردة بشأن عدة مجالات من التقرير. وقدم تعليقات مفيدة كل من فريد بلحاج (نائب الرئيس لشؤون المنطقة)، ونادر محمد، وبول نومبا أم، وعصام أ. أبو سليمان، وستيفان جي. كويرلي، ويوهانس ج. هوجيفين، ومارينا ويس. وتم تلقي مساندة وتعليقات وتوجيهات مفيدة بشأن التحليل من: براكاش لونجاني؛ فريق الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، وهم إيريك لو بورني (مدير قطاع الممارسات)، وكيفن كاري، وخايمي دي بينيز بيانشي، وهدي يوسف، وسعدية رفعت، وناوكو سي. كوجو، وعبد الله سي، وخافيير دياز كاسو؛ ومن فريق تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الذي يصدر عن البنك الدولي، وهم فرانزيكا ليزلوت أونسورج (المديرة)، وفرانز أولريش روتش، وجوستين داميان جينيت، وبيتر ستيفن أوليفر ناجل، وكارلوس آرتيتا؛ ومن فريق بحوث اقتصاديات التنمية بالبنك الدولي، وهما آرت كراي (نائب رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير سياسات التنمية) وستيفن بينينجز.

وقدمت سوزان بلمينج المشورة في الوقت المناسب بشأن الرسائل أثناء المراحل النهائية من إعداد هذا التقرير.

ونعرب عن الشكر جيمس إل. رو جونيور على تحرير نص المقدمة والنظرة العامة للتقرير والفصل الثاني. وتوجه بالتقدير لوحدة الترجمة والطباعة والوسائط المتعددة بإدارة الحلول المؤسسية العالمية في البنك الدولي لما قدمته من مساعدة. وقدم سواتي رايشودري وتوريا توروجي الدعم الإداري الممتاز.



## الاختصارات والأسماء المختصرة

مسوح المجموعات متعددة المؤشرات	MICS	مرض الإيدز	AIDS
تقرير عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقير	MPO	مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)	COVID-19
أمريكا الشمالية	NA	مؤشر أسعار المستهلكين	CPI
المنظمات غير الحكومية	NGOs	تقييم السياسات والمؤسسات للدول	CPIA
بلد مصدر للنفط	OEC	المسوح الديمغرافية والصحية	DHS
بلد مستورد للنفط	OIC	شرق آسيا والمحيط الهادئ	EAP
منظمة البلدان المصدرة للنفط	OPEC	أوروبا وآسيا الوسطى	ECA
مؤشر مديري المشتريات	PMI	الاتحاد الأوروبي	EU
التيشير الكمي	QE	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	FAO
منطقة جنوب آسيا	SA	الدول الهشة والمتأثرة بالصراع والعنف	FCV
مؤشر القدرات الإحصائية	SCI	مجلس التعاون الخليجي	GCC
المعيار الخاص لنشر البيانات	SDDS	إجمالي الناتج المحلي	GDP
مؤشر الأداء الإحصائي	SPI	الآفاق الاقتصادية العالمية	GEP
احتياطات النفط الإستراتيجية	SPR	البلدان المرتفعة الدخل	HICs
أفريقيا جنوب الصحراء	SSA	فيروس الإيدز	HIV
جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك	SWIFT	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	IBRD
الإمارات العربية المتحدة	UAE	وحدة العناية المركزة	ICU
برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات	UCDP	المؤسسة الدولية للتنمية	IDA
الأمم المتحدة	UN	المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء	IFPRI
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	UNESCO	الشبكة الدولية لمسوح الأسر المعيشية	IHSN
الولايات المتحدة	US	صندوق النقد الدولي	IMF
ضريبة القيمة المضافة	VAT	سلسلة البيانات الجزئية المتكاملة للاستخدام العام	IPUMS
مؤشرات التنمية في العالم	WDI	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	LAC
آفاق الاقتصاد العالمي	WEO	البلدان المنخفضة الدخل	LICs
منظمة الصحة العالمية	WHO	الغاز الطبيعي المسال	LNG
التغطية الصحية الشاملة	UHC	تجانس مخطط الانتشار المرجح محليا	LOWESS
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	UNICEF	الأهداف الإنمائية للألفية	MDG
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	USAID	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
مؤشرات البنك الدولي	WDI	تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MEU
منظمة الصحة العالمية	WHO	البلدان المتوسطة الدخل	MICs

## توطئة

دخلت جائحة كورونا عامها الثالث، مع إمكانية حدوث طفرات في الفيروس مستقبلا. وارتفع معدل التضخم العالمي إلى مستويات تاريخية. ولا يزال تغير المناخ يلحق أضرارا بالغة من خلال أحداث مناخية شديدة في جميع أنحاء العالم. ولا تزال الصراعات والاضطرابات الاجتماعية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تخلق شعورا بعدم الاستقرار الاجتماعي. والآن، تندلع الحرب في أوكرانيا، بما تحمله معها من تداعيات اقتصادية على الأسواق العالمية للطاقة والأغذية ورأس المال. إن القول بأن حالة من عدم اليقين هي التي تسود الآن يعد تقديرا ناقصا.

إن التعامل مع حالة عدم اليقين هذه يمثل تحديا رئيسيا يواجه واضعي السياسات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تخفيف جميع المخاطر قبل وقوعها، فإن التحدي يشمل مجموعة واسعة من قضايا السياسات، من سياسات الاقتصاد الكلي الحصيفة إلى الاستثمارات الذكية في أنظمة الصحة العامة.

وقد حذر العدد السابق من تقريرنا "أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي نشره مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين للمنطقة في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2021 من مخاطر "الثقة المفرطة" في قدرتنا على الاستجابة لأزمات مثل الجائحة الحالية. ففي حالة الصحة العامة، فإن الإعداد يستلزم الاستثمار في مراقبة الأمراض، وتبادل المعلومات، والقدرة على استيعاب الزيادات المفاجئة في عدد المرضى الذين يحتاجون إلى الرعاية الصحية بسبب الكوارث الصحية غير المتوقعة من قبل. فالأنظمة الصحية إذا تعرضت لطلب أكبر من قدراتها، قد يصبح عدد الوفيات مُفجعا مع وقوع خسائر اقتصادية بالقدر ذاته.

هذا العدد من تقرير "أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" يذكرنا بأننا لم نقض بعد على جائحة كورونا. وربما أن الأهم من ذلك أن المؤلفين طرحوا تحديا آخر على القدر نفسه من الأهمية خلال الأوقات التي تسودها حالة من الغموض، وهو مخاطر الإفراط في التفاؤل بشأن آفاق اقتصاداتنا في المدى القريب. وتبين أن هذا التحدي ينطوي على تعقيدات، لكن تركيز التقرير ينصب على أداة مشتركة تُستخدم في الاستعداد للمستقبل القريب، وهي التنبؤات الاقتصادية.

ومثلها مثل توقعات الطقس، نادرا ما تكون تنبؤات النمو الاقتصادي في المستقبل القريب دقيقة. لكن ما دامت تقديراتها معقولة -كما يقول لنا المؤلفون- فإنها تمثل أدوات قيمة للحكومات من أجل التخطيط والتأهب الماليين. وإذا تبين أنها مفرطة في التفاؤل، مثل حالة الصحة العامة المفرطة في الثقة، فقد تصبح العواقب وخيمة. ويستشهد التقرير بالمؤلفات الأكاديمية التي تحدد كمياً مخاطر تنبؤات النمو المفرطة في التفاؤل. وأدعوكم إلى قراءته بعناية.

في هذا السياق من حالة الغموض التي تشوب العالم والمنطقة، يركز هذا التقرير الاهتمام على مختلف التنبؤات الاقتصادية، بما في ذلك توقعات البنك الدولي، وتوقعات صندوق النقد الدولي، وكذلك توقعات القطاع الخاص لعينة كبيرة من البلدان، تغطي بيانات تعود إلى عشر سنوات مضت. بصراحة، لقد تأخر كثيرا ما يتضمنه هذا التقرير من تحليل نزيه لفن التنبؤ الاقتصادي.

ويمكن أن يكون من الصعب التنبؤ بالمستقبل، لا سيما في أوقات عدم اليقين الشديد مثل الحرب الحالية في أوكرانيا التي تزعزع استقرار أسواق الحبوب والطاقة. إذ يصعب على جهات التنبؤ معرفة وجهة الاقتصاد، والتحذير من الكوارث الوشيكة، وكيفية تجنبها. وتساعد التنبؤات الحكومات والشركات على التخطيط للمستقبل. فعلى سبيل المثال، قدمت تنبؤات النمو أول مؤشر على التكلفة الحقيقية للجائحة. وتواجه جهات التنبؤ صعوبة بالغة في وضع تنبؤات للنمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع زيادة تقلبات النمو، التي زادت بسبب التعرض لصدمات أسعار السلع الأولية والصراع الدائم. وتبذل جهات التنبؤ أقصى ما في وسعها فيما يتعلق بالمعلومات المتاحة لها، ومع ذلك، فإن غالبا ما تخفق بسبب غموض البيانات الشائع للغاية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويقدم المؤلفون شواهد تشير إلى أنه خلال العقد الماضي كانت توقعات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير دقيقة ومفرطة في التفاؤل. وأدعوكم إلى مراجعة نتائج المؤلفين بعين ناقدة؛ وإذا كانت هذه النتائج صحيحة، فإننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين التنبؤات الاقتصادية للمنطقة. واسمحوا لي أن أكرر أن تنبؤات النمو، مثلها مثل توقعات الطقس، لا ينبغي أن تكون مثالية كي تكون

مفيدة. غير أن تنبؤات النمو المفرطة في التفاؤل يمكن أن تؤدي إلى انكماش اقتصادي. وفي أوقات عدم اليقين، من المهم عدم الوقوع في شرك الإفراط في الثقة، كما حدث مع الأنظمة الصحية في المنطقة أثناء الجائحة. ويجب أن تتسم المنطقة بالتحفظ بشأن آفاق النمو وأن تركز على هذا الغموض من خلال بناء القدرة على الصمود.

وبالتالي، فإن أحد الأسئلة الرئيسية على صعيد السياسات هو ما الذي يمكننا أن نفعله لتعزيز دقة تنبؤاتنا الاقتصادية، سواء من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو القطاع الخاص؟ ومن النتائج الهامة التي توصل إليها التقرير أن إحدى الطرق لتحسين التنبؤات هي تزويد جهات التنبؤ بأكبر قدر ممكن من المعلومات جيدة النوعية. ويقول المؤلفون إن هذه الرسالة تقوم على شواهد إحصائية جديدة ينبغي أن تكون ذات أهمية للجهات المتعاملة معنا والأكاديميين والقطاع الخاص. وإذا ثبتت قوة الشواهد، فمن المؤسف أن تظل نظم البيانات في المنطقة ضعيفة وأن يبقى العديد من اقتصادات المنطقة محروما من البيانات. وقد تأخرت هذه الاقتصادات في قدراتها الإحصائية على توليد البيانات. إذ لا تتوفر بيانات شهرية عن البطالة والإنتاج الصناعي إلا في عدد قليل للغاية من الاقتصادات، كما أن البلدان التي تعاني من الصراع لا تتوفر لديها بيانات لسنوات عديدة. إن التنبؤ بالنمو في ظل هذه الظروف يشبه عالم الأرصاد الجوية الذي يتنبأ بالطقس مع نقص المعلومات عن تغيرات درجات الحرارة والرطوبة.

ويخلص التقرير إلى أنه مع تحسن البيانات، فإن تنبؤات النمو تصبح أكثر دقة. ويقترح بعض الطرق العملية لتحسين نظم البيانات التي يمكن أن تساعد جهات التنبؤ في المنطقة. أولا، يمكن لزيادة تواتر وجود بيانات الحسابات القومية أن تحسّن من التنبؤات بدرجة ملموسة. ثانيا، البيانات المتسقة مهمة لدقة التنبؤات، ويمكن تحقيق ذلك الاتساق من خلال تحسين التواصل فيما بين الوزارات والمكاتب الإحصائية الوطنية. ثالثا، يمكن للمساعدة الفنية المقدمة للحكومات أن تساعد في تحسين جودة الإحصاءات الوطنية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحسين جودة المعلومات المستخدمة في تغذية نماذج التنبؤ. رابعا، بالنسبة للبلدان التي تشهد صراعات، تُعد مصادر البيانات البديلة مثل المعلومات المستمدة من الأقمار الصناعية (على سبيل المثال، بيانات الأضواء الليلية) باللغة الأهمية، وفي هذا الصدد، يمكن للبنك الدولي أن يلعب دورا مهما في تسهيل الوصول إلى تلك البيانات.

ومع تزايد الغموض بشأن المستقبل بسبب التهديدات الناشئة، ينبغي أن ينصب التركيز على بناء القدرة على الصمود في المنطقة، بما في ذلك من خلال الشفافية. ويلتزم البنك الدولي بالمساعدة في زيادة شفافية البيانات في جميع أنحاء المنطقة، وذلك بهدف تمكين واضعي السياسات والقطاع الخاص والمواطنين من اتخاذ أفضل القرارات الممكنة باستخدام أدق المعلومات المتاحة.

فريد بلحاج

نائب الرئيس

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البنك الدولي



## مقدمة وعرض عام للنتائج

مرة أخرى، تخيم حالة من الغموض وعدم اليقين على آفاق الاقتصاد العالمي. إذ تشكل الحرب غير المتوقعة في أوروبا تحديات ضخمة أمام الاقتصاد العالمي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه الخصوص. وقد وصل أثر هذه الصدمة إلى أسواق السلع الأولية وأسواق رأس المال العالمية في وقت كان فيه عدم اليقين يسدل ستارا من الغموض بالفعل على الآفاق الاقتصادية للمنطقة. وكان من بين أهم مصادر عدم اليقين التي سبقت نشوب الحرب في أوكرانيا عدم اليقين العلمي بشأن مسار تطور فيروس كورونا. وتتعرض الأوساط العلمية العالمية للاختبار بشأن احتمالات ظهور فاشيات أخرى في المستقبل وبشأن شدة هذا المرض الذي يبدو أنه سيشهد طفرة أخرى. علاوة على ذلك، فمع إعادة فتح الاقتصاد العالمي، يرجع ذلك في جانب كبير منه إلى ظهور لقاحات فعالة وآمنة، يبدو أن التضخم العالمي قد ترسخ بأشكال لم تكن معروفة من قبل لأسباب تعود بعضها على الأقل إلى الاضطرابات الناجمة عن الجائحة نفسها. ومن النتائج المهمة لعدم اليقين أن تنبؤات الآفاق الاقتصادية قصيرة الأجل ستكون على الأرجح أقل دقة - حتى مع استمرار المحللين وواضعي السياسات والشركات في الاعتماد على التنبؤات لاتخاذ قرارات بشأن الإنفاق المالي والاقتراض السيادي والاستثمار الإنتاجي والسياسات الاجتماعية. ببساطة، فإن التنبؤات تزداد قيمة عندما يسود عدم اليقين. ولكن حتى في أوقات الهدوء، فإن التنبؤات التي ينشرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومحللو القطاع الخاص عادة ما تحتل العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام، ربما لأنها مهمة للغاية لتحديد التوقعات الاقتصادية. يعرض هذا العدد من تقرير البنك الدولي نصف السنوي لأحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقييما تجريبيًا لمدى دقة وتحيز فن التنبؤ خلال العقد الماضي.

ولا يُشترط أن تكون تنبؤات النمو دقيقة تماما - بل إنها في العادة ليست دقيقة. فحتى خبراء التنبؤ بالأحوال الجوية، بجميع الأدوات المتاحة لهم، لا يقدمون تنبؤات دقيقة لمدة سبعة أيام إلا في 80% من الوقت فقط. أما التنبؤات لمدة 10 أيام أو أكثر فتكون صحيحة حوالي نصف الوقت فقط.<sup>1</sup> ومع ذلك، من الصعب الخلاف على أهمية التنبؤات الجوية.

ومن الصعب أيضا التشكيك في أهمية التنبؤات الاقتصادية. ويسأل هذا التقرير عما إذا كان هناك مجال لتحسينها، ويبدو أن الإجابة هي نعم. ومن شأن بذل جهود منسقة لتعزيز توفر البيانات الجيدة وإمكانية الحصول عليها في المنطقة أن يحسن التنبؤات، وهو ما يمكن الحكومات من صياغة سياسة تستند إلى معلومات أكثر موثوقية. وسيتمكن القطاع الخاص أيضا من التخطيط وفقا لذلك واتخاذ إجراءات تستند إلى معلومات أكثر دقة. والأهم من ذلك أن التنبؤات يمكن أن تساعد في رسم مسار للتعافي من الجائحة وما بعدها.

وتزيد الحرب في أوروبا الشرقية من حالة عدم اليقين المرتبطة بالجائحة من جوانب مهمة. فالضغوط التضخمية الناجمة عن الجائحة ستتفاقم على الأرجح بسبب الصراع في أوكرانيا. وتعتمد عدة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على واردات القمح من البلدين، على الرغم من أن مصدر إمدادات الغذاء في بلد ما قد لا يكون مهما عندما ترتفع أسعار الغذاء العالمية. ومن المرجح أن يؤدي الارتفاع المتزايد في أسعار المواد الغذائية وارتفاع مخاطر انعدام الأمن الغذائي إلى إلحاق أشد الضرر بالأسر الفقيرة، لأن الفقراء ينفقون في العادة نسبة من ميزانية أسرهم على الغذاء والطاقة أكبر مما تنفقه الأسر الغنية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تعاني من الصراع أيضا قطاعات السياحة التي تضررت بالفعل من جراء الجائحة. ولم يتحدد بعد النطاق الكامل لعواقب الحرب، لكن العلامات المبكرة تشير إلى زيادة الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها بالفعل العديد من بلدان المنطقة. في الوقت نفسه، لا تزال جائحة كورونا تلقي بظلالها على المنطقة. ومع اجتياح أحدث سلالات الفيروس بلدان المنطقة، تواجه الحكومات طائفة من المشاكل، ولا سيما ضرورة زيادة معدلات التطعيم. وعلى الرغم من أن عمق المشاكل في بلد معين قد يتوقف على قدرة نظام الصحة العامة، فإن المنطقة، شأنها شأن بقية مناطق العالم، أبعد ما تكون عن التعافي من الجائحة.

<https://scijinks.gov/forecast-reliability/> 1

ولا تزال التطعيمات هي السبيل الفعال للخروج من الجائحة. ويعاني الأشخاص الذين تم تطعيمهم بشكل عام من الإصابة بأعراض أقل شدة، وانخفاض معدلات التداوي داخل المستشفى ومعدلات الوفيات. وتساعد الاختبارات والتباعد الاجتماعي أيضا في الحد من انتشار الفيروس. ولدى البلدان الأكثر ثراء في المنطقة مجموعة أوسع نطاقا من الأدوات لمكافحة الفيروس في ترساناتها - الاختبارات واللقاحات. وتواجه الاقتصادات الأفقر مفاضلات أكثر صعوبة، وتقر بعض البلدان بأن الجائحة قد تمضي في مسارها. فمن جانب، تبلغ نسبة التطعيم في الإمارات العربية المتحدة 94%. وعلى الجانب الآخر، هناك بلدان في حالة صراع مثل اليمن الذي يبلغ معدل التطعيم فيه 1.1%.

وتواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شأنها شأن بقية مناطق العالم، قدرا كبيرا من عدم اليقين الذي لا ينبع فقط من إمكانية تحوّر فيروس كورونا في المستقبل، والتضخم، والصراع في أوكرانيا، لكن أيضا من تشديد السياسة النقدية العالمية. ويتوقع البنك الدولي أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في المنطقة 5.2% في عام 2022، وإن كان ذلك قد يتسم بالتفاؤل، كما كان النمط السائد خلال العقد الماضي. وفي السياق الحالي، من المرجح أن يسهم ارتفاع أسعار النفط في تفاوت النتائج، مما يؤدي إلى تحسين آفاق البلدان المصدرة للنفط مع خفض معدلات النمو المتوقعة للبلدان المستوردة للنفط. وتخلق الضغوط التضخمية الناجمة عن تعطل سلاسل الإمداد مخاطر سلبية إضافية.

وفي أوقات عدم اليقين، من المهم عدم الإفراط في الثقة بشأن آفاق النمو في المنطقة. وبالفعل، في تقريرنا السابق عن أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2021، بحثنا العواقب السلبية للإفراط في الثقة بشأن مرونة أنظمة الصحة العامة في المنطقة في عام 2019، قبيل تفشي الجائحة. وعلى غرار مراقبة الأمراض والتأهب في مجال الصحة العامة، فإن تنبؤات النمو في المنطقة تمثل معالم مهمة لصانعي السياسات لرسم مسار للمضي قدما. وهي أداة للملاحة عبر بحار عاصفة. ويمكنها العمل كمنارة توجّه الاقتصاد نحو فرص الانتعاش. فعلى سبيل المثال، كانت التغيرات في تنبؤات النمو التي نشرت في أبريل/نيسان 2020 أول مؤشر على التكلفة الاقتصادية للجائحة.

وينصب تركيز هذا التقرير على تحليل هذه التنبؤات والتوصية بسبل تحسينها لخدمة متخذي القرار في المنطقة على نحو أفضل. على مدى العقد الماضي، كانت تنبؤات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير دقيقة ومفرطة في التفاؤل. ومثلها مثل تنبؤات الأحوال الجوية، يجب ألا تكون تنبؤات النمو مثالية كي تصبح مفيدة. غير أن تنبؤات النمو المفرطة في التفاؤل يمكن أن تؤدي إلى انكماش اقتصادي. ومن النتائج الرئيسية للتقرير أن توفر المعلومات الجيدة وإمكانية الحصول عليها في الوقت المناسب يحسنان دقة توقعات النمو.

ومما يبعث على القلق انتشار نظم البيانات المبهمة في المنطقة. وكما تم تسليط الضوء على ذلك في عدد أبريل/نيسان 2020 من تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن لشفافية البيانات أن تحقق مكاسب ملموسة للمنطقة. وأبرز عدد أكتوبر/تشرين الأول 2021 من التقرير نفسه كيف أن محدودية أنظمة المعلومات الصحية أدت إلى الإفراط في الثقة في قدرة المنطقة على مواجهة الجائحة. ويعرض هذا التقرير طريقة إضافية مفادها أن نقص البيانات يعوق التقدم في المنطقة؛ فهو يزيد من صعوبة التنبؤ على نحو دقيق بأداء بلدان المنطقة.

يعاني العديد من الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من نقص شديد في البيانات. وقد تأخرت هذه الاقتصادات في قدراتها الإحصائية على توليد المعلومات. فقد انخفضت درجاتها على مؤشر القدرات الإحصائية - مقياس لإنتاج إحصاءات موثوق بها في الوقت المناسب في البلدان النامية - بين عامي 2005 و2019. كما أن أداء المنطقة ضعيف على مؤشر الأداء الإحصائي - مقياس أكثر شمولاً يضم أيضا الاقتصادات المتقدمة. فأفريقيا جنوب الصحراء هي وحدها التي تتمتع بدرجة أسوأ من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث مؤشر الأداء الإحصائي، حتى عندما يتم إدراج الاقتصادات المرتفعة الدخل، مثل أعضاء مجلس التعاون الخليجي. وفي الواقع، فإن درجة مؤشر الأداء الإحصائي لاقتصادات مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات) ليست أعلى من المنطقة في المتوسط، وتأتي على مسار بعض البلدان متوسطة الدخل بالمنطقة.

ويتجاوز هذا التقرير مسألة شفافية البيانات إلى ما هو أبعد من مؤشر "القدرات الإحصائية" أو مؤشر "الأداء الإحصائي" القابلين للمقارنة دولياً. ويستخدم نهج "العميل الغامض" لتقييم مدى توفر بيانات إجمالي الناتج المحلي والإنتاج الصناعي والبطالة وإمكانية الوصول إليها في 19 اقتصاداً يغطيها البنك الدولي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.<sup>2</sup> ومن بين هذه الاقتصادات التسعة عشر، يصدر 15 اقتصاداً بيانات ربع سنوية عن إجمالي الناتج المحلي، وإن كان بعضها يفتقر إلى معلومات عن عام 2020 بالكامل. فالاقتصادات التي تشهد صراخاً مثل ليبيا واليمن لديها بيانات قديمة ترجع إلى عام 2014 وعام 2017 على التوالي. ولا ينشر سوى 10 اقتصادات من بين 19 اقتصاداً في المنطقة معلومات شهرية أو ربع سنوية عن الإنتاج الصناعي. وبالنسبة للاقتصادات التسعة المتبقية، لا تتوفر المعلومات بسهولة. ولا يصدر سوى ثمانية اقتصادات بيانات فصلية عن البطالة، في حين لا توجد بيانات شهرية في أي منها. ويسجل البلد المرجعي -المكسيك- بيانات البطالة شهرياً.

وقد يؤدي عدم كفاية نظم البيانات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى انحراف التنبؤات. وتظهر النتائج التحليلية للتقرير أن المنطقة لديها في المتوسط تنبؤات تتسم بعدم الدقة وزيادة التفاؤل بدرجة أعلى من المتوسط العالمي، بغض النظر عما إذا كانت التنبؤات من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو جهات تنبؤ خاصة. ويبلغ متوسط خطأ التنبؤات (التنبؤات مطروحا منها النمو المحقق)، باستخدام تنبؤات البنك الدولي في عدد يناير/كانون الثاني من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية عن الفترة 2010-2020، 2.5 نقطة مئوية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و1.3 نقطة مئوية على مستوى العالم. أي أن تنبؤات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت في العادة أكثر تفاؤلاً من توقعات المناطق الأخرى. كما أن التنبؤات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل دقة في العادة من التنبؤات في بقية أنحاء العالم. وبين عامي 2010 و2020، واستناداً مرة أخرى إلى توقعات الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي في يناير/كانون الثاني، بلغ متوسط الخطأ المطلق في التنبؤات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 3.3 نقطة مئوية مقابل 2.5 نقطة مئوية على مستوى العالم. ومما يساعد على وضع تنبؤات أفضل توفر المعلومات الموثوقة وإمكانية الحصول عليها. وفي الواقع، تشير نتيجة إحصائية مهمة تم عرضها في هذا التقرير إلى أن ضعف نظم البيانات يرتبط بتنبؤات أكثر تفاؤلاً وأقل دقة على مستوى العالم، لا سيما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويبرز التقرير رسالتين رئيسيتين إضافيتين. أولاً، تؤدي تقلبات النمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الحد من دقة التنبؤات. وكلما تعاضمت درجة التقلبات، تعذر على جهات التنبؤ إعداد تنبؤات جيدة. ويسهم تعرض المنطقة لصدمات أسعار السلع الأولية في تقلبات النمو. ومن العوامل الرئيسية الأخرى التي تسهم في تقلبات النمو بالمنطقة وجود دول في حالة صراع. وثمة عامل آخر يؤدي إلى عدم دقة التنبؤات في الاقتصادات التي تشهد صراخاً وهو أن نظم البيانات تضررت بسبب الاضطرابات، مما يتعذر معه الحصول على معلومات دقيقة. ومن الواضح أن الارتباط بين ضعف نظم البيانات وعدم دقة التنبؤات يبقى حتى بعد احتساب تقلبات النمو ووجود الصراع.

ثانياً، قد تختلف دقة التنبؤات حسب نوع جهة التنبؤ. وكانت تنبؤات البنك الدولي في الفترة 2010-2020 عادةً ما تتسم بمزيد من الدقة في المتوسط من تنبؤات صندوق النقد الدولي والقطاع الخاص - سواء بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو بقية العالم. وتتشابه دقة التنبؤات وتفاؤلها إلى حد كبير في التنبؤات الدولية والإقليمية والمحلية. وتظهر التنبؤات الإقليمية تفاوتاً كبيراً في مستوى الدقة، وإن كانت لا تختلف في المتوسط عن التوقعات الدولية والمحلية. وقد تكون لدى جهات التنبؤ المحلية إمكانية أفضل للحصول على المعلومات المحلية التي يمكن أن تحسن من تنبؤاتها للنمو، لكنها قد تتأثر بسهولة بالحكومات، وترتبط بها، وهو ما يمكن أن يؤثر على تنبؤاتها للنمو. وتشير هذه النتيجة إلى أن التأثيرين المتعارضين يمكن أن يعوض كل منهما الآخر.

ويوضح التقرير قناة بالغة الأهمية تضر من خلالها نظم البيانات الضعيفة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فالتنبؤات غير الدقيقة تعوق قدرة الحكومات على التخطيط بفاعلية لما سيأتي. وفي إطار الجهود الرامية إلى فهم العقبات المحددة في عملية التنبؤات، أجرى فريق التقرير مناقشات مع خبراء اقتصاديين من البنك الدولي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأشار هؤلاء الخبراء إلى العديد من التحديات.

2 انظر إختاور-موباويدي وهوجيفين (2021) للاطلاع على نهج مماثل لتقييم البيانات الجزئية.

ففي بعض الحالات، كانت البيانات نادرة. وفي حالات أخرى، كانت البيانات متاحة لكن غاب عنها مكونات فرعية هامة. وحتى عندما تكون البيانات عالية التواتر متاحة، فإن المعلومات الخاصة بالربع السابق تكون مفقودة، وهو ما يعوق عملية التنبؤات. وفي بعض الأحيان، يكون هناك توقف في الإبلاغ عن البيانات دون سبب واضح. وظهرت من هذه المناقشات عدة مدلولات على صعيد السياسات:

- تعد البيانات الدقيقة المتواترة للحسابات القومية ضرورية لجودة التنبؤات.
- ويمكن للمساعدة الفنية المقدمة للحكومات لتحسين دقة الحسابات القومية أن تحسّن بدرجة كبيرة من دقة التنبؤات.
- وبالنسبة للبلدان التي تشهد صراعات، تعد المصادر البديلة للبيانات، مثل بيانات الأقمار الصناعية عن الأضواء الليلية باللغة الأهمية، والبنك الدولي دور يقوم به في تسهيل تقديم هذه البيانات.

ويأتي تنظيم باقي تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على النحو التالي: الفصل الأول يقدم عرضاً عاماً لوضع الاقتصاد الكلي في المنطقة. ويقدم الفصل الأول تنبؤات للنمو الإقليمي، مع التركيز على الآثار المحتملة للحرب في أوكرانيا. ويحدث التقرير أوضاع جائحة فيروس كورونا ويبحث في ارتفاع معدلات التضخم. ويستكشف الفصل الثاني الأسس المفاهيمية لدقة تنبؤات النمو ويستكشف مصادر أخطاء تنبؤات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبحث الفصل الثالث تبعات أخطاء التنبؤات السابقة في تفسير تنبؤات النمو الحالية مع ارتفاع مستوى عدم اليقين الناجم عن كل من الصدمات المستمرة والصدمات الجديدة المحتملة.



## الفصل الأول. التعافي في ظل حالة عدم اليقين

### النقاط الرئيسية للفصل الأول

- تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن إجمالي الناتج المحلي الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ارتفع بنسبة 3.3% عام 2021 ويتوقع أن ينمو بنسبة 5.2% عام 2022.
- في عام 2022، لن يتمكن أحد عشر بلدا من بين 17 بلدا في المنطقة من التعافي لمستوى معيشتها قبل الجائحة.
- من المتوقع أن يكون الانتعاش في البلدان المصدرة للنفط أسرع من البلدان المستوردة للنفط في المنطقة مع ارتفاع أسعار الطاقة في عام 2021 وارتفاعها بحدّة بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا.
- لا تزال التنبؤات لعام 2022 متقلبة بسبب عدم اليقين الناجم عن الجائحة، وتشديد السياسة النقدية العالمية، والحرب في أوكرانيا.
- تواجه المنطقة ضغوطا تضخمية كبيرة بسبب التضخم العالمي المرتبط بالاضطرابات الناجمة عن الجائحة، وتسارع وتيرة الارتفاع في أسعار السلع الأولية بسبب الحرب في أوكرانيا، وانخفاض قيمة العملة في بعض البلدان.

تشكل الحرب في أوكرانيا تحديات كبيرة للعديد من الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن المرجح أن تؤدي الزيادات في أسعار الغذاء الناجمة عن الحرب إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة. وقد تعاني قطاعات السياحة، التي تضررت بالفعل من جراء الجائحة، مرة أخرى من ذلك الصراع. غير أن البلدان المصدرة الصافية للنفط في المنطقة تواجه تحسنا في الآفاق بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، على الرغم من أن ميزانيات الأسر المعيشية في أنحاء المنطقة ستتعرض لضغوط بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية على حد سواء. كما أن جائحة كورونا لم تنته بعد. وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مؤخرا ارتفاعا كبيرا في عدد الحالات في شهر فبراير/شباط 2022، ربما كان السبب في ذلك متحور أوميكرون الجديد، لكن المعلومات الواردة من المنطقة لا تزال غير موثوقة. ومع ذلك، تشير الإصابات المتزايدة بفيروس كورونا في أوروبا والصين إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (والاقتصاد العالمي) ربما لم تتغلب على الجائحة بعد. ولا يزال الانتعاش الاقتصادي في المنطقة غير مؤكد بسبب مسار الجائحة الذي لا يمكن التنبؤ به، وتشديد السياسة النقدية العالمية، ومؤخرا، الحرب في أوكرانيا.

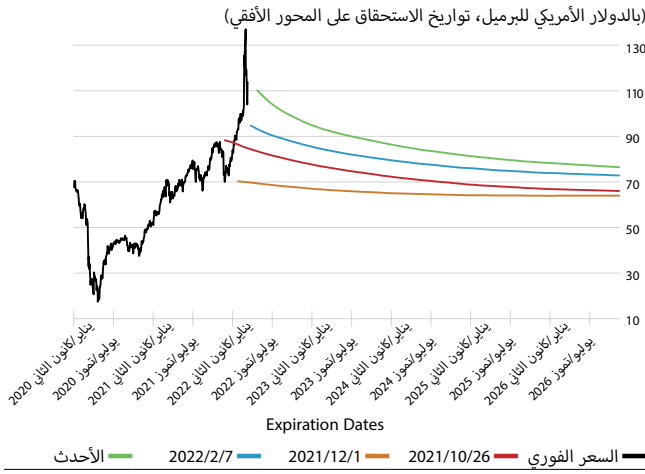
### 1-1 الحرب في أوكرانيا: الآثار المحتملة غير المتجانسة على المنطقة تزيد من عدم اليقين

أدت الحرب واسعة النطاق في أوكرانيا في أواخر شهر فبراير/شباط إلى هزة في الاقتصاد العالمي وزيادة حالة عدم اليقين المحيطة به. وعلى الرغم من أن الوضع لا يزال شديد التقلب، فإن العواقب الإنسانية مروعة.

### ٤ القنوات المحتملة للتأثير على الاقتصاد العالمي

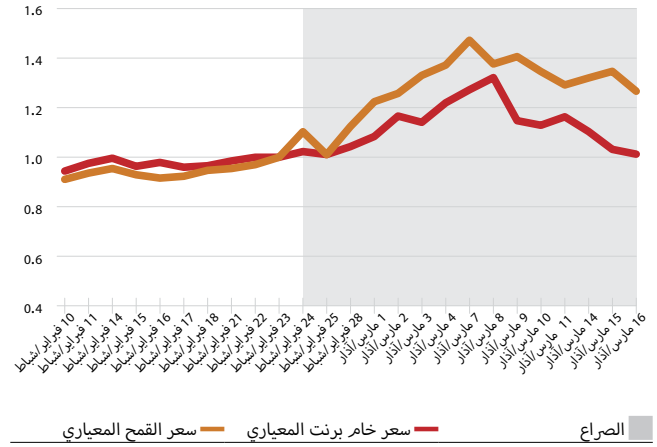
عطلت الأزمة سلاسل التوريد، مما زاد من تفاقم التضخم العالمي الذي بلغ بالفعل مستويات تاريخية في عام 2021، وزاد من الاضطرابات في أسواق رأس المال العالمية التي تشهد تقييدا بالفعل. إن حجم الصدمة واستمرارها يتسمان بدرجة كبيرة من عدم اليقين، ومن المرجح أن يتسما بحساسية شديدة لكيفية تطور الأزمة. ووفقا للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، قامت روسيا وأوكرانيا معا بتصدير أكثر من ثلث صادرات القمح العالمية خلال الفترة 2018-2020. وتسببت الحرب في قفزة كبيرة في أسعار القمح مع الكثير من التقلبات (انظر الشكل 1-1). كما ارتفعت أسعار السلع الغذائية الأخرى منذ اندلاع الصراع، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في إمدادات الغذاء العالمية من كل من روسيا وأوكرانيا. وروسيا هي أيضا مصدر رئيسي للطاقة والأسمدة، وكلاهما من المدخلات المهمة لإنتاج السلع الغذائية، ويؤدي هذا مزيدا من الارتفاع في أسعار الغذاء والوقود. ويؤدي هذا الانخفاض في إمدادات الغذاء إلى تفاقم الصعوبات التي تواجه سلاسل الإمداد العالمية بالفعل بسبب الجائحة، التي تسببت بالفعل في زيادة أسعار الغذاء في المنطقة قبل الحرب.

### الشكل 1-2. من المتوقع لأسعار النفط المرتفعة على المدى القصير أن تتراجع على المدى الطويل



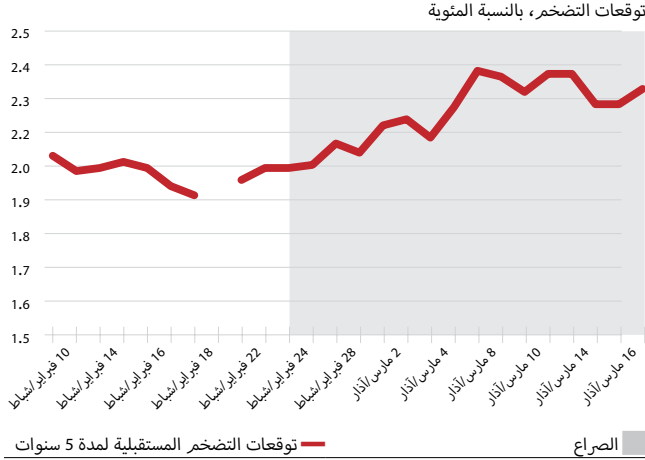
ملاحظات: يشير الخط الأسود إلى السعر الفوري لخام برنت. تشير الخطوط الملونة إلى أسعار العقود الآجلة لخام برنت في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2021 و 1 ديسمبر/كانون الأول 2021 و 7 فبراير/شباط 2022 والأحدث (18 مارس/آذار 2022 في هذه النسخة).

### الشكل 1-1. أسعار النفط والقمح المعيارية



ملاحظات: تم تحويل سعر خام برنت وسعر القمح إلى سعر معياري قدره 1 يوم 23 فبراير/شباط 2022 (قبل يوم واحد من الغزو). بما أن الأسعار يمكن أن تتحرك تحسبا للصراع، فإن الأسعار قبل الغزو بأسبوعين تم تضمينها أيضا.

### الشكل 1-3. توقعات التضخم أخذة في الارتفاع منذ بداية الحرب في أوكرانيا



ملاحظات: بما أن الأسعار يمكن أن تتحرك توقعًا للصراع، فإن الأسعار قبل الغزو بأسبوعين تم تضمينها أيضا. ولا تتوفر بيانات عن توقعات التضخم في 21 فبراير/شباط (تم إغلاق السوق).

ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، فإن روسيا هي ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وأكبر مصدر للنفط في العالم إلى الأسواق العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 39% من إجمالي واردات بلدان أوروبا الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي من روسيا. وأضاف تعطيل قنوات الإنتاج والشحن في منطقة الحرب من الضغوط على سوق الطاقة العالمية المقيدة بالفعل، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة ارتفاعا حادا في أوائل شهر مارس/آذار. إذ تجاوز سعر خام برنت بالفعل 100 دولار للبرميل في الأسبوع الأول من الغزو (الشكل 1-2)، وهو ارتفاع تاريخي منذ عام 2014. كما ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي ارتفاعا حادا.

وعلى الرغم من أنه يمكن التخفيف من احتمال حدوث زيادات حادة في أسعار النفط من خلال قيام الولايات المتحدة وبلدان أخرى بطرح كميات من الاحتياطات الاستراتيجية، فإن أسعار النفط ستبقى متقلبة على الأرجح، مما يخلق حالة من عدم اليقين للبلدان المصدرة للنفط إذا لم يرتفع إنتاج الطاقة العالمي لإعادة التوازن في المعروض في أسواق النفط.

وتتنامى توقعات التضخم، مدعومة في ذلك بارتفاع أسعار السلع الأولية والاختناقات على جانب العرض. ويبين الشكل 1-3 التحركات اليومية لتوقعات التضخم في الولايات المتحدة لمدة خمس سنوات. وارتفعت توقعات التضخم من 2.05% قبل الغزو في 23 فبراير/شباط إلى 2.31% يوم 17 مارس/آذار. وعلى الرغم من أن معدل التضخم المتوقع هذا لا يزال متواضعا ويدخل في نطاق المستهدف لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فإن التغير في توقعات التضخم سريع بشكل ملحوظ. وإذا تسارعت وتيرة الارتفاع المستمر، فقد تجبر البنوك المركزية على رفع أسعار الفائدة بقوة أكبر مما كان متوقعا من قبل (انظر كوكس، 2022). وفي الواقع، رفع مجلس الاحتياطي

الفيديرالي سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في 17 مارس/آذار، وهو على استعداد لرفع أسعار الفائدة بمزيد من القوة في الأشهر المقبلة (تيميراوس، 2022)، على الرغم من أنه ليس من الواضح ما إذا كان هذا قد تم التخطيط له في السابق قبل اندلاع الصراع في أوروبا. وفي المقابل، فإن تشديد الأسواق المالية العالمية مع ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض القدرة على الحصول على الائتمان يمكن أن يتسبب في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وعدم الاستقرار المالي في العديد من البلدان النامية، لا سيما تلك التي تعاني من ارتفاع الديون الدولارية، أو عجز الحساب الجاري، أو عجز الموازنة. فقد رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة في 21 مارس/آذار للحد من الضغوط التضخمية ومنع المزيد من انخفاض قيمة العملة.

#### القنوات المحتملة للتأثير على الاقتصاد الإقليمي

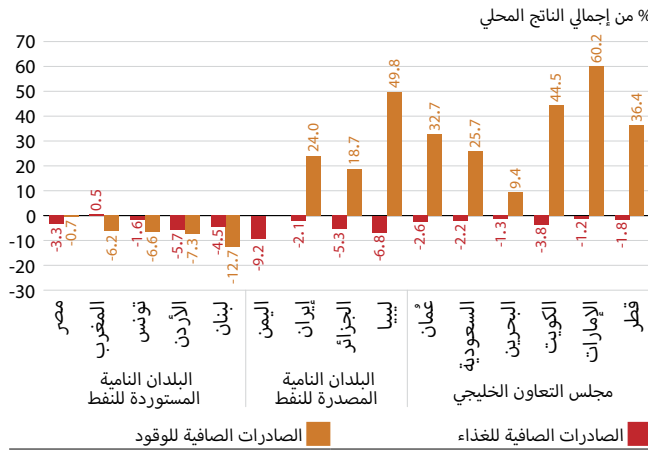
يمكن وصف قنوات التأثير المحتملة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنها آثار مباشرة وآثار غير مباشرة.

##### الآثار المباشرة

تشير الآثار المباشرة إلى آثار الجولة الأولى الناجمة عن تغير الأسعار، مع استبعاد الاستجابات المحتملة من جانب أسواق رأس المال والحكومات والشركات والقطاع العائلي. وقد يتضرر العديد من اقتصادات المنطقة بشدة من جراء الصراع بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما يزيد من مخاطر التضخم وانعدام الأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، يصل صافي الواردات الغذائية في مصر إلى 3% من إجمالي الناتج المحلي (انظر الشكل 1-4)، ويشير المؤشر نفسه إلى أكثر من 9% لليمن.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، لا سيما أسعار القمح، سيزيد على الأرجح من الضغوط التضخمية ومن انعدام الأمن الغذائي في بلدان المنطقة. غير أن الأثر العام سيتوقف إلى حد كبير على الآثار المباشرة (من الدرجة الأولى) لزيادات الأسعار، التي تخففها أي برامج للدعم الحكومي. ومن المرجح أن تتوقف الآثار على الرفاهية الأوسع نطاقاً والأطول أجلاً على سياق الاقتصاد المحدد محل البحث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.<sup>3</sup> وتتحقق الآثار المباشرة على المدى القصير، حيث تكون خسائر الرفاهية كبيرة بسبب عدم القدرة على التغير في إنتاج واستهلاك السلع الغذائية نتيجة للزيادة في أسعار القمح والحبوب.

**الشكل 1-4. بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي في معظمها بلدان مستوردة صافية للمواد الغذائية وكثير منها بلدان كبيرة مصدرة صافية للوقود**



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (للبلدان التي تتوفر بيانات بشأنها). ملاحظات: تشير القيمة الإيجابية إلى صافي الصادرات، وتشير القيمة السلبية إلى صافي الواردات. البيانات عن عام 2019، باستثناء عمان وليبيا وإيران واليمن (2018) والجزائر (2017). ولا تتوفر بيانات عن صادرات الوقود في اليمن. يتم ترتيب البلدان من خلال تصاعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي داخل كل مجموعة من البلدان. لاحظ أنه تم استبعاد البلدان التي تحتوي على بيانات أقدم من 2017.

وقد يشهد العديد من بلدان المنطقة التي لديها قطاعات سياحية ضخمة إيرادات أقل من عائدات السياحة بسبب انخفاض عدد السائحين من روسيا وأوكرانيا. فعلى سبيل المثال، يأتي نحو ثلث السياح إلى مصر إما من روسيا أو أوكرانيا (انظر إمام، 2022). ويمكن أن يكون التأثير على السياحة مباشراً (على سبيل المثال من خلال تعطل السفر) وغير مباشر، من خلال انخفاض الطلب العالمي (على سبيل المثال، بسبب ارتفاع أسعار النفط).

<sup>3</sup> كما ناقشنا في ليدرمان ووبرتو (2016)، فإن القطاع العائلي على المدى القصير غير قادر على تعديل قرارات الاستهلاك والإنتاج والتوظيف بخلاف ما هي عليه في المدى المتوسط حيث يكون التعديل الجزئي ممكناً، وعلى المدى الطويل حيث يُتاح قدر أكبر من المرونة. وتتوقف التغيرات في استجابة المعروض المحلي على مرونة العرض المحلي للقمح. وتحدد آثار الترتيب الأول إلى حد كبير حسب حصة الميزانية والدخل. وتتفق الأسر الفقيرة في العادة نسبة أكبر من المصروفات. ومع ذلك، فإن الأسر الفقيرة تعتمد في العادة أيضاً على السلع الأساسية كمصدر للدخل، ومن ثم فإن الأثر الكلي سيتوقف على وضع صافي المستهلكين - صافي المنتجين. علاوة على ذلك، وتبعاً لمرونة "الأجور والأسعار"، يمكن أن تؤدي التغيرات في الأسعار النسبية إلى تحولات في الطلب القطاعي على العمالة، مع استفادة بعض الأسر من زيادة الأجور. ومن شأن إمكانية حدوث آثار غير مباشرة واحتمال انتقال السعر المثالي من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية أن يشكّل الآثار العامة لارتفاع الأسعار. ومع ذلك، ففي حين أنه من المعقول أن يتمكن القطاع العائلي من التكيف من خلال قراراته المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج والتوظيف، فإن هذه التعديلات من الدرجة الثانية من المرجح أن تكون صغيرة وبالتالي تهيم عليها آثار الترتيب الأول.

ومن المرجح أن تستفيد البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ارتفاع أسعار الطاقة من خلال ارتفاع عائدات التصدير، وتحسين أرصدة المعاملات الجارية وأرصدة المالية العامة. وتلعب صادرات الوقود دورا بالغ الأهمية في بلدان المنطقة (الشكل 4-1). غير أن التوقعات الطويلة الأجل لأسعار النفط لا تزال منخفضة، مقيدة في ذلك بالتحول الطويل الأجل بعيدا عن النفط (انظر الشكل 2-1). وبالتالي، لا تزال التحديات الطويلة الأمد المتمثلة في تراجع العائدات النفطية في المقدمة والصدارة. وحتى في البلدان المصدرة للنفط، ستواجه الشركات والقطاع العائلي ارتفاعا في أسعار الطاقة والمواد الغذائية.

ومن المرجح أن تتدهور الموازين التجارية في البلدان المستوردة للنفط في ظل ارتفاع أسعار النفط. وبالنسبة للبلدان التي تسجل إنفاقا ضخما على الدعم، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة قد يؤدي إلى ارتفاع العبء على الإنفاق العام. ومع ذلك، من المرجح أن ترتفع تحويلات المغتربين العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي.

#### الآثار غير المباشرة

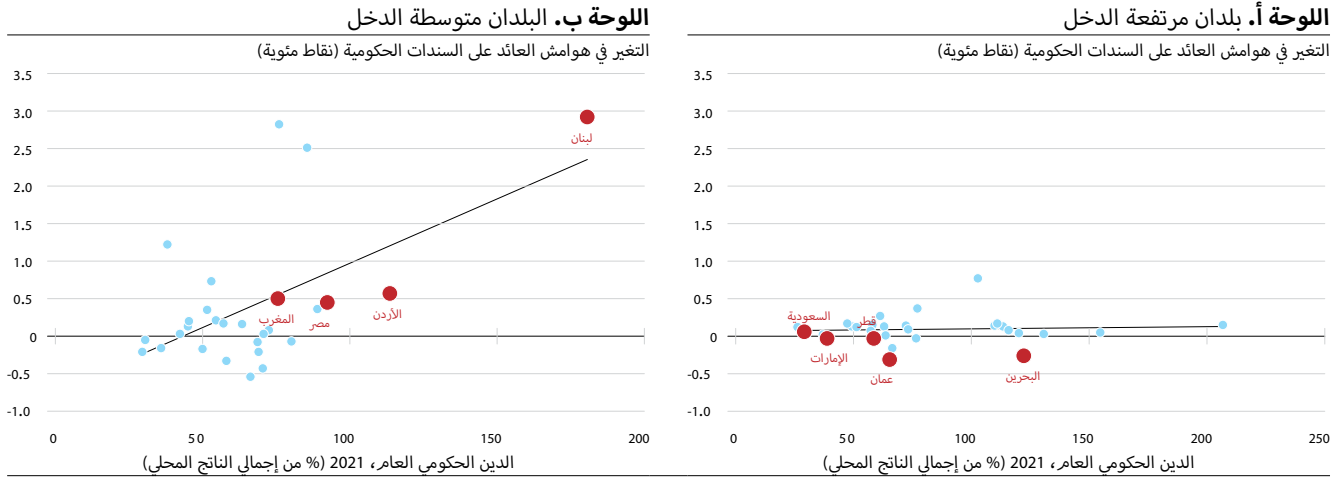
تشير الآثار غير المباشرة إلى الآثار المتلاحقة على أسواق أخرى مثل أسواق رأس المال، وكذلك استجابات الحكومات والشركات والقطاع العائلي. وتشمل الآثار غير المباشرة التي تم بحثها في هذا القسم تشديد السياسة النقدية العالمية، والاضطرابات الاجتماعية، والآثار على دعم الأغذية والإصلاحات، والمخاوف الجيوسياسية. وعلى المدى الطويل، إذا تمكنت الحكومات من السحب من احتياطات الحبوب والنفط، يمكن للمنتجين زيادة الإنتاج، أو استطاع المستهلكون التحول إلى مصادر بديلة للغذاء، ولو بنسبة ضئيلة، يمكن التخفيف من فقدان الرفاهة.

واستجابة لارتفاع معدلات التضخم، يمكن تشديد السياسة النقدية في الاقتصادات الضخمة الرئيسية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بوتيرة أسرع مما كان متوقعا في السابق. وقد يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة صعوبة الحصول على الائتمان إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وعدم الاستقرار المالي في العديد من بلدان المنطقة النامية، لا سيما تلك التي تعاني من ارتفاع مستويات الديون - كما يشير جاتي وآخرون (2021) إلى أن الكثير منها مستورد للنفط في المنطقة. ومن بين مؤشرات عدم الاستقرار المالي هامش عائد السندات - الفرق في العائد بين سندات بلد ما والسندات المرجعية (مثل السندات الألمانية والسندات الأمريكية). إذ يشير ارتفاع هامش عائد السندات إلى أن سندات بلد ما أقل جاذبية، حيث يطلب المستثمرون عائدا أعلى. ويبين الشكل 1-5 ارتفاع فروق أسعار الفائدة على السندات بالنسبة للعديد من البلدان النامية المستحق عليها ديون ضخمة (اللوحة ب)، ولكن ليس بالنسبة للبلدان المتقدمة (اللوحة أ).

وقد يكون لارتفاع أسعار المواد الغذائية آثار بعيدة المدى تتجاوز زيادة انعدام الأمن الغذائي. وتشير الشواهد الحالية إلى أن الزيادات في أسعار الغذاء العالمية في البلدان الفقيرة يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في الاضطرابات الاجتماعية مثل المظاهرات المناهضة للحكومة وأعمال الشغب والصراعات الأهلية والتدهور الكبير للمؤسسات الديمقراطية (أرزقي وبروكنر، 2014؛ بيليمار، 2015). تاريخيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أسهمت الزيادات في أسعار الخبز أيضا في زيادة الاضطرابات الاجتماعية والصراع، وهو ما قد يضر بدوره بالنمو. وتشكل هذه الصلة بين أسعار المواد الغذائية والصراع وانخفاض معدلات النمو مصدر قلق بالغ للأزمة الإنسانية في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات والعنف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد تكون هناك آثار ملموسة على دعم الأغذية وإصلاحاتها. وبالنسبة لبعض البلدان المستوردة للنفط، سيتعذر الحفاظ على دعم المواد الغذائية بسبب محدودية الموارد. وكان لبنان قد أوقف بالفعل برنامجه لدعم المواد الغذائية مع تدهور وضع ماليته العامة. وتواجه تونس أيضا تحديات في الحفاظ على دعمها للمواد الغذائية. غير أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤخر الإصلاحات، إذ قد يرتفع الدعم مع ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تخفيض الضغوط على الإصلاحات مع ارتفاع عائدات النفط، مما يعزز الحيز المتاح في المالية العامة لزيادة الدعم. وقد تواجه البلدان المستوردة للنفط تدهورا في أرصدة المالية العامة مع ارتفاع الدعم وتعثر الإصلاحات الهيكلية للمالية العامة أو عكس مسارها، وهو ما قد يؤخر أيضا الإصلاحات الجريئة التي تشتد الحاجة إليها.

**الشكل 1-5. فروق أسعار العائد على السندات آخذة في الارتفاع بالنسبة للبلدان النامية التي يستحق عليها ديون مرتفعة**



المصدر: فروق العائد على السندات الحكومية من بلومبرج إل بي، الدين الحكومي العام 2021 (% من إجمالي الناتج المحلي) من تقديرات البنك الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقير (أبريل/نيسان 2022). ملاحظات: تغطي هذه الأشكال 57 بلداً، منهم 30 بلداً مرتفع الدخل، و27 بلداً متوسط الدخل. ويحتسب التغير في هوامش العائد على السندات الحكومية بالفرق بين هوامش العائد على السندات طويلة الأجل في 2022/3/17 و 2022/2/23 ومتوسط السندات ذات آجال الاستحقاق التي تتراوح بين 8 أعوام و11 عاماً (من مارس/آذار 2022). أما بالنسبة للسندات المقومة باليورو، فإن المعيار المرجعي المستخدم هو السندات الألمانية. أما بالنسبة للسندات المقومة بالدولار، فإن المعيار المرجعي المستخدم هو سندات الولايات المتحدة. وقد استبعدت أوكرانيا وروسيا من هذا التحليل بسبب التأثير المباشر للصراع في أوكرانيا.

ومع ذلك، فإن القلق بشأن انعدام الأمن الغذائي والفقير والاضطرابات الاجتماعية أمر حقيقي. ومن الناحية المثالية، تتمثل الاستجابة التي تتسم بالكفاءة على صعيد السياسات في تعزيز برامج الحماية الاجتماعية مثل التحويلات النقدية المباشرة للأسر الفقيرة والأولى بالرعاية. لكن ارتفاع الأسعار فجأة قد يعوق استجابة السياسات من خلال تحديث أنظمة الحماية الاجتماعية. ويقدم المغرب مثالا على الاستجابة الفعالة لسياسة التحويلات النقدية. إذ تجاوز برنامج التضامن للتحويلات النقدية في المغرب كثيرا هدفه الأولي المتمثل في أسر العمالة غير الرسمية، حيث يغطي نحو 80% من سكانه بواحد من أعلى معدلات التوسع عن مستويات ما قبل جائحة كورونا (جنتيليني وآخرون، 2021). وقد تكون للحرب الدائرة في أوروبا الشرقية آثار جيوسياسية في المنطقة يصعب التأكد منها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتأثر التدخل الروسي في ليبيا وسوريا بحرب أوكرانيا. وعلى خلفية الأزمة الإنسانية في أوكرانيا، يمكن أن تؤدي هذه الصدمة المضاعفة أيضا إلى تحويل المساعدات الإنسانية والإنمائية بعيدا عن المنطقة، لا سيما في البلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف مثل اليمن وتلك الموجهة للاجئين السوريين الموجودين في لبنان والأردن. ولا تشكل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوى 6% من إجمالي سكان العالم، في حين تشكل أكثر من 20% من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في العالم (بلحاج 2022). ووفقا لما ذكرته وكالة أسوشيتد برس،<sup>4</sup> تمت تعبئة أقل من ثلث الأموال المطلوبة في نداء للأمم المتحدة من أجل اليمن، في حين من المرجح أن يعاني 161 ألف شخص من المجاعة في اليمن في عام 2022.

ويلخص الجدول 1-1 القنوات المحتملة للآثار على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتبين اللوحة أ الآثار المباشرة. وقد يؤدي ارتفاع أسعار النفط والغذاء إلى تحسين موازين التجارة والمالية العامة للبلدان المصدرة للنفط، لكنه سيظل يؤثر سلبا على المستهلكين في هذه البلدان. ولذلك، فإن تأثير الحرب غير متجانس ليس فقط فيما بين البلدان، ولكن أيضا داخل البلدان. وتعد الأرصدة المالية لمستوردي النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير مؤكدة، وذلك يعتمد على قوتين متعارضتين. فمن ناحية، يستطيع مستوردو النفط أن يستفيدوا من عائدات أعلى من الشركات المملوكة للدولة في قطاع الطاقة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تزداد الإعانات والتحويلات النقدية بسبب عوامل الاستقرار التلقائية على الرغم من أن معدلات الإعانات والتحويلات لم تتغير. وعلى المستوى القطري، يمكن أن يخلق التأثير على تدفقات رأس المال ضغوطا على أسعار الصرف وانخفاض قيمة الاستهلاك بالنسبة لمستوردي المواد الغذائية والطاقة.<sup>5</sup> وفي اللوحة ب، يوجز التقرير الآثار غير المباشرة، التي تشمل عدم الاستقرار المالي، والاضطرابات الاجتماعية، وتأخير الإصلاحات، وتحويل المساعدات الإنسانية عن الدول الهشة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

<sup>4</sup> <https://www.pbs.org/newshour/world/u-n-raises-1-3-billion-for-yemen-less-than-a-third-requested-in-effort-shadowed-by-ukraine-war>

<sup>5</sup> إذا اعتمد بلد ما نظاما ثابتا لسعر الصرف، فإن زيادة الأسعار تنتقل بالكامل من الأسعار العالمية للمواد الغذائية والطاقة (باستثناء آثار الدعم). وإذا اعتمد بلد ما نظاما مرنا لسعر الصرف، فإن ترميز السعر الآن يعكس أيضا الانخفاض المحتمل في سعر الصرف، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية أشد.

## الجدول 1-1. موجز أثر حرب أوكرانيا على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

## اللوحة أ. الآثار المباشرة

البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	البلدان المستوردة للأغذية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
+	-	-
الموازنة العامة (رصيد المالية العامة)	+	-
الشركات (مستخدمو مدخلات الطاقة، القمح)	-	-
القطاع العائلي (مستهلكو المواد الغذائية والطاقة والمنتجات)	-	-

## اللوحة ب. الآثار غير المباشرة

المصادر	الآثار على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
زيادات أسرع من المتوقع في أسعار الفائدة العالمية ترفع علاوات المخاطر المتزايدة على مستوى البلدان وتخفيض قيمة العملات	عدم الاستقرار المالي في البلدان ذات الديون المرتفعة والديون بالعملة الأجنبية.
ارتفاع أسعار السلع الغذائية ومنتجات الطاقة ترتبط بالاضطرابات الاجتماعية	زيادة الاضطرابات الاجتماعية
تغيرات تقديرية في مصروفات الموازنة (زيادة الدعم، على سبيل المثال) لمواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية ومنتجات الطاقة	احتمال حدوث تأخيرات أو انتكاسات في الإصلاحات في مجال الحماية المالية والاجتماعية
المانحون يحولون المعونة إلى أوكرانيا	تحويل المساعدات الإنسانية بعيدا عن الدول الهشة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

## 2-1 الجائحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: لم يتم التغلب عليها بعد

دخلت الجائحة عامها الثالث منذ اكتشاف أول إصابة. واتسمت هذه الفترة بعدة موجات من الجائحة تقودها سلالات مختلفة لها قدرة مختلفة على العدوى ولها أعراض متباينة. وعلى الرغم من أن اللقاحات كانت أداة فعالة ضد الجائحة، فمن غير الواضح ما هي السلالات التي ستظهر مستقبلا، ومدى فعالية اللقاحات والعلاجات الحالية بالنسبة للسلالات القادمة. وتعني هذه الاحتمالات المجهولة أن هناك شيئا واحدا مؤكدا: لا العالم، ولا منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تغلبا على الجائحة بعد.

وقد تراكم عدد حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كورونا إلى أكثر من 400 مليون إصابة في جميع أنحاء العالم حتى منتصف مارس/آذار 2022، ولا يزال في ازدياد مع استمرار انتشار أوميكرون. وفي الوقت نفسه، تجاوز عدد الوفيات المعروف أنها ناجمة عن فيروس كورونا ستة ملايين وفاة، وفقا لبيانات جامعة جونز هوبكنز. وعلى الصعيد العالمي، بلغت الحالات اليومية ذروتها في نهاية يناير/كانون الثاني 2022، في حين ظلت عدد الوفيات اليومية أقل بكثير من الذروة في أوائل عام 2021. وبلغت الحالات اليومية المبلغ عنها في الولايات المتحدة وأوروبا ذروتها في يناير/كانون الثاني 2022، عند مستويات أعلى مما كانت عليه في بقية أنحاء العالم. ومع ذلك، يجب قراءة العدد المبلغ عنه من الحالات، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحذر حيث إن البلدان التي تتسم بانخفاض شفافية البيانات تسجل في العادة عددا أقل (جاتي وآخرون، 2022).

ويظهر تطور الإصابات المؤكدة بفيروس كورونا بمرور الوقت بالنسبة لاقتصادات المنطقة الموجات المتعددة منذ بداية الجائحة، مما يشير إلى وصول سلالات جديدة إلى المنطقة. وشهدت الموجتان الأخيرتان أعلى مستويات الذروة، ربما انعكاسا لمتحور دلتا خلال منتصف عام 2021 ومنتحور أوميكرون في بداية عام 2022. لاحظ أن ترصد جائحة كورونا في العديد من بلدان المنطقة محدود، لاسيما في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات بسبب نقص القدرات الإدارية. وبالتالي، وكما ذكر آنفا، من المرجح أن يؤدي العدد المسجل من الحالات المؤكدة إلى التقليل بدرجة كبيرة من الانتشار الحقيقي للجائحة في المنطقة، لا سيما في الاقتصادات التي تشهد أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ومع ذلك، فإن الارتفاعات الملحوظة في الحالات بالمنطقة تطابق الإطار الزمني لظهور متحوري دلتا وأوميكرون في البلدان المجاورة.

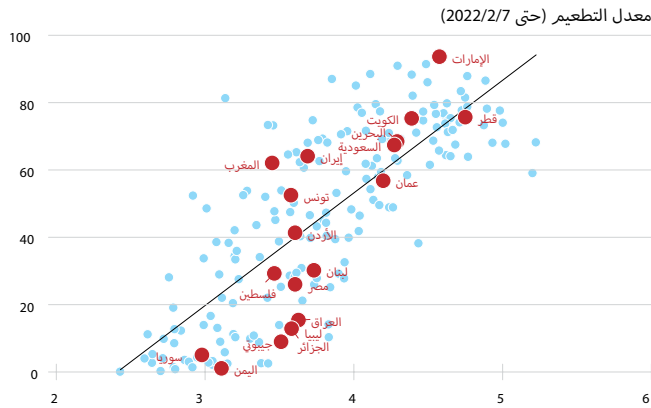
وتعدّ اللقاحات أداة فعالة في بناء المناعة ضد فيروس كورونا. وقد تم تطعيم الناس حول العالم بحوالي 11 مليار لقاح، مع ارتفاع معدلات التطعيم في البلدان المرتفعة الدخل. ففي إنجلترا، على سبيل المثال، لا يوجد سوى 4% فقط من السكان فوق 65 عام لم يتم تطعيمهم بشكل كامل. ونتيجة لارتفاع معدلات التطعيم وانخفاض شدة متحور أوميكرون، ارتفعت الحالات المبلغ عنها لكن معدلات الوفيات كانت منخفضة. ففي بريطانيا، تضاعفت الإصابات اليومية بمقدار ثلاثة أمثالها خلال ذروة أوميكرون، لكن الوفيات بلغت الخمس، وبلغت معدلات التداوي داخل المستشفيات نصف ما كانت عليه في الذروة في فصل شتاء عام 2021، وذلك وفقا لبيانات جامعة جونز هوبكنز. ويتناقض هذا مع البلدان منخفضة الدخل والبلدان التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف، بما في ذلك أكثر من نصف البلدان النامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تشير التقارير إلى أن معدلات التطعيم تقل عن 35% أو لا تتوفر بيانات تطعيم موثوقة. وتظهر شواهد من جنوب أفريقيا والولايات المتحدة أن اللقاحات خفضت معدلات التداوي داخل المستشفيات ومعدلات الوفيات على حد سواء، مما يساعد على استقرار المنحنى ولا يجعل المستشفيات مثقلة بالأعباء. وتتفاوت معدلات التطعيم - وهي النسبة المئوية للسكان الذين تلقوا المجموعة الكاملة من التطعيمات - تفاوتاً كبيراً داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفقاً لأداة تتبع الأزمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للبنك الدولي. وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي لديها بعض أعلى معدلات التطعيم في العالم، فإن معدلات التطعيم في البلدان النامية بالمنطقة لا تزال أقل بكثير من البلدان ذات مستويات الدخل المماثلة. وتظهر هذه التفاوتات الصارخة في معدل التطعيم البالغ 94% في الإمارات ومعدل التطعيم البالغ 1.1% في اليمن اعتباراً من أوائل فبراير/ شباط 2022. ويساعد التطعيم على نطاق واسع على الحد من التداوي داخل المستشفيات في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن ناحية أخرى، تسجل البلدان التي تمر بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف أدنى معدلات التطعيم. وتعتبر بيانات الحجز في وحدات العناية المركزة أقل موثوقية أو لا يتم الإبلاغ عنها في البلدان التي تشهد أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، كما هو الحال في سوريا واليمن.

فالثالث فقط من البلدان النامية بالمنطقة لديها معدلات تطعيم أعلى من نظيراتها في الدخل، تصدرها إيران والمغرب، وكلاهما قام بتطعيم

أكثر من 60% من السكان. ويعرض الشكل 1-6 معدلات التطعيم في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع نظيراتها في الدخل. ويعرض الخط المنقط الاتجاه الخطي بين معدل التطعيم في أوائل فبراير/ شباط 2022 ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لكل بلد (لعام 2020). ويشير البلد الذي يتجاوز خط الاتجاه الخطي إلى أنه يفوق أداء نظرائه ذوي المستويات المماثلة من التنمية. وتتفوق جميع دول مجلس التعاون الخليجي تقريباً، باستثناء عمان، على نظيراتها في معدلات التطعيم، على الرغم من أن عمان ليست متأخرة كثيراً عن نظيراتها. وقد أعطت دول المجلس الأولوية للتطعيم كوسيلة للحفاظ على استمرار أنشطة قطاع السفر والسياحة، فاشترت اللقاحات على نطاق واسع وحافظت على مخزون كبير من الجرعات الجاهزة للتوزيع. ومن ناحية أخرى، لم تُطعم بلدان مثل الجزائر والعراق سوى نحو 15% من سكانها. ومازالت معدلات التطعيم في البلدان التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف مثل اليمن وسوريا أقل من 10% وهي أقل من نظيراتها في الدخل.

### الشكل 1-6. معدلات التطعيم في كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون مستوى نظيراتها في الدخل

#### معدل التطعيم ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل المناطق المناظرة في الدخل



المصادر: معدل التطعيم من Our World In Data، الأشخاص الذين تم تطعيمهم بالكامل لكل مائة شخص، أحدث معدل في 2022/2/7. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2015) من مؤشرات التنمية للبنك الدولي. ملاحظة: تشمل العينة 196 بلداً (منها 19 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2020، باستثناء سوريا وجرينلاند وجزيرة مان وسان مارينو لعام 2019، واليمن وأروبا وجزر فارو وليشتنشتاين وكاليدونيا الجديدة وجمهورية السودان للسنوات من 2010 إلى 2018.

6 انظر، على سبيل المثال، بحوث فعالية اللقاحات في جنوب أفريقيا على هذا الموقع <https://www.nejm.org/doi/full/10.1056/NEJMc2119270>، والبحوث في الولايات المتحدة على هذا الموقع <https://www.nytimes.com/2022/01/21/health/cdc-covid-booster-omicron.html>

7 وتشير البيانات الرسمية المنشورة إلى أن قطر والكويت، اللتين حصل أكثر من ثلاثة أرباع السكان في كل منهما على التطعيم، تقل لديهما معدلات الحجز في وحدات العناية المركزة نسبياً.

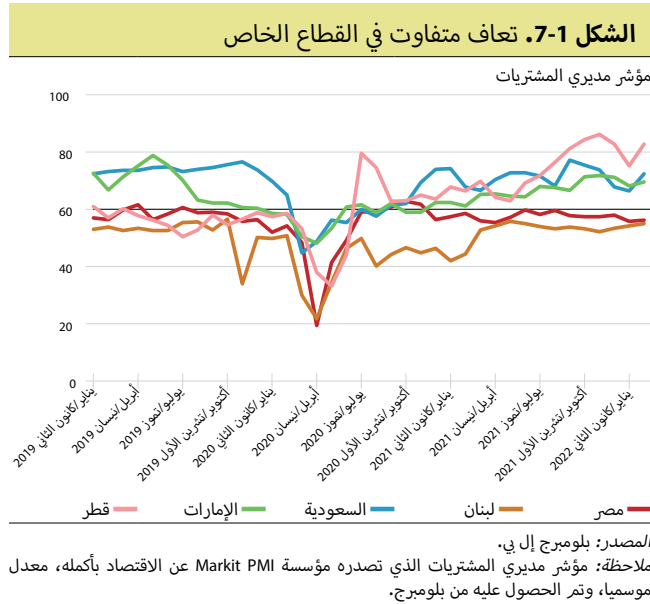
التطعيمات يحد من الحاجة إلى تدابير إغلاق صارمة، مما يقيد من السيناريوهات التي يتعين على البلدان أن تختار فيها بين احتواء انتشار الفيروس وتحمل تكلفة اقتصادية باهظة. وبالتالي، فإن زيادة معدلات التطعيم تمثل أولوية هامة على صعيد السياسات للمنطقة كما هي في أماكن أخرى. غير أن التطعيمات وحدها قد لا تكون كافية ويجب أن تقترن بسياسة الحذر والحيطة من خلال المراقبة. ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب. أولاً، يكافح العديد من البلدان من أجل تحقيق معدلات تطعيم مرتفعة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدم القدرة على الحصول على اللقاحات وكذلك تردد السكان في الحصول عليها. ووفقاً لمسح أجراه البنك الدولي (البنك الدولي، 2022أ)، كان 50% فقط من المستجيبين في العراق على استعداد للحصول على لقاح كورونا عند توفره اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2021، مقارنة بنسبة بلغت 84% في فيتنام خلال الفترة نفسها. ويؤدي نقص المعلومات عن مخزون اللقاحات غير المستخدمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى صعوبة تحديد العامل المهيمن. ثانياً، لوحظت حالات تقدم مع المتغيرات الحديثة، مما يؤكد الحاجة إلى التطعيمات المعززة التي تتألف من جرعة إضافية من اللقاحات. ولا يمكن للمرء أيضاً أن يستبعد احتمال أن تكون هناك حاجة إلى لقاحات مختلفة للسلاسل المتغيرة في المستقبل. والترصد عنصر أساسي لإثراء المعلومات عن ظهور سلالات جديدة، وتقييم فعالية اللقاحات، وضمان عزل المصابين من أجل مواصلة كبح انتشار الفيروس.

وعلى الرغم من أن الآثار الطويلة الأجل لجائحة كورونا لا تزال قيد التحديد، فإن الإطار الزمني وشدة كيفية تطور الجائحة لا يزالان غير مؤكدین. وتخلق كل هذه العوامل قدراً كبيراً من عدم اليقين بشأن الآفاق الاقتصادية، لا سيما في البلدان المتأخرة في الحصول على اللقاحات أو التي لديها رقابة محدودة.

### 3-1 الآفاق الاقتصادية: تفاوت مستويات الانتعاش الاقتصادي في ظل حالة عدم اليقين

#### أفاق النمو أفضل في البلدان المصدرة للنفط من البلدان المستوردة

ويتوقع الخبراء الاقتصاديون في البنك الدولي أن تنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 5.2% في عام 2022 بعد تسجيل انتعاش بنسبة 3.3% في عام 2021 (انظر الجدول 1-2). ومعدل النمو المتوقع لعام 2022 هو الأسرع منذ عام 2016. ويبدو أن الانتعاش متفاوت فيما بين مختلف فئات البلدان. ومن المتوقع أن تنمو البلدان المصدرة للنفط بنسبة 5.4% بفضل التعافي من الجائحة، والزيادة المتوقعة في إنتاج النفط وارتفاع أسعاره. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن تنمو البلدان المستوردة للنفط بنسبة 4%، وهو ما يعززه النمو المرتفع المتوقع في مصر، في حين يتباطأ زخم الانتعاش بدرجة كبيرة مقارنة بعام 2021 في معظم البلدان الأخرى المستوردة للنفط، وذلك بسبب الزيادة المتوقعة في فواتير الواردات من السلع الغذائية والسلع الأولية للطاقة. لاحظ أن إجمالي الناتج المحلي لمصر يقاس بالسنة



المالية (من يوليو/تموز إلى يونيو/حزيران)، بخلاف البلدان الأخرى في المنطقة. وبالتالي، فإن المدى الكامل لتداعيات الحرب في أوروبا على السنة الميلادية 2022 قد لا يظهر حالياً. وهناك العديد من المخاطر السلبية على مصر - فهي مستورد صاف لكل من الوقود والسلع الغذائية، وهي مقصد للسياح من أوروبا الشرقية، وشهدت في الآونة الأخيرة ارتفاعاً في أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 100 نقطة أساس في أواخر مارس/آذار 2022. وقد ترسم آفاق النمو في مصر للسنة التقويمية الكاملة صورة مختلفة. وبحكم أن لبنان مستورد صاف للمواد الغذائية والنفط، فإن هذا الوضع يبعث على القلق بوجه خاص له، نظراً للإخفاقات المنهجية في الحكم وتأثره بالصدمات الخارجية الناجمة عن جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا. ويشكل التعديل بالخفض للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أيضاً مخاطر على المنطقة حيث إنه قد يؤدي إلى انكماش في الشركاء التجاريين للمنطقة.



مراجعة الحقائق: تنبؤات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أوقات عدم اليقين

الجدول 2-1. توقعات النمو ورصيد معاملات الحساب الجاري ورصيد المالية العامة																
رصيد المالية العامة	رصيد حساب المعاملات الجارية			نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي						
	2023 ن	2022 ن	2021 ق	2023 ن	2022 ن	2021 ق	2023 ن	2022 ن	2021 ق	2023 ن	2022 ن	2021 ق				
1.4	3.0	3.3-	9.5-	6.5	8.3	3.3	1.5-	2.0	3.6	1.7	4.7-	3.5	5.2	3.3	3.1-	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
3.0-	2.0-	4.4-	7.8-	0.7-	0.4	1.2-	4.4-	1.8	2.8	2.1	2.8-	3.4	4.4	3.7	1.1-	البلدان المتوسطة الدخل بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا
3.7	5.7	2.3-	9.9-	9.8	12.1	5.5	0.8-	1.8	3.8	1.5	5.2-	3.3	5.4	3.1	3.6-	البلدان المصدرة للنفط
5.2	7.1	2.5-	10.7-	12.5	14.5	6.6	0.9	2.4	4.5	1.5	6.5-	3.7	5.9	3.0	5.0-	قطر
3.3	3.4	0.9-	2.1-	6.1	4.5	3.1	2.5-	4.2	4.5	2.8	4.8-	4.5	4.9	3.0	3.6-	الإمارات
5.0	4.4	0.5-	5.4-	11.8	13.7	6.8	6.0	2.5	3.7	1.7	7.3-	3.4	4.7	2.8	6.1-	الكويت
5.9	13.0	11.4-	33.2-	39.5	42.4	25.9	20.8	2.5	4.5	0.9	10.2-	3.6	5.7	2.3	8.9-	السعودية
5.9	9.1	2.1-	11.1-	11.1	14.0	5.2	2.3-	2.4	5.5	1.8	5.6-	3.8	7.0	3.3	4.1-	البحرين
5.6-	6.8-	10.7-	17.4-	3.4	4.6	4.3	9.3-	1.5	1.4	0.2-	8.3-	3.1	3.5	2.6	4.9-	عمان
6.8	5.9	3.0-	16.1-	5.3	5.6	3.7-	11.9-	1.1	3.6	0.2-	5.3-	2.8	5.6	2.1	2.8-	البلدان النامية المصدرة للنفط
0.2	2.5	1.8-	7.8-	3.5	6.5	2.6	5.4-	1.1	3.0	1.7	3.0-	2.8	4.7	3.4	1.3-	إيران
3.8-	3.7-	5.5-	6.3-	3.1	4.7	1.8	0.3-	1.5	2.5	2.8	2.1	2.7	3.7	4.1	3.4	الجزائر
0.8-	0.7	3.5-	12.0-	0.2-	4.7	2.8-	12.6-	0.6-	1.3	2.0	6.8-	1.3	3.2	3.9	5.1-	العراق
6.0	10.6	4.2	6.1-	6.6	9.6	8.0	5.5-	2.1	6.3	1.0-	10.6-	4.5	8.9	1.3	8.6-	البلدان النامية المستوردة للنفط
6.6-	7.1-	7.0-	7.9-	5.2-	6.3-	4.8-	3.5-	3.0	2.4	2.6	2.4-	4.5	4.0	4.2	0.8-	مصر
7.3-	7.9-	7.4-	7.9-	5.0-	6.0-	4.6-	3.1-	3.2	3.6	1.4	1.6	5.0	5.5	3.3	3.6	تونس
5.6-	6.3-	7.7-	9.4-	7.2-	7.6-	6.5-	6.1-	2.6	2.0	1.9	10.2-	3.5	3.0	2.9	9.2-	الأردن
3.5-	4.0-	6.0-	7.3-	6.5-	9.1-	10.6-	8.1-	2.2	1.8	1.4	2.5-	2.3	2.1	2.0	1.6-	المغرب
5.8-	6.2-	6.0-	7.6-	4.0-	5.5-	2.6-	1.5-	3.1	0.1-	6.1	7.4-	4.3	1.1	7.4	6.3-	الضفة الغربية وقطاع غزة
3.7-	4.5-	5.8-	7.5-	9.2-	8.5-	8.2-	12.3-	0.8	1.2	4.4	13.5-	3.2	3.7	7.0	11.3-	جيبوتي
2.4-	2.8-	1.8-	1.7-	1.7-	3.3-	1.1-	11.6	3.6	1.8	2.8	1.0-	5.2	3.3	4.3	0.5	ملايكة
NP	NP	1.0-	3.3-	NP	NP	18.1-	9.3-	NP	NP	9.8-	21.0-	NP	NP	10.5-	21.4-	لبنان

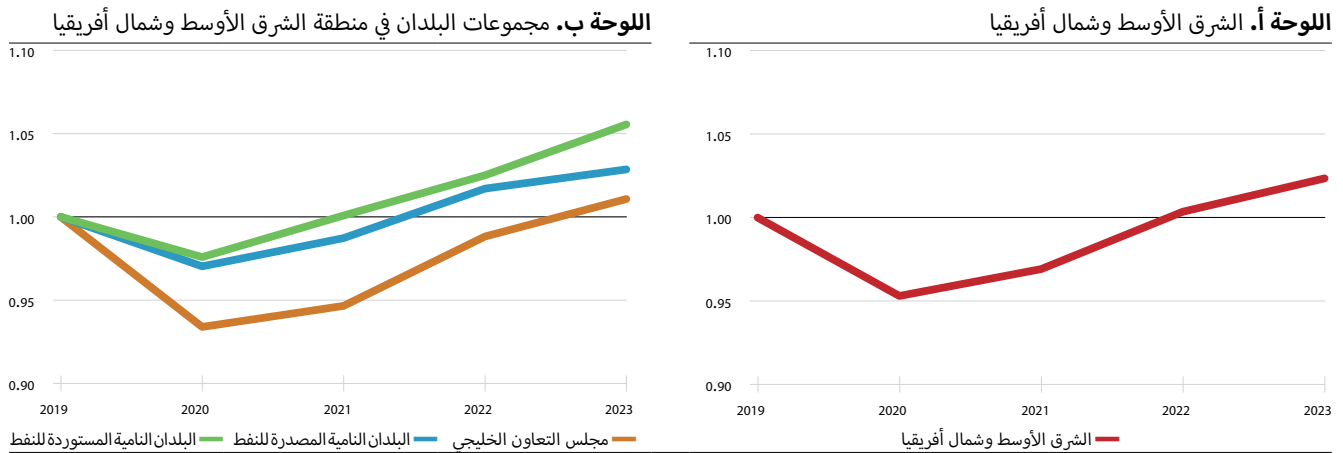
المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على بيانات من تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والقفو، عدد أبريل/نيسان 2022.

ملحوظة: ق = تقدير، ن = تنبؤات، NP = غير معروض يتم تقريب البيانات إلى رقم شهري واحد. البيانات الخاصة بمصر تتوافق مع السنة المالية (ربليو/يونيو/أغسطس/ديسمبر). تشير الموازنة المالية بالنسبة للأردن إلى الحكومة المركزية. يتم تمثيل مجموعات البلدان الأفريقية ودون الإقليمية بالمجموعة للبلدان النامية المصدرة للنفط والمغرب والكويت والسعودية والجزائر وتشمل البلدان النامية المصدرة للنفط لإيران والجزائر والقفو، وتشمل البلدان النامية المستوردة للنفط مصر وتونس والأردن والمغرب والصفحة الغربية وقطاع غزة وجيبوتي، وتشمل البلدان المتوسطة الدخل بالمنطقة البلدان النامية المستوردة للنفط. وتضم البلدان المصدرة للنفط النامية المصدرة للنفط ودون مجلس التعاون الخليجي؛ وتضم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البلدان النامية المستوردة للنفط ودون مجلس التعاون الخليجي. لم يتم إدراج لبنان في حساب المجموع، ومن ثم فهو مدرج في المذكرة. بسبب توفر البيانات التاريخية ولكن بسبب التوقعات. لم يتم إدراج ليبيا واليمن وسوريا في الحصول بسبب نقص البيانات.

ويتفاوت تعافي القطاع الخاص بين بلدان المنطقة أيضا فيما يبدو. ويتيح مؤشر مديري المشتريات بيانات شهرية تتبع التغيرات في النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص. وتشير قيمة مؤشر مديري المشتريات التي تتجاوز 50 إلى حدوث توسع، بينما تشير القيمة التي تقل عن 50 إلى انكماش على أساس شهري. ويظهر الرسم البياني الخطي في الشكل 1-7 استمرار التوسع في النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك السعودية والإمارات وقطر منذ أوائل عام 2021، بينما تدهور الاقتصادات النامية مثل مصر ولبنان كل شهر بدلا من التعافي من فترات الانكماش السابقة. وبالنسبة للإمارات، بلغ مؤشر مديري المشتريات غير النفطي أعلى مستوى له على مدى أكثر من عامين بنهاية عام 2021، مما يعكس استمرار التوسع خلال معرض إكسبو 2020. وهبط مؤشر مديري المشتريات في مصر إلى أدنى مستوى له في شهر يناير/كانون الثاني، وظل أقل من 50 في شهر فبراير/شباط، مما يعكس انكماشاً في القطاع الخاص، في حين تقود الأنشطة الاقتصادية في القطاع العام النمو الحالي.

ويمكن القول بأن التغيرات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هي مقياس أكثر دقة للتغيرات في مستويات المعيشة. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المنطقة إلى 3.6% عام 2022 بعد تسجيل تعافي متواضع قدره 1.7% عام 2021. ويتفاوت هذا النمو فيما بين مجموعات البلدان. ومن المتوقع أن يرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 4.5% عام 2022، لكنه لن يتمكن من الارتفاع إلى مستوى ما قبل الجائحة حتى عام 2023 (الشكل 1-8). والرقم المقابل هو 3.0% بالنسبة للبلدان النامية المصدرة للنفط، وهو ما سيؤدي إلى رفع مستويات المعيشة إلى مستويات ما قبل الجائحة. وبالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط، من المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.4% عام 2022، ليعود إلى مستواه في 2019. ويبحث هذا الوضع على القلق بالنسبة للبلدان التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف، ومنها لبنان واليمن، حيث أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لديهما سيقل كثيرا عن مستواه في 2019. ومن بين جميع البلدان السبعة عشر الواردة في الجدول 1-2 واليمن، لن يتمكن أحد عشر بلدا من التعافي إلى مستوى ما قبل الجائحة بنهاية عام 2022، وفقا لقياس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

الشكل 1-8. مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين عامي 2019 و2023



#### الحساب الجاري، وحساب المالية العامة، والدين العام

ومن المتوقع أن يتحسن رصيد معاملات الحساب الجاري بنسبة 5 نقاط مئوية إلى 8.3% عام 2022 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إجمالاً. ومن المتوقع أن يسجل رصيد المالية العامة فائضاً عام 2022 (انظر الجدول 1-2).

ويؤدي الارتفاع المتوقع في أسعار النفط وتخفيف القيود التي تفرضها منظمة أوبك على الإنتاج إلى تعزيز أرصدة معاملات الحسابات الجارية والمالية العامة للبلدان المصدرة للنفط. ومن المتوقع أن يتحسن رصيد معاملات الحساب الجاري عام 2022 بنسبة 7.9 نقطة مئوية لدول

مجلس التعاون الخليجي و3.9 نقطة مئوية للبلدان النامية المصدرة للنفط اعتبارا من عام 2021. ومن المتوقع أيضا أن تتحسن أرصدة المالية العامة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة. وعلى النقيض من ذلك، من المتوقع أن تؤدي الزيادة في أعباء واردات السلع الغذائية والسلع الأولية من الطاقة إلى تفاقم عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة في البلدان المستوردة للنفط إجمالاً.

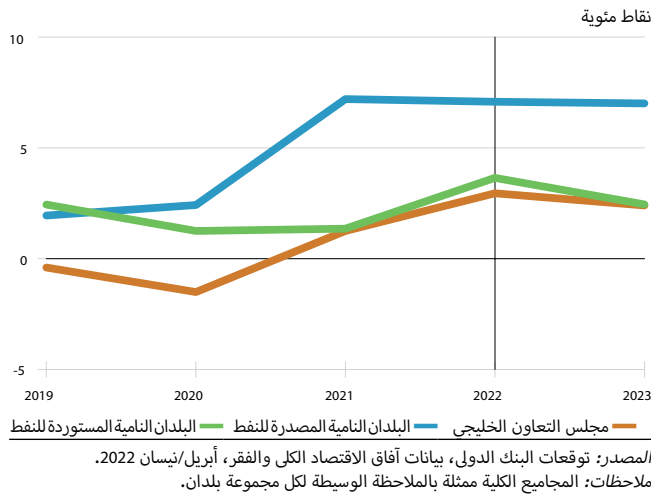
وقد رفعت الجائحة مستويات الدين العام بنحو 10 إلى 15 نقطة مئوية في عام 2020. وتفرض الحرب تحديات إضافية على القدرة على تحمل أعباء الديون. ويستحق على البحرين أكبر حجم من الدين العام في دول مجلس التعاون الخليجي حيث يرتفع إلى 123% من إجمالي الناتج المحلي وسط تحسن طفيف في عجز الموازنة العامة. ويستحق على لبنان أيضا حجم ضخم من الدين العام بنسبة دين مكونة من ثلاثة أرقام مئوية من إجمالي الناتج المحلي. ويشكل الدين العام المستحق على مصر والأردن وتونس أكثر من 80% من إجمالي الناتج المحلي. ويدفع ارتفاع حجم الديون للاقتصادات إلى وضع صعب في المالية العامة.

#### ٤ ارتفاع معدل التضخم

كما ذكرنا آنفاً، ارتفع معدل التضخم بالفعل في وقت سابق من هذا العام بسبب عدم التوافق بين ارتفاع الطلب، الناشئ عن تخفيف القيود المرتبطة بالجائحة، واستمرار تعطل الإمدادات. ومنذ بدء الحرب في أوكرانيا، ارتفع معدل التضخم العالمي بسبب تقييد مفاجئ في سوق السلع الأولية، لا سيما في السلع الأولية النفطية والغذائية.

وتسبب الصراع في العديد من نوبات التضخم المرتفعة السابقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر الإطار 1-1). ويتوقع البنك الدولي أن يرتفع معدل التضخم في المنطقة فوق مستويات عام 2021 في غالبية اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر الشكل 9-1 والجدول 3-1). ويثير الوضع في لبنان قلقاً شديداً نظراً لارتفاع الأسعار.<sup>8</sup>

الشكل 9-1. التضخم الوسيط حسب مجموعات البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



#### الإطار 1-1. تاريخ من التضخم المرتفع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 1970-2020

كان الصراع سبباً رئيسياً للتضخم الشديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فكما هو موضح أدناه، ترجع فترات التضخم المرتفع في معظمها إلى الحروب. فقد لوحظت 23 حلقة من فترات التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البيانات المتاحة في مؤشرات التنمية العالمية خلال الفترة من 1970 إلى 2020. ومن بين هذه الحلقات، شهدت 6 حلقات تضخماً "شديداً" تجاوز 50% سنوياً، منها تضخم مفرط يصل إلى 450% في سنة واحدة؛ و10 حلقات شهدت تضخماً "مرتفعاً" يتراوح بين 20% و30% سنوياً؛ وشهدت 7 حلقات تضخماً "مرتفعاً إلى حد ما" بين 10% و20% (انظر الجدول 1 في الإطار 1-1 أدناه).

وينبع التضخم في المنطقة من عوامل الاقتصاد الحقيقي التي تدفع إلى الفروق الكبيرة بين العرض والطلب على السلع والخدمات، وعادة ما يكون ذلك نتيجة للصراع وتداعياته. ويخف معدل التضخم مع حسم الصراع أو الأحداث الخارجية.

نتج عن الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988)، والغزو العراقي للكويت (1990)، وحرب الخليج 1991، والغزو الأمريكي للعراق (2002) صدمات معاكسة في جانب العرض أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم المفرط (أكثر من 50%) في اليمن (1991-1996)، والعراق (1991-1996)، و2002-2006، وإيران (1991-2019)، وسوريا (1985-1988). ونتجت حلقة التضخم المستمرة في لبنان منذ عام 2019 عن الانهيار المالي والاقتصادي بسبب تخلف الحكومة عن سداد السندات المقومة بعملات أجنبية، وانهيار العملة بنسبة تصل إلى 90% من قيمتها في 2019،

يتبع في الصفحة التالية

8 - يُلاحظ أن التحليل لا يشمل لبنان بسبب عدم الموثوقية في بيانات عام 2022.

تابع الإطار 1-1.

والأزمة السياسية الكامنة وراءها؛ وتفاقم التضخم الناجم عن الانهيار الاقتصادي بسبب صدمات جانب العرض بسبب تعطل سلسلة الإمداد الناتجة عن جائحة كورونا والانفجار الهائل الذي وقع في مرفأ بيروت عام 2021 (أنشيل، 2021؛ هوبارد، 2021؛ البنك الدولي، 2021).

كما أن صدمات الإمدادات الناجمة عن الصراع وما يرتبط بها من زيادات في أسعار النفط كانت ركيزة للعديد من حلقات التضخم الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويشمل ذلك ارتفاع معدل التضخم (بين 20% و30%) في دول مجلس التعاون الخليجي (عمان وقطر والإمارات) خلال سنوات الألفينات، وهو ما تزامن مع الغزو الأمريكي للعراق؛ وفي البلدان المصدرة للنفط (السعودية والبحرين وليبيا وإيران والجزائر) في سبعينيات القرن الماضي بسبب الحرب العربية الإسرائيلية، والثورة الإيرانية، والحظر النفطي وما يرتبط بذلك من إمدادات النفط، وصدمتي أسعار النفط خلال ذلك العقد؛ وفي إيران والجزائر في الثمانينيات بسبب الحرب الإيرانية العراقية وما ارتبط بها من صدمات في إنتاج النفط وأسعاره. وتوصلت الرساسي وبانافيا (2015) إلى أن لصدمات إمدادات النفط تأثيرا إيجابيا وكبيرا على الإنتاج الصناعي والتضخم في السعودية. ويرجع ذلك إلى أن صدمة المعروض النفطي تزيد أسعار النفط وعائداته، مما يزيد من الإنفاق الحكومي والطلب الكلي، ومن ثم الإنتاج الصناعي والتضخم.

ويتسم التضخم في مصر (1979-1996؛ 2007-2008؛ 2016-2017) بأنه ظاهرة سياسية واجتماعية أكثر من كونه ظاهرة اقتصادية، ينظر إليها على أنها نتيجة للصراع الاجتماعي المتعاقب المرتبط بالطبقية وقمعه من قبل السلطات التي عطلت النشاط الاقتصادي والإنتاج الاقتصادي (لاوسون، 1985). وفي أعقاب عام 2010، كان الحدث الاجتماعي والسياسي المزعزع للاستقرار هو أحداث الربيع العربي في عام 2011.

### جدول الإطار 1-1. حلقات التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 1970-2020: مدفوعة بالصراع أو عوامل خارجية أخرى

السبعينيات <sup>1</sup>	الثمانينيات <sup>2</sup>	التسعينيات <sup>3</sup>	العقد الأول من الألفية <sup>4</sup>	2010 <sup>5</sup>
السعودية 1974-1976؛ <25%			عمان 2005-2008؛ <10%	
البحرين 1974-1976؛ <20%			قطر 2003-2008؛ <15%	
			الإمارات 2007-2009؛ <10%	

### البلدان النامية المصدرة للنفط

ليبيا 1977-1978؛ 30%	سوريا 1985-1988؛ <10-60%	اليمن 1991-1996؛ <10-60%
إيران 1975-1984؛ <10-28%	إيران 1986-1990؛ <10-30%	إيران 1991-2019؛ <10-50%
الجزائر 1975-1981؛ <10-25%	الجزائر 1988-1996؛ <10-30%	العراق 1991-1996؛ <100-450%
	العراق 2002-2006؛ <19-53%	

### البلدان المستوردة للنفط

موريتانيا 1974؛ 17%	موريتانيا 1974؛ 17%	مصر 1979-1996؛ 10-25%	مصر 2007-2008؛ 10-18%	مصر 2016-2017؛ 10-30%
الأردن 1974؛ 19%	الأردن 1988-1989؛ 25%	جيبوتي 1986؛ 17%	لبنان 2020؛ <80%	

ملاحظات: ترميز ألوان حلقات التضخم: الأحمر: التضخم الشديد >50%، منها تضخم مفرط 80-450% (6 حلقات)؛ البرتقالي: ارتفاع معدل التضخم إلى ما بين 20% و30% (10 حلقات)؛ الأصفر: ارتفاع معدل التضخم إلى حد ما إلى ما بين 10% و20% (7 حلقات). الصراعات أو الأحداث الخارجية الأخرى خلال كل عقد من السنوات (1 1973 الحرب العربية الإسرائيلية؛ الحظر النفطي الذي فرضته السعودية ومنظمة أوبك على حلفاء الولايات المتحدة وإسرائيل، مما أدى إلى الصدمة الأولى لأسعار النفط وخفض الإنتاج (1973)؛ صدمة أسعار النفط الثانية بسبب ارتفاع الطلب العالمي (1979-1978)؛ الثورة الإيرانية (1978-1979). 2 1988-1980: الحرب الإيرانية العراقية (مع دعم سوريا لإيران). 3 حرب الخليج عام 1991. 4 الغزو الأمريكي للعراق. 5 انتفاضات الربيع العربي عام 2011 في تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا والبحرين.

المصدر: استنادا إلى بيانات من الموقع الإلكتروني لمؤشرات التنمية العالمية الذي تم الاطلاع عليه يوم 24 فبراير/شباط 2022.

## الجدول 3-1. التضخم والتنبؤات بشأنه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التضخم النسبة المئوية	التضخم			
	2023 ن	2022 ن	2021 ق	2020
	<b>2.4</b>	<b>3.0</b>	<b>1.2</b>	<b>1.5-</b>
مجلس التعاون الخليجي				
قطر	2.8	4.0	1.0	2.6-
الإمارات	1.9	2.2	0.2	2.1-
الكويت	2.8	3.6	3.4	2.1
السعودية	1.8	2.0	3.1	3.4
البحرين	2.7	2.5	0.6-	2.3-
عمان	2.1	3.4	1.5	0.9-
	<b>7.0</b>	<b>7.1</b>	<b>7.2</b>	<b>2.4</b>
البلدان النامية المصدرة للنفط				
إيران	34.8	37.6	40.7	36.4
الجزائر	7.0	7.1	7.2	2.4
العراق	3.0	3.3	6.0	0.6
	<b>2.5</b>	<b>3.7</b>	<b>1.4</b>	<b>1.2</b>
البلدان النامية المستوردة للنفط				
مصر	9.0	10.0	4.5	5.7
تونس	6.5	6.5	6.5	5.6
الأردن	2.5	3.3	1.3	0.3
المغرب	1.8	4.0	1.4	0.7
الضفة الغربية وقطاع غزة	2.4	2.8	1.2	0.7-
جيبوتي	2.0	2.0	1.2	1.8

المصادر: تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، أبريل/نيسان 2022. ملحوظة: ق = تقديرات، ن = تنبؤات ويتم تمثيل المجاميع في المناطق الفرعية بالملاحظة الوسيطة. يتم تقريب البيانات إلى رقم عُشري واحد. البيانات الخاصة بمصر تتوافق مع السنة المالية (يوليو/تموز-يونيو/حزيران). لم يتم إدراج لبنان وليبيا واليمن في المجاميع بسبب القيم المتطرفة، في حين تم استبعاد سوريا بسبب نقص البيانات.

وسيشهد العديد من بلدان المنطقة مزيداً من الزيادات في أسعار الغذاء، وستتعرض لخطر انعدام الأمن الغذائي. وكان ارتفاع أسعار الغذاء مشكلة بالفعل في المنطقة. ويبين الشكل 1-10 كيف تغيرت أسعار الغذاء مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. وشهدت جيبوتي ولبنان وسوريا واليمن زيادات حادة في أسعار المواد الغذائية بشكل عام. وتلحق زيادة أسعار الغذاء والطاقة الضرر غير المتناسب بالفقراء لأنهم ينفقون حصصاً أكبر من إنفاقهم على الغذاء والطاقة.<sup>9</sup> وفي عام 2021، قدرت الأمم المتحدة أن 24 مليون يماني (83% من السكان) تضرروا من انعدام الأمن الغذائي.<sup>10</sup> وقد تؤدي الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم حدة انعدام الأمن الغذائي في هذه البلدان. فالعديد من السكان المعرضين للمعاناة الذين تضرروا أكثر من غيرهم خلال العامين الماضيين سيتعرضون للسقوط في براثن الفقر. وسيزيد عدد السكان الذين يعيشون في فقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بواقع 9 ملايين نسمة بين مستويات ما قبل الجائحة ونهاية عام 2022.<sup>11</sup> ويمكن للمساعدات العامة أن تساعد في التخفيف من حدة هذا الأثر.

باختصار، تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعافياً متفاوتاً في ظل سيناريو عدم اليقين الشديد، الذي تخيم عليه المخاطر الجيوسياسية، والجائحة المستمرة، والتداعيات الاقتصادية التي لا تزال أخذة في الظهور للحرب في أوكرانيا. ويبدو أن البلدان المصدرة للنفط تتعافى بوتيرة أسرع مع ارتفاع أسعار النفط، لكن غالبية الاقتصادات النامية بالمنطقة قد تواجه انتعاشاً أبطأ مع مخاطر الهبوط

9 على سبيل المثال، بفضل البيانات المتاحة في تونس، يظهر هوجيفين لوبيز-أسيفيدو (2021) أن الأسر الفقيرة في تونس تنفق حصة من الموازنة على الغذاء أعلى مما تنفقه الأسر الغنية. واستناداً إلى مسح ميزانية الأسر المعيشية لعام 2015، أنفقت أسر شريحة عشرية 39% من إنفاقها على الغذاء، بينما أنفقت أغنى شريحة عشرية 27%.

10 <https://www.worldbank.org/en/news/opinion/2021/09/24/mena-has-a-food-security-problem-but-there-are-ways-to-address-it>

11 يقاس ذلك بعدد من يعيشون تحت خط الفقر البالغ 5.50 دولارات عام 2022، مقارنة بالمقياس نفسه في عام 2019.

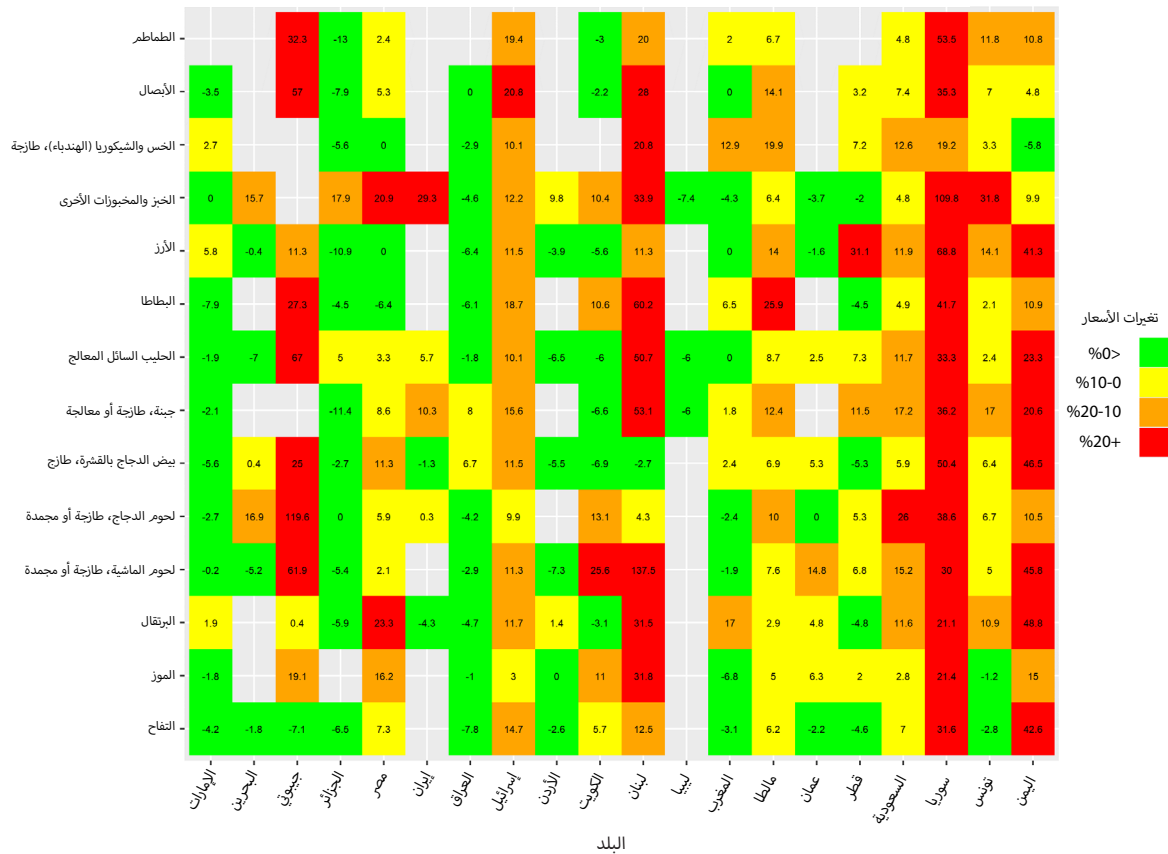
الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الأولية. علاوة على ذلك، قد تكون لزيادة أسعار المواد الغذائية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة، آثار سلبية غير متجانسة داخل البلدان من خلال إلحاق الضرر بالأسر الفقيرة على نحو غير متناسب، تبعاً لاستجابات السياسات. وأخيراً، تواجه الاقتصادات التي كانت تعاني بالفعل من أوجه ضعف في المالية العامة والديون تداعيات سلبية من المشهد المتغير لأسواق رأس المال العالمية.

ومن المهم ملاحظة أن التنبؤات الاقتصادية الواردة في هذا الفصل تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين بسبب البيئة العالمية الحالية. وعادة ما تكون التنبؤات الاقتصادية غير دقيقة في السنوات العسيرة عنها في السنوات الجيدة. وليس بالضرورة أن تكون تنبؤات النمو مثالية كي تصبح مفيدة، مثلها في ذلك مثل تنبؤات الأحوال الجوية. والدقة والتحيزات المحتملة لتنبؤات النمو في العالم ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي موضوع التحليل في الفصل الثاني.

الشكل 10-1. ارتفاع أسعار الغذاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين 14 فبراير/شباط 2020 و3 فبراير/شباط 2022

نشرة رصد الأسعار: التغير في أسعار المواد الغذائية

المواد الغذائية



المصدر: البنك الدولي (2022ب).

## الفصل الثاني. التنبؤ بالنمو في ظل غموض البيانات

### النقاط الرئيسية للفصل الثاني

- تنبؤات النمو مهمة للتخطيط الاقتصادي، لا سيما أثناء الجائحة التي تولد قدرا كبيرا من عدم اليقين. ويمكن أن تؤدي التنبؤات المفرطة في التفاؤل إلى انكماش اقتصادي من خلال تحفيز السلوك المفرط في التفاؤل.
- تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتنبؤات للنمو أكثر تفاؤلا وأقل دقة (أي التي بها أخطاء مُطلقة أكبر في التنبؤات) مقارنة بالمناطق الأخرى، بغض النظر عن مستوى الدخل ونوع جهة التنبؤ.
- تحدّ شفافية البيانات من عدم الدقة في تنبؤات النمو وما تنطوي عليه من تفاؤل، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- من الأهمية بمكان إجراء تحسينات في النظام الإيكولوجي العام للبيانات، وليس الاقتصار على العناصر المتصلة بنمو إجمالي الناتج المحلي.
- تعد الأخطاء في التنبؤ بنمو إجمالي الناتج المحلي أكبر بالنسبة للاقتصادات ذات التقلبات العالية في النمو، و تتفاقم تلك الأخطاء بسبب الصراعات والتعرض لصدمات السلع الأولية وحجم البلد المعني. وتبرز هذه الأوضاع بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- تتفاوت الأخطاء في توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي حسب جهة التنبؤ: لدى البنك الدولي تنبؤات أكثر دقة من تنبؤات صندوق النقد الدولي والقطاع الخاص، بما يتسق مع نتائج الدراسات الأخرى.

### مُقدِّمة

أدت جائحة كورونا إلى تفاقم حالة عدم اليقين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكانت تنبؤات النمو قصيرة الأجل عاملا حيويا لتتبع أثر الجائحة والمسار المحتمل للتعافي منها، مما يساعد السلطات في التأكد من التكلفة الاقتصادية للجائحة ورسم الطريق تجاه المستقبل. وقد استندت الاستجابة للجائحة، بما في ذلك عمليات الإغلاق والتفويضات الرامية إلى إبطاء انتشار الفيروس، في شدتها جزئيا على الأرجح إلى تنبؤات بحسن أداء الاقتصاد. وحتى في الفترات التي لا تشهد أزمات، تتيح تنبؤات النمو تقديرات لكيفية تطوّر الاقتصاد على الأرجح.

والتنبؤات الاقتصادية ذات أهمية إزاء ما تتخذه الحكومة من قرارات، فهي تشكل معلومات تثير صياغة السياسات التي تهدف إلى حماية الاقتصاد والنهوض به. وتعرّز التنبؤات الدقيقة إمكانية إجراء تدخلات جيدة الاستهداف مُحكمة التوقيت. وتؤثر تنبؤات النمو على القرارات فيما يتعلق بمجموعة من السياسات في مجال الإنفاق والديون. وقد أظهرت البحوث أن التنبؤات المفرطة في التفاؤل يمكنها أن تضر باقتصاد بلد ما على المدى الطويل. ففي البداية، ترفع الناتج على الأجل القصير، حيث تزيد الحكومات والشركات المتفائلة من الاقتراض والإنفاق. لكن في غضون بضع سنوات، يؤدي عبء الديون إلى انكماش اقتصادي (بودري وويليمز، 2022).<sup>12</sup> وهذه الفكرة ليست بالجديدة. ففي عام 1927، طرح آرثر بيجو فكرة إمكانية حدوث تقلبات في الاقتصاد الكلي بسبب صعوبة التنبؤ بها.

12 باستخدام بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، وجد بودري وويليمز (2022) أن المبالغة في تقدير النمو السنوي بمقدار نقطة مئوية واحدة على مدى ثلاث سنوات تحدّ من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بعد ثلاث سنوات من ذلك بحوالي نقطة مئوية واحدة في المتوسط. ولوضع ذلك في منظوره الصحيح، تظهر حساباتنا من بيانات بودري وويليمز (2022) أنه بين عامي 1990 و2013، بلغ متوسط الأخطاء في تنبؤات النمو لفترة ثلاث سنوات قادمة، بسبب تحيز خبراء صندوق النقد الدولي نحو التفاؤل في 18 بلدا بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حوالي 0.4 نقطة مئوية. وذلك يعني ضمنا أن التحيز تجاه التفاؤل قد أدى إلى خفض النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بين عامي 1993 و2016 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 0.4 نقطة مئوية في المتوسط.

وتستخدم طائفة واسعة من الأطراف المعنية تنبؤات النمو، التي بوسعها توجيه المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تكييف وإعداد برامج الإقراض. وقد يستخدم القطاع الخاص تلك التنبؤات لوضع إستراتيجيات استثمارية أو إعادة تقييم القدرة على تحمل أعباء الديون في البلد المعني وإعادة تقييم تصنيفات الديون. وعادة ما تتحرك الأسواق المالية نتيجة لما تتضمنه تنبؤات النمو من مفاجآت (كامبل وشارب 2009؛ كليمان وجلافو 2017). كما أن الشركات التي تضع تنبؤات أكثر تفاعلاً بشأن آفاق إنتاجها في المستقبل عادة ما تزيد كثيراً من افتراضها (يوخيم وبيترز 2017). ويمكن أن يضر سوء تخصيص الموارد نتيجة الإفراط في التفاؤل أو التشاؤم على مستوى الشركة بالرفاهة الاقتصادية للمجتمع (باخمان وإلسترن، 2015).

تنبؤات النمو لا يمكنها، ولا يتعين عليها، التنبؤ بالمستقبل على نحو يتسم بالكمال. بيد أن الأخطاء الإجمالية والمنهجية في التنبؤات قد تقود إلى تضليل واضعي السياسات والقطاع الخاص. وعادةً ما تكون تنبؤات النمو غير دقيقة بوجه خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتبرز دقة التنبؤات في الخطأ المطلق للتنبؤات - القيمة المطلقة للفرق بين القيمة الفعلية والقيمة المتوقعة. فعلى سبيل المثال، فإن الخطأ المطلق للتنبؤات المتعلقة بنمو إجمالي الناتج المحلي هو الفرق المطلق (أي دون الإشارة إلى علامة الإيجاب أو السلب) بين النمو الفعلي لإجمالي الناتج المحلي في فترة معينة ونمو إجمالي الناتج المحلي الذي كان متوقعاً لتلك الفترة.<sup>13</sup> وبالنسبة لفترة السنوات 2010-2020، بلغ الخطأ المطلق في تنبؤات النمو بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 3.3 نقاط مئوية في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر عن البنك الدولي في شهر يناير/كانون الثاني و3.5 نقاط مئوية في تنبؤات صندوق النقد الدولي بتقرير آفاق الاقتصاد العالمي في ذلك الشهر.

وعلى الرغم من أن جائحة كورونا ربما خلقت تحدياً فريداً أمام جهات التنبؤ، فثمة عديد من السمات القديمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدت إلى تنبؤات خاطئة على الدوام. وأكثرها صلةً التحدي المتمثل في تدي قدرات البيانات وشفافيتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أرزقي وآخرون 2020؛ إختور-موباويودي وهوجيفين 2021). وتعوق مشاكل البيانات هذه سلامة التحليلات ووضع السياسات، مما يضر بالنمو (ليدرمان وإسلام 2020). ويركز هذا التقرير على تنبؤات النمو، التي تتأثر بشدة بقدرات البيانات وشفافيتها، وهي مهمة لكل من واضعي السياسات وبرامج عمليات البنك الدولي. ويسعى هذا الفصل إلى فك العلاقة بين أخطاء تنبؤات النمو ومحدداتها، وتحسين فهم مصادر تلك الأخطاء الأكبر حجماً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنةً بالمناطق الأخرى.

وفضلاً عن قدرات البيانات وشفافيتها، يحلل هذا التقرير أيضاً مصادر أخرى لغياب الدقة في تنبؤات النمو بالمنطقة. تشمل مصادر التنبؤات غير الدقيقة قابلية التعرض لصدمات السلع الأولية وانتشار الصراعات - وهي الأوضاع التي تؤثر على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتخلق بيئة حافلة بالتحديات الفريدة بالنسبة لجهات التنبؤ. والأهم من ذلك أن التحليل يظهر أن التحديات التي تواجه البيانات في المنطقة تشكل مؤشراً كبيراً على عدم الدقة في التنبؤ. ونتيجة لذلك، فإن المنطقة تحدها تنبؤات غير دقيقة، وقد تكون لهذه التنبؤات عواقب على رسم المسار نحو مستقبل أفضل.

يتألف هذا الفصل من التقرير من ثلاثة أقسام. يستكشف القسم الأول الأسس المفاهيمية لمحددات أخطاء التنبؤ، ولماذا قد تكون لها أهمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويستكشف الثاني أنماط واتجاهات أخطاء التنبؤ على مستوى العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبحث الثالث العلاقة التجريبية بين أخطاء التنبؤ وعوامل مثل شفافية البيانات وتقلب النمو.

13 لأغراض هذا التقرير، يتم استخدام تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي في السنة نفسها أو السنة الجارية. تنبؤات "السنة الحالية" هي التي توضع لفترة ما في العام نفسه؛ على سبيل المثال، عندما يتم وضع تنبؤات لعام 2020 في شهر محدد من عام 2020. فعلى سبيل المثال، تحسب أخطاء التنبؤ في السنة الجارية لعام 2020 على أنها النمو المتوقع لعام 2020، المحسوب في عام 2020، مخصصاً منه معدل النمو الفعلي لعام 2020 (الذي نشر في عام 2021).



## 1-2 الأسس المفاهيمية لأخطاء التنبؤ

استكشف الباحثون منذ فترة طويلة مدى دقة التنبؤات الخاصة بالاقتصاد الكلي. وتشمل الأسئلة الرئيسية التي ناقشوها ما إذا كانت التنبؤات غير متحيزة أو فعالة، وما إذا كانت تعتمد على نوع جهة التنبؤ، وما إذا كانت تتأثر بالأحداث الاقتصادية الكبيرة مثل الركود الاقتصادي، ومستوى التنمية الاقتصادية، وأفق التنبؤات.

وقد أكدت الأدبيات المبكرة أن التنبؤات الخاصة بمجموعة متنوعة من المتغيرات الاقتصادية في الولايات المتحدة كانت غير متحيزة (براون وميتال 1981، وكين ورونكل 1990) لأن أخطاء التنبؤ كانت صفرا في المتوسط (كين ورونكل 1990؛ لونجاني 2001). وتساءلت دراسات أحدث عهدا عما إذا كانت تلك التنبؤات غير متحيزة بالفعل. ووجد لونجاني (2001) أن تنبؤات النمو لمجموعة عريضة من البلدان متحيزة؛ وعلى وجه التحديد، في المتوسط، فإن أخطاء التنبؤ إيجابية (متفائلة)، وهي أكثر إيجابية بالنسبة للبلدان النامية. كما يكشف هو وماورو (2016) عن التحيز للتفاؤل ويجدان أن التحيز يكون أكبر كلما طال أفق التنبؤات.

وقد أوضح نوردهاوس (1987) أن تنبؤات النمو قد تكون غير فعالة لأنها لا تحتوي على جميع المعلومات المتاحة وقت إعدادها. ووجد نوردهاوس أن التنبؤات تفتقر إلى الكفاءة، أي أن تنقيحات التنبؤات ترتبط ارتباطا كبيرا بعضها ببعض. ويشير ذلك إلى أن خبراء التنبؤات يتمسكون بآراء مسبقة لفترة طويلة جدا، حتى مع ظهور معلومات جديدة ذات صلة. وقد وثقت دراسات أحدث عهدا هذا التباطؤ في تنقيح تنبؤات النمو (لونجاني وآخرون 2013). ويمكن أن ترتبط صعوبة التنبؤ بالركود حتى وهو آخذ في الظهور بعوامل سلوكية، فقد تحجم جهات التنبؤ عن إدراج أخبار جيدة أو سيئة (لونجاني 2001؛ آن وآخرون 2018).

وقد تختلف درجة أخطاء التنبؤ حسب نوع جهة التنبؤ. والأدبيات غير حاسمة بشأن كيفية تباين أخطاء التنبؤات حسب الحكومات والمؤسسات الدولية وجهات التنبؤ من القطاع الخاص. ووجد نوردهاوس (1987) أن الارتباط بين تنقيح التنبؤات - وهو مقياس لمتانة التنبؤات - كان الأعلى (الأكثر متانة) بالنسبة للهيئات الدولية (التنبؤات المؤسسية) والأدنى بالنسبة لجهات التنبؤ المهنية (الخاصة). ووجد موريكوا (2020) أن تنبؤات النمو الاقتصادي أقل تحيزا للأعلى للباحثين الأكاديميين من خبراء التنبؤ المهنيين في المؤسسات الخاصة والحكومات. غير أن التباين بين التنبؤات المؤسسية الخاصة والدولية لا تؤكد دراسات أخرى. واستقصى آن وآخرون (2021) تنبؤات النمو قصيرة الأجل الصادرة عن جميع المؤسسات الرئيسية ومن القطاع الخاص ووجدوا أن ثمة درجة عالية من التسامح فيما بين التنبؤات - في مختلف المؤسسات وجهات القطاع الخاص، فالتنبؤات التي توضع لفترة زمنية معينة لبلد معين وسنة معينة تميل إلى التشابه. وحالما تُزال حالات الركود من التحليل، تصبح التنبؤات غير متحيزة (أي تكون الأخطاء في التنبؤات صفرا في المتوسط).

وقد تختلف أخطاء التنبؤات أيضا حسب مستوى التنمية الاقتصادية للبلد المعني، على الرغم من اختلاف ما وصلت إليه البحوث من نتائج. وتشير النتائج السابقة التي توصل إليها لونجاني (2001) إلى أن حجم الأخطاء يكون في العادة أكبر بالنسبة للبلدان النامية من حجمها بالنسبة للبلدان الصناعية. وباستخدام مجموعة من 29 متغيرا للاقتصاد الكلي، وجد إيشر وآخرون (2019) تحيزات أكبر في التنبؤات وعدم كفاءة في الاقتصادات منخفضة الدخل. لكن لونجاني وآخرين (2013) لم يجدوا فروقا منهجية في التنبؤات فيما بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة.

وقد حددت الأدبيات عدة طرق يمكن من خلالها أن تظهر أخطاء التنبؤ. ويتمثل أحد الطرق المتبعة في إثبات محددات أخطاء التنبؤ في تنظيمها من ناحية المفاهيم في أربع فئات: نقص المعلومات؛ والتقلبات الهيكلية؛ والصدمات الخارجية؛ وقدرات جهات التنبؤ وتحيزها.

**نقص المعلومات:** التنبؤات جيدة بقدر جودة المعلومات التي تدعمها. وتحسن التنبؤات المتعاقبة مع إتاحة المزيد من المعلومات. وبالتالي، كلما كان التنبؤ أقرب إلى حدث معين، زادت دقته لأنه يتم تمحيص المزيد من المعلومات. وتواجه جهات التنبؤ تحديات أكبر عندما تكون البيانات نادرة أو منخفضة التواتر. ووجد إيشر وآخرون (2019) أخطاء كبيرة في التنبؤات في الاقتصادات النامية وأشاروا إلى أن البيانات منخفضة الجودة هي المسؤولة عن ذلك، إلى جانب الصدمات الشديدة، وهو ما نبهته لاحقا.

**التقلبات الهيكلية:** قد تتعرض البلدان لعوامل داخلية وخارجية تؤدي إلى تغيرات اقتصادية أكبر مما كان متوقعا. ويؤدي هذا التعرض للمخاطر إلى زيادة تقلب النمو الاقتصادي، مما يزيد من صعوبة التنبؤ بدقة. وتعتبر صدمات أسعار السلع الأولية وتمويل الديون الخارجية من المصادر البارزة لهذه التقلبات. وقد تؤدي عدة عوامل مؤسسية أيضا إلى تقلبات في الاقتصاد الكلي. وربما كان من الصعب التنبؤ بدقة بالنمو في البلدان التي كثيرا ما تواجه صراعات واضطرابات اجتماعية، نظرا للآثار الكبيرة لتلك الأحداث على صعيد الاقتصاد الكلي (نوفتا وبوجاشيفا 2021). وقد تكون الاقتصادات الأصغر أكثر تقلبا من الاقتصادات الأكبر لأنها أكثر عرضة للصدمات. ومن الصعب التنبؤ بالتقلبات وإدراجها في نماذج التنبؤ، مما يؤدي إلى أخطاء أكبر في التنبؤات. وقد تتعرض الاقتصادات النامية، التي قد تكون أقل تنوعا في النشاط الاقتصادي وتعتمد على أسعار السلع الأولية المتقلبة، لصدمات كبيرة يمكن أن تتسبب في أخطاء كبيرة في التنبؤات (إيشر وآخرون 2019).

**الصدمات الخارجية:** قد تتسبب الكوارث الطبيعية غير المتوقعة أو الصدمات العالمية، مثل جائحة كورونا، في حدوث أخطاء كبيرة في التنبؤات. فالصدمة الخارجية المفاجئة الكبيرة التي لا تُعرف آثارها يمكن أن تؤدي إلى تنبؤات غير صحيحة على نطاق واسع. ويمكن أن يؤدي عدم القدرة على احتساب هذه الصدمات السلبية، بسبب عدم اليقين بشأن الآثار، إلى تنبؤات متفائلة. وقد لوحظت بعض الشواهد على ذلك في بداية جائحة كورونا، مما أدى إلى تضارب بين التنبؤات وبين التوصيات الخاصة بالسياسات. فعلى سبيل المثال، وجد سانديفور وسبرامانيان (2020) أن المنظمات الدولية أشارت في وقت مبكر من تنبؤاتها للنمو في الجائحة إلى أن تأثير صدمة كورونا سيكون مُخففا، في حين دفعت المنظمات الدولية نفسها إلى اتخاذ إجراءات واسعة النطاق على صعيد السياسات لمعالجة ما اعتبرته التأثير الكبير للجائحة.

**قدرات جهات التنبؤ وتحيزها:** قد تعتمد دقة التنبؤات على الخصائص الخاصة بجهات التنبؤ. وقد تكون نماذج التنبؤ غير صحيحة - وتسمى أيضا حالة عدم اليقين في النموذج (بيكمان 1992)، وربما خفضت نماذج التنبؤ من التقديرات الخاصة بمضاعفات المالية العامة في افتراضاتها (بلانشار وليه 2003). وقد تتسم بعض جهات التنبؤ بالتفاؤل أو التشاؤم بشكل منهجي (بودري وويليمز 2022). وقد تتوفر لها قنوات اتصال مع واضعي السياسات. وإذا كان الاقتصاد ينمو أعلى من اتجاه الأجل الطويل لفترة قصيرة، فإنه قد يثير قدرا كبيرا من التفاؤل بين واضعي السياسات مما يغذي بدوره نماذج التنبؤ، مما يسفر عن تحيز تجاه التفاؤل على صعيد السياسات. ومن ناحية أخرى، ربما يكون هناك تحيز تجاه التفاؤل لأن التنبؤات غير قادرة على التنبؤ بالركود (آن وآخرون 2021). علاوة على ذلك، قد ينشأ تضارب في المصالح عندما تكون هناك علاقة عمل بين جهات التنبؤ والحكومات. فالمؤسسات، التي لديها عملاء من الحكومة أو البنوك المركزية لا يتمتعون باستقلالية تُذكر، تكون عرضة لجعل التنبؤات متحيزة لصالح تهدئة أولئك العملاء. وهناك الكثير من الأدبيات استطلعت آثارا لتضارب المصالح. وفي الأسواق المالية، أظهرت الدراسات أن هذه الصراعات أدت إلى تحيزات في توصيات محلي البورصة وتنبؤات الأرباح (ماليندير وشانتيكومار 2007؛ هونج وكابريتشيك 2010). كما ينشأ تضارب في المصالح في وكالات التصنيف الائتماني عندما يتعين عليها تصنيف عملائها (ماتيس وآخرون 2009؛ جريفين وتانج 2012). وأظهر فابو وآخرون (2020) أن دراسات البنوك المركزية تفيد بوجود آثار أكبر على الناتج والتضخم من التيسير الكمي مقارنة بدراسات الخبراء الاقتصاديين الأكاديميين. وتبين أن خبراء البنوك المركزية الذين يسجلون آثارا أكبر من التيسير الكمي على الناتج يحققون نتائج وظيفية أفضل، مما يشير إلى مشاركة ملموسة من جانب جهاز الإدارة بتلك البنوك في العملية البحثية. وتنخفض هذه التحيزات إلى حد ما لأن جهات التنبؤ المهنية تتأثر أيضا بالرغبة في حماية سمعتها.

وفي هذه الفئات الأربع الواسعة، تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قضايا قائمة منذ وقت طويل تزيد من حدة صعوبات التنبؤ. ويشمل ذلك نقص المعلومات بسبب غموض البيانات، والصراع، والتعرض لتقلبات أسعار السلع الأولية. ويمكن وصف العنصرين الأخيرين معا بأنه "تقلبات هيكلية". ويظهر مؤشر القدرات الإحصائية، الذي يقيس إنتاج الإحصاءات الموثوقة في الوقت المناسب، وهو مؤشر بديل لدرجة المعلومات المتوافرة لجهات التنبؤ (انظر الإطار 2-1)، أن الاقتصادات النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسجل إجمالاً أدنى درجة. وعلاوة على ذلك، فإن درجة التصنيف أخذت في الانخفاض مع مرور الوقت. فالمعايير الخاصة بالإبلاغ عن الدين العام، وكذلك التدابير المستخدمة في توصيف أسواق العمل، ليست على مستوى المعايير الدولية (أرزقي وآخرون 2020). ومع محدودية البيانات أو عدم دقتها، تقل المدخلات التي يمكن تحميلها في نماذجها، مما يحد من دقة تنبؤاتها.

وتشهد عدة اقتصادات في المنطقة حالة صراع بشكل دوري. إذ سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 68% من الوفيات المرتبطة بالمعارك في العالم بين عامي 2013 و2017 (البنك الدولي 2020). فاليمين يواجه أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث إن حوالي 80% من سكانه في مستوى العوز. كما تشير التقديرات إلى أن الخسائر التراكمية في إجمالي الناتج المحلي في سوريا خلال عام 2017 تبلغ أربعة أمثال إجمالي الناتج المحلي في سوريا عام 2010. وعندما يقع الصراع، غالباً ما تتوقف نظم المعلومات أو تدمر وتصبح البيانات نادرة. وتتحول عملية التنبؤ في ظل هذه الظروف إلى عملية مرهقة.

وأخيراً، فإن الاعتماد المباشر أو غير المباشر لاقتصادات المنطقة على السلع الأولية يجعلها عرضة للتقلبات القوية في أسعار تلك السلع. والعديد من اقتصادات المنطقة من المصدرين الرئيسيين للنفط وهي شديدة التركيز في هذا القطاع كما أنها من كبار المستوردين للمواد الغذائية. إن تقلب الاقتصاد الكلي الناجم عن ذلك يرتبط بأخطاء أكبر في التنبؤات حيث تواجه النماذج صعوبة في استيعاب التقلبات الشديدة. وقد خضعت جهات التنبؤ وأخطاؤها لدراسة مكثفة من جانب خبراء الاقتصاد. وفي القسم التالي، يجري تحليل البيانات العالمية الحديثة عن أخطاء تنبؤات النمو للكشف عن أنماط تلك الأخطاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها، وارتباطها بالتفاعل بين غموض البيانات وتقلبات النمو والصراع والتعرض لصدمات السلع الأولية.

## الإطار 2-1: مؤشرات القدرات الإحصائية

مؤشر البنك الدولي للقدرات الإحصائية هو مقياس لشفافية البيانات (انظر الإطار 2-2). وتستند درجة التصنيف العام لمؤشر القدرات الإحصائية إلى إطار تشخيصي لتقييم قدرات الأنظمة الإحصائية الوطنية على مرّ الزمن. للإطار ثلاثة أبعاد، هي كالتالي: البيانات المصدرية؛ والمنهجية؛ وتواتر المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية وحسن توقيتها. ويتم اشتقاق درجة مُركبة لكل بُعد ودرجة إجمالية تجمع بين الأبعاد الثلاثة لكل بلد على مقياس من صفر إلى 100. وتشير درجة 100 إلى أن البلد يستوفي جميع المعايير. ويتم تقييم كل بُعد بناء على معايير تستند إلى معلومات البيانات الوصفية التي تم الحصول عليها من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية. [تقوم "مجموعة البيانات" التابعة للبنك الدولي بجمع مؤشر القدرات الإحصائية.](#)

والدرجة الإجمالية للمؤشر هي متوسط المؤشرات الفرعية الثلاثة المحسوبة لكل بُعد (انظر جدول الإطار 2-1). ويتسق بُعد البيانات المصدرية مع ما إذا كان البلد المعني يقوم بأنشطة جمع البيانات وفقاً للتواتر (المستوى الدوري) الموصى به دولياً، وما إذا كانت البيانات المستقاة من الأنظمة الإدارية متاحة وجديرة بالثقة لأغراض التقدير الإحصائي. ويغطي هذا البُعد جانب البيانات الجزئية لشفافية البيانات والذي يعد ضرورياً لأن البيانات الجزئية هي أساس نظام البيانات في أي بلد. وعلى وجه التحديد، فالمعايير المستخدمة هي تواتر عمليات التعداد السكاني والزراعي، وتواتر المسوح المتعلقة بالفقر والصحة، ودرجة اكتمال تغطية نظام التسجيل الحيوي. ويمكن لبلد ما أن يحقق درجة ممتازة إذا أجرى ما لا يقل عن تعداد واحد للسكان في السنوات العشر الماضية، وتعداد زراعي واحد أو أكثر في السنوات العشر الماضية، وثلاثة مسوح صحية أو أكثر في السنوات العشر الماضية، ولديه نظام كامل للتسجيل الحيوي.

يستكمل في الصفحة التالية

ويُقاس بُعد المنهجية الإحصائية قدرة البلد المعني على الالتزام بالمعايير والأساليب الموصى بها دولياً. ويُقيّم هذا الجانب المبادئ التوجيهية والإجراءات المستخدمة لتجميع إحصاءات الاقتصاد الكلي ومن أجل ممارسات تقدير البيانات الاجتماعية والإبلاغ عنها. ويُقاس هذا البُعد جودة نظام البيانات. ومع افتراض أن المبادئ التوجيهية الدولية توفر معياراً مرجعياً لنظم البيانات المثالية، فإن التقيد بهذه المعايير يعني ضمناً أن جودة نُظم البيانات تفي بالمعايير الراسخة. وتُقيّم البلدان على أساس مجموعة من المعايير مثل استخدام سنة أساس مُحدّثة للحسابات القومية، واستخدام أحدث دليل لميزان المدفوعات، وحالة الإبلاغ عن الديون الخارجية، ومؤشر مُحدث لأسعار المستهلكين، ومؤشر مُحدث للإنتاج الصناعي، وتحديث أسعار الواردات/الصادرات، والأساس المحاسبي للإبلاغ عن البيانات المالية الحكومية، والإبلاغ عن اللقاءات لمنظمة الصحة العالمية (الفرق بين تقديرات منظمة الصحة العالمية والتقديرات الحكومية)، والاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات الذي يعتمده صندوق النقد الدولي، ورفع تقارير عن بيانات الالتحاق إلى اليونسكو). ولكل معيار وزن متساو.

ويُقاس بُعد التواتر وحُسن التوقيت مدى توافر وتواتر المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، ومنها تسعة مؤشرات للأهداف الإنمائية للألفية. ويهدف هذا البعد إلى قياس مدى توفر البيانات لإتاحتها للمستخدمين من خلال تحويل البيانات المصدرية إلى معطيات إحصائية في توقيت مُحكم. ويشمل تواتر المؤشرات الرئيسية، التي تم البت فيها، والتي يحصل كل منها على وزن متساوٍ، ما يلي: مؤشر فقر الدخل؛ ومؤشر سوء التغذية لدى الأطفال؛ ومؤشر وفيات الأطفال؛ ومؤشر التطعيمات؛ ومؤشر فيروس ومرض الإيدز؛ ومؤشر صحة الأم؛ ومؤشر المساواة بين الجنسين في التعليم؛ ومؤشر إتمام المرحلة الابتدائية؛ ومؤشر القدرة على الحصول على مياه الشرب؛ ومؤشر نمو إجمالي الناتج المحلي.

#### جدول الإطار 1-2: المكونات الفرعية لمؤشر القدرات الإحصائية

التعريف	البُعد
تقيس قدرة البلد المعني على الالتزام بالمعايير والأساليب الموصى بها دولياً. ويتم التعرف على هذا الجانب من خلال تقييم المبادئ التوجيهية والإجراءات المستخدمة في تجميع إحصاءات الاقتصاد الكلي وممارسات الإبلاغ عن البيانات الاجتماعية وتقديرها.	المنهجية الإحصائية (مقياس: 0-100)
تُظهر ما إذا كان البلد المعني يقوم بأنشطة جمع البيانات الجزئية وفقاً للتواتر الموصى به دولياً، وما إذا كانت البيانات المستقاة من الأنظمة الإدارية متاحة وجديرة بالثقة لأغراض التقدير الإحصائي.	البيانات المصدرية (مقياس: 0-100)
يُقاس مدى توفر وتواتر المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، ومنها تسعة مؤشرات للأهداف الإنمائية للألفية.	التواتر وحُسن التوقيت (مقياس: 0-100)

وقد استخدمت عدة دراسات مؤشر القدرات الإحصائية لتقييم جودة نُظم البيانات واستقصاء علاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى (ديفاراجان 2013؛ كوبوتا وزوفاك 2020؛ إسلام وليدريمان 2020). ومع ذلك، فإن مؤشر القدرات الإحصائية يواجه قيوداً. فهو لا يغطي سوى الاقتصادات النامية، و متاح من عام 2004 إلى عام 2020. ولا يُراعى إلى حد كبير توافر البيانات بمستويات عالية من التواتر (ربع سنوية وشهرية). وبالنسبة للبيانات الجزئية، فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار مسوح المنشآت والقوى العاملة. كما أنه لا يتضمن مقياساً للانفتاح من حيث إمكانية الوصول إلى البيانات عبر الإنترنت. ويعالج المؤشر الذي وُضع بعده - مؤشر الأداء الإحصائي - الذي تم تدشينه في عام 2021 في التقرير العالمي عن البيانات من أجل حياة أفضل - العديد من هذه العيوب. فذلك المؤشر يقيس قدرات ونضج النظم الإحصائية الوطنية من خلال تقييم استخدام البيانات، وجودة الخدمات، وتغطية الموضوعات، ومصادر المعلومات، والبنية التحتية، وتوافر الموارد. ويغطي مؤشر الأداء الإحصائي كلا من الاقتصادات النامية والمتقدمة. ومع ذلك، فإنه لا يغطي سوى فترة محدودة هي السنوات 2016-2019. وعلاوة على ذلك، فإن مؤشر الأداء الإحصائي لا يزال قيد التطوير، ريثما يتم البت في قياس بعض العناصر في إطاره المفاهيمي. ودرجة الارتباط بين مؤشر القدرات الإحصائية ومؤشر الأداء الإحصائي هي 0.86 بالنسبة لعينة الاقتصادات النامية والفترة الزمنية المتداخلة. وتعتمد النتائج الرئيسية لهذا الفصل إلى حد كبير على ما إذا كان المؤشر المُستخدم هو مؤشر القدرات الإحصائية أم مؤشر الأداء الإحصائي.

## الإطار 2-2: الشفافية ومؤشر القدرات الإحصائية

يمكن أن يعزى إلى المنظمات فوق الوطنية والمنظمات غير الحكومية إلى حد كبير تطور كلمة "الشفافية" واستخدامها على نطاق واسع في مجال الحوكمة. ففي أوائل التسعينيات، أسس بيتر إيجين المدير السابق بالبنك الدولي منظمة الشفافية الدولية من أجل معالجة الفساد. وتتمثل مهمة المنظمة في دراسة آثار الفساد على المواطنين والدعوة لإصلاح السياسات في المؤسسات العالمية لمعالجة الممارسات الفاسدة. في البداية تم التفكير في "النزاهة الدولية" أو "الأمانة الدولية" كاسم للمنظمة ولكن "الشفافية" فازت في نهاية المطاف حيث كان من المفهوم أنها تنقل مفهوم "الانفتاح" (بول، 2009).

وتنتيجة لذلك، انتشر مصطلح "الشفافية" عبر البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتوجيهات الكونجرس الأمريكي لصندوق النقد الدولي. واعتمد الأكاديميون مصطلح "الشفافية" وأضافوا على معناه طابعاً رسمياً، خاصة في مجال الدراسات الدولية. عرّف فينل ولورد (1999) الشفافية بأنها تشمل "الهياكل القانونية والسياسية والتنظيمية التي تجعل المعلومات حول الخصائص الداخلية للحكومة والمجتمع متاحة للجهات الفاعلة داخل النظام السياسي المحلي وخارجه. وتزداد الشفافية بأي آلية تؤدي إلى الإفصاح العلني عن المعلومات، سواء كانت صحافة حرة، أو حكومة مفتوحة، أو جلسات استماع، أو وجود منظمات غير حكومية لديها حافز لنشر معلومات موضوعية عن الحكومة." واستخدم ميتشل (1998) التعريف التالي: "تعني الشفافية الطلب على المعلومات، وقدرة المواطنين على الحصول عليها، وتقديم ونشر المعلومات فعلياً من جانب الحكومة والمنظمات غير الحكومية"

ويتجاوز مؤشر القدرات الإحصائية للبنك الدولي اسمه عن طريق تسجيل الكثير من عناصر الشفافية التي تتوافق مع التعريفات الواردة أعلاه (انظر الإطار 1-2). إن توفر البيانات الجزئية والكلية ونشرها بانتظام، وكذلك ما إذا كان إنتاج هذه البيانات يلتزم بالمعايير الدولية، يشكل صميم "الانفتاح"، وقدرة المواطنين على الحصول على المعلومات، وإفصاح الحكومة فعلياً عن المعلومات. ولا يقتصر الإجراء على القدرات الإحصائية - يمكن خفض درجات مؤشر القدرات الإحصائية للمكاتب الإحصائية عالية الكفاءة إذا لم تنشر إحصاءات. ويقاس المؤشر مستوى الشفافية باستخدام مقاييس موضوعية تركز على البيانات ويمكن التحقق منها، وهو فريد من حيث عدم اعتماده على تصورات المشاركين عن الشفافية الواردة في المسوح، كما هو الحال عادة في الكثير من مؤشرات الشفافية. ويمكن إعادة تفسير مؤشر القدرات الإحصائية على أنه مؤشر إحصائي أو مؤشر لشفافية البيانات.

## 2-2 مصادر أخطاء التنبؤ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يحلل هذا القسم اتجاهات الأخطاء في تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويستكشف المصادر المهمة للأخطاء التي نوقشت في القسم السابق - غموض البيانات، وتقلبات النمو التي تتفاقم بسبب الصراعات وصددمات السلع الأولية، والأنواع المختلفة لجهات التنبؤ. تُعرّف الأخطاء في تنبؤات إجمالي الناتج المحلي بأنها النمو السنوي المتوقع لإجمالي الناتج المحلي مطروحاً منه معدل نمو إجمالي الناتج المحلي المُحقق خلال الفترة 2010-2020.<sup>14</sup>

## ٤ طبيعة الأخطاء في تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

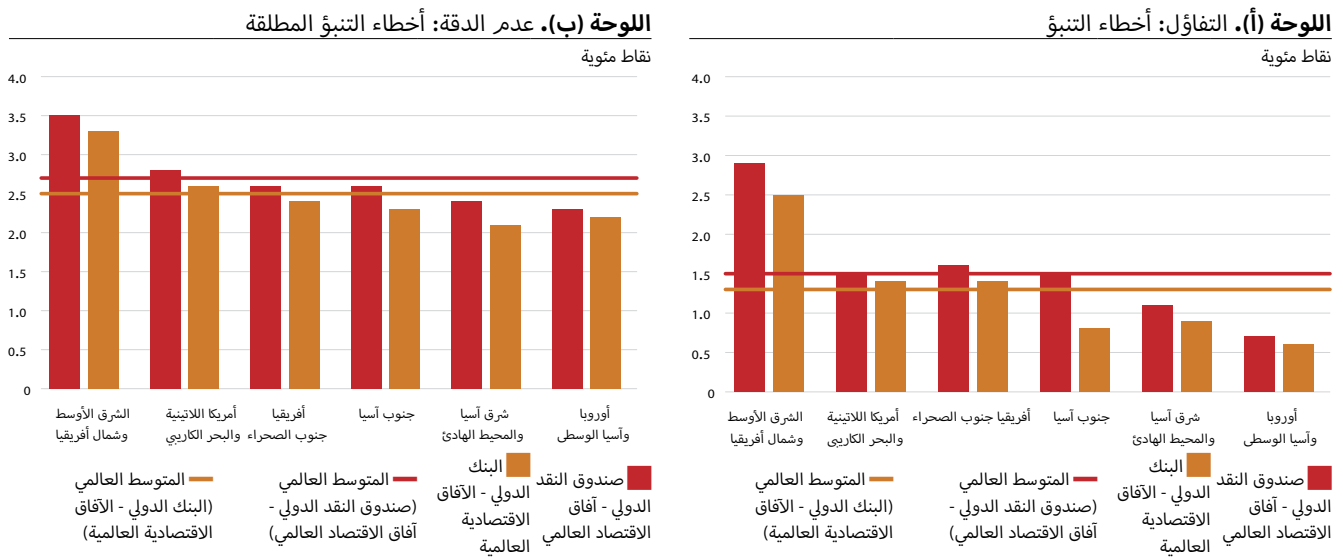
البيانات المستخدمة في هذا التحليل مُستمدة إلى حد كبير من تنبؤات النمو في العام نفسه التي تم إعدادها في يناير/كانون الثاني في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي وتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي. وهما يتناولان البلدان النامية. وتستخدم السلطات المعنية تنبؤات النمو التي تُعدها المؤسسات الدولية استخداماً واسع النطاق في تقييم الآفاق الاقتصادية، ووضع مستويات مرجعية لتنبؤاتها الخاصة، وتستخدمها أيضاً جهات تنبؤ من القطاع الخاص (جينبرج ومارتينيز 2014؛ جينبرج ومارتينيز وسالمي 2014؛ بودري ووليامز 2022).<sup>15</sup> ويُلاحظ أن المناقشات المفاهيمية تنطبق على جميع أنواع جهات التنبؤ. وفي جزء لاحق من هذا القسم، يجري تحليل منفصل لتنبؤات القطاع الخاص.

14 لا يشمل نطاق هذا التقرير سوى الأخطاء في تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي. وهذه الأخطاء مهمة لأنها توفر الإحساس العام بالاقتصاد. علاوة على ذلك، فإن إجمالي الناتج المحلي هو القاسم المشترك لمعظم المؤشرات، مما يجعله مهماً لمجموعة متنوعة من التنبؤات لمؤشرات اقتصادية أخرى. انظر فلوريس وآخرين (2021) للاطلاع على بحوث عن أخطاء تنبؤات الدين العام، وإيساو وجولينيبي (2021) للاطلاع على أخطاء تنبؤات التضخم. وانظر الإطار 2-3 للاطلاع على معلومات عن أخطاء تنبؤات التضخم. ويستخدم هذا التقرير أيضاً تنبؤات قصيرة الأجل للسنة نفسها. وعادة ما تكون التنبؤات القصيرة الأجل هي الأكثر دقة؛ وتميل دقة التنبؤ إلى التراجع كلما ابتعدت عن فترة التنبؤات (هو وماورو 2016). وتجذب تنبؤات النمو قصيرة الأجل في العادة اهتماماً كبيراً من جانب واضعي السياسات ووسائل الإعلام وغيرهم من الأطراف المعنية.

15 تم تلخيص الشواهد على أهمية تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في بودري ووليامز (2022). ويتفق نحو 88% من السلطات القطرية بشدة مع القول بأنها "تعتبر تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي معياراً لتقييم الآفاق الاقتصادية". علاوة على ذلك، وافق 64% من تلك السلطات بشدة على القول بأنها "تستخدم تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للتحقق من دقة تنبؤاتها الخاصة"، في حين وافق 75% بشدة على أن "تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هي مدخلات قيمة لعملية السياسة الاقتصادية في بلدنا".

وعلى الصعيد العالمي، بين عامي 2010 و2020،<sup>16</sup> بلغ متوسط خطأ التنبؤات - الفرق بين النمو المتوقع والنمو المحقق - 1.3 نقطة مئوية في عدد يناير/كانون الثاني من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية و1.5 نقطة مئوية في عدد يناير/كانون الثاني من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وعند استبعاد عام 2020، يكون المتوسط العالمي لخطأ التنبؤات 0.4 نقطة مئوية بالنسبة للتنبؤات الواردة في عدد يناير/كانون الثاني من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية و0.7 نقطة مئوية بالنسبة للتنبؤات في عدد الشهر نفسه من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وسجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المتوسط أكبر أخطاء في التنبؤات بين جميع مناطق العالم بين عامي 2010 و2020 (انظر الشكل 1-2، اللوحة أ). ويبلغ متوسط الأخطاء في تنبؤات النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2.5 نقطة مئوية في تنبؤات عدد يناير/كانون الثاني من الآفاق الاقتصادية العالمية و2.9 نقطة مئوية في تنبؤات عدد يناير/كانون الثاني من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وهذه النسب مرتفعة للغاية بالنظر إلى أن متوسط معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لهذه الفترة لم يتجاوز 1%. وبحسب متوسط التنبؤات في عدد يناير/كانون الثاني من الآفاق الاقتصادية العالمية عن الفترة 2010-2020، فإن 77.8% من بلدان المنطقة لديها خطأ في التنبؤ أعلى من المتوسط في بقية أنحاء العالم. وتدلل أخطاء التنبؤات الإيجابية على وجود تحيز تجاه التفاؤل - جهات التنبؤ المؤسسية تتنبأ عادة بمعدلات نمو أعلى مما هو متحقق. لذلك، ونظرا لعدم وجود مصطلح أفضل، فإننا نشير إلى الأخطاء في التنبؤات على أنها درجة "التحيز للتفاؤل".<sup>17</sup> يتسق التحيز للتفاؤل في جميع المناطق، على الرغم من أنه الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الشكل 1-2: أخطاء تنبؤات النمو في يناير/كانون الثاني حسب المنطقة والمؤسسة (2010-2020)



المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي والآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي. ملاحظات: يعرض الشكل أخطاء التنبؤات (اللوحة أ) وأخطاء التنبؤ المطلقة (اللوحة ب) من تقرير صندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير البنك الدولي عن الآفاق الاقتصادية العالمية في شهر يناير/كانون الثاني. تحسب أخطاء التنبؤات كمعدلات نمو إجمالي الناتج المحلي المتوقعة مطروحا منها معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي المحققة. تحسب أخطاء التنبؤ المطلقة باعتبارها القيمة المطلقة لأخطاء التنبؤ. وتم إنشاء هذا الرسم البياني استنادا إلى عينة مشتركة تضم 141 بلدا (معظمها من الاقتصادات النامية) تم جمعها في يناير/كانون الثاني من كل عام بين عامي 2010 و2020. وتضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلا من دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان غير الأعضاء في المجلس.

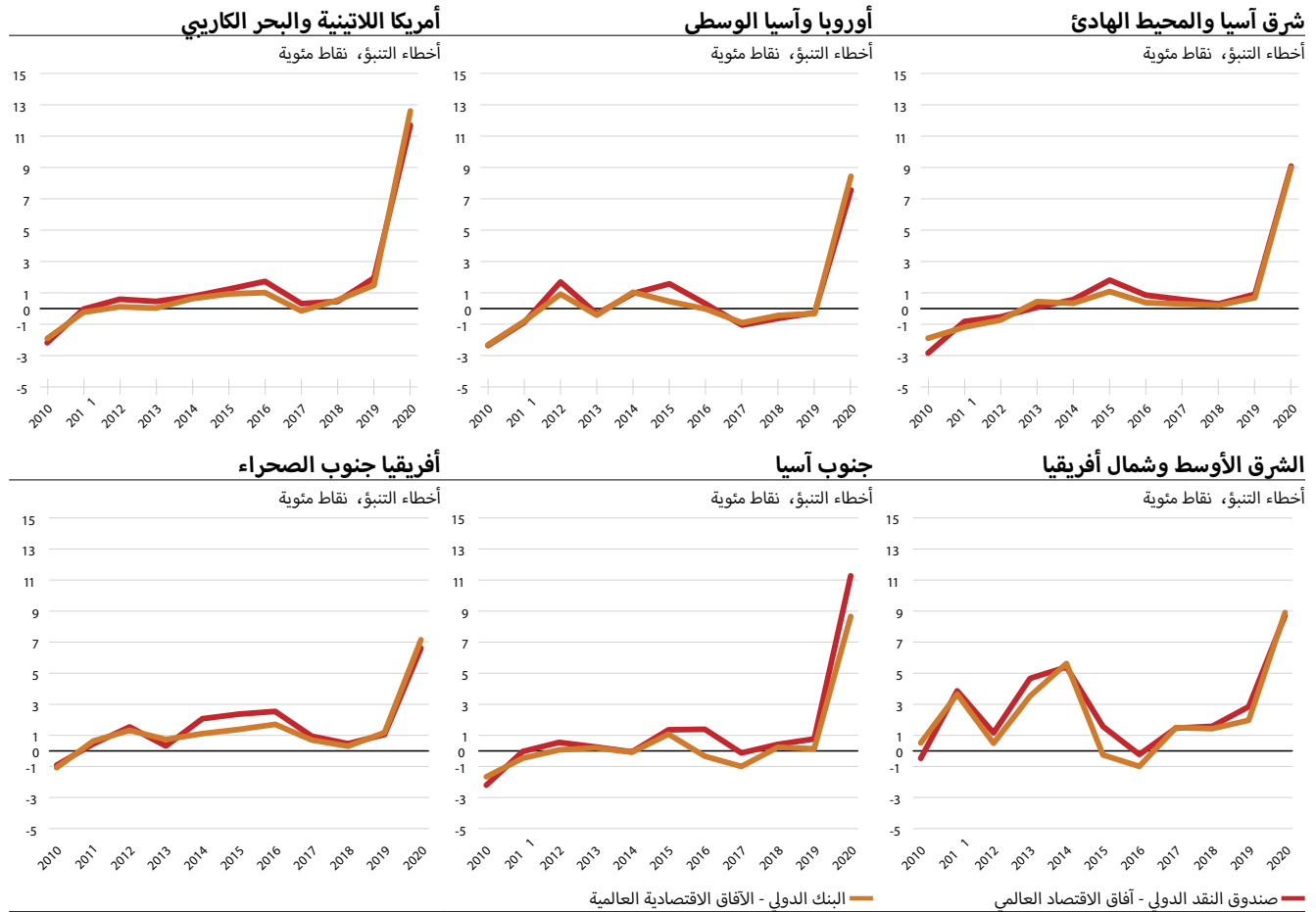
وبالنسبة للأخطاء المطلقة في التنبؤات، تقتصر جميع الأخطاء على قيمها الإيجابية، مما يزيل اتجاه التحيز. وعلى الصعيد العالمي، يبلغ الخطأ المطلق في التنبؤات 2.5 نقطة مئوية في تنبؤات الآفاق الاقتصادية العالمية بعدد يناير/كانون الثاني و2.7 نقطة مئوية في تنبؤات آفاق الاقتصاد العالمي بعدد الشهر نفسه. وهو أيضا الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر الشكل 1-2، اللوحة ب). ونشير إلى أخطاء التنبؤ المطلقة على أنها "عدم دقة" التنبؤات. وبين عامي 2010 و2020، بلغ متوسط الخطأ المطلق في التنبؤات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 3.3 نقاط مئوية في التنبؤات الواردة بعدد يناير/كانون الثاني من الآفاق الاقتصادية العالمية و3.5 نقاط مئوية في التنبؤات الواردة بعدد يناير/كانون الثاني من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. بين عامي 2010 و2020، وباستخدام تنبؤات الآفاق الاقتصادية

16 ويركز التحليل على الفترة 2010-2020 لأن البيانات الخاصة بتنبؤات البنك الدولي المنهجية في عدد يناير/كانون الثاني من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية ليست متاحة إلا لهذه الفترة. وبالنسبة لاقتصادات مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، تتوفر البيانات من عام 2015. ولا يتوفر عن فترة التسعينيات سوى التنبؤات الواردة في عددي أبريل/نيسان وأكتوبر/تشرين الأول من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وخلال الفترة 2010-2020، وقعت أحداث كبيرة في المنطقة - بما في ذلك الربيع العربي، والخدمات النقطة الكبرى، والاضطرابات في عدد قليل من الاقتصادات. ونحسب هذا على أفضل نحو ممكن فيما بعد في التحليل التجريبي. ويمكن أن تكون أخطاء التنبؤات نتيجة لعوامل أخرى غير التحيز للتفاؤل، مثل الصدمات غير المتوقعة.

العالمية الواردة في عدد يناير/كانون الثاني، كان نصف بلدان المنطقة في المتوسط قد سجل خطأ مطلقاً في التنبؤات أكبر من المتوسط في بقية بلدان العالم. ويبدو أن أخطاء التنبؤ البسيطة (غير المعدلة) والمطلقة لا تتفاوت بشكل منهجي حسب مستوى دخل البلد المعني. إذ تبرز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأخطاء التنبؤات الكبيرة التي لا تعتمد على مستوى التنمية. وتشير اللوحتان في الشكل 2-1 إلى أن تنبؤات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي أكثر تفاقلاً بشكل طفيف وأعلى في عدم الدقة من تنبؤات النمو الواردة في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي، بالنسبة لجميع المناطق. ويلاحظ أنه تم إعداد اللوحتين من عينة مشتركة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي وتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي، وبالتالي فإن النتائج ليست مدفوعة باختلافات في تكوين العينة. وتؤكد هذه النتائج تقديرات اقتصادية قياسية أكثر دقة كما هو مبين في القسم 2-3 والملحق.

ويعرض الشكل 2-2 اتجاهات متوسط أخطاء التنبؤات الإقليمية للفترة 2010-2020. ولا توجد مؤشرات تذكر على تحسن التنبؤات بمرور الوقت، سواء أكانت صادرة عن صندوق النقد الدولي أم البنك الدولي. ويبقى هذا هو الحال عندما يتم دفع الأفق الزمني إلى عام 1990 باستخدام بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي في أبريل/نيسان وأكتوبر/تشرين الأول (انظر الشكل X2 في الملحق 2-1). وبالنسبة للفترة 2010-2020، كان حجم أخطاء التنبؤات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر بشكل عام من مثيله في المناطق الأخرى. وكانت أخطاء التنبؤات كبيرة بشكل لافت في جميع المناطق خلال عام 2020 عندما بدأت جائحة كورونا. وكان من المتوقع أن يحدث ذلك لأن الجائحة كانت صدمة خارجية لها آثار واسعة النطاق على النشاط الاقتصادي، على سبيل المثال بسبب عمليات

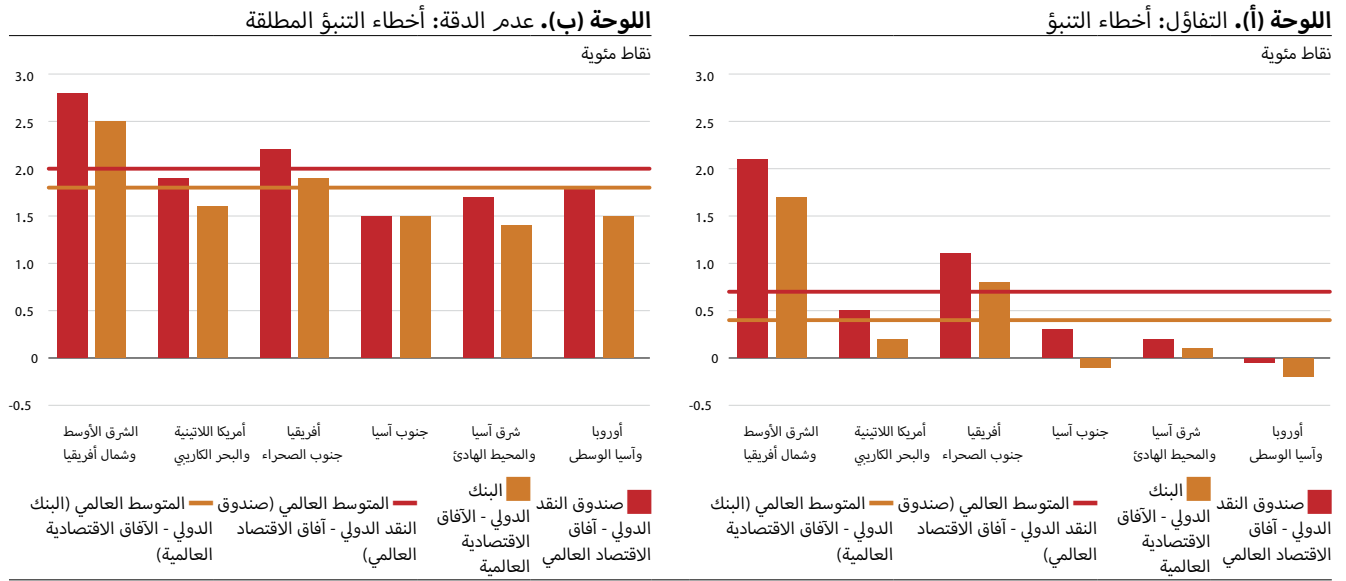
الشكل 2-2. أخطاء التنبؤ بمرور الوقت حسب المنطقة والمؤسسة



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي والآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي. ملاحظات: يعرض الشكل أخطاء التنبؤ في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والآفاق الاقتصادية العالمية في يناير/كانون الثاني. تحسب أخطاء التنبؤات على أنها معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي المتوقعة مطروحة منها معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي المحققة. يتم احتساب أخطاء التنبؤ المطلقة على أنها القيمة المطلقة لأخطاء التنبؤ. و تم إنشاء هذا الرسم البياني استناداً إلى عينة مشتركة من 141 بلداً (معظمها من الاقتصادات النامية) تم جمعها في يناير/كانون الثاني عن كل عام بين عامي 2010 و 2020. وتضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلا من دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان غير الأعضاء في المجلس.

الإغلاق غير المتوقع إلى حد كبير. وعلى الرغم من أن الجائحة أثارت في المتوسط أخطاء ملموسة في التنبؤات في عام 2020، فإن الأخطاء في تنبؤات النمو لا تزال كبيرة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى لو تم استبعاد عام 2020 - فقد وصلت أخطاء التنبؤات إلى 1.7 نقطة مئوية في تنبؤات الآفاق الاقتصادية العالمية في عدد يناير/كانون الثاني و2.1 نقطة مئوية في تنبؤات الآفاق الاقتصادية العالمي في عدد الشهر نفسه (انظر الشكل 3-2).

**الشكل 3-2. أخطاء التنبؤات وأخطاء التنبؤ المطلقة قبل الجائحة في يناير/كانون الثاني حسب المنطقة والمؤسسة (الفترة: 2010-2019)**



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي والآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي. ملاحظات: يعرض الشكل أخطاء التنبؤ (اللوحة أ) وأخطاء التنبؤ المطلقة (اللوحة ب) في آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي والآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي في يناير/كانون الثاني. وتُحسب أخطاء التنبؤ على أساس معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي المتوقعة مطروحة منها معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي المحققة. و تم إنشاء هذا الرسم البياني استناداً إلى عينة مشتركة من 141 بلداً (معظمها من الاقتصادات النامية) تم جمعها في يناير/كانون الثاني من كل عام بين عامي 2010 و 2019 لاستبعاد الآثار المشوهة للسنة الأولى للجائحة، وتضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلا من دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان غير الأعضاء في المجلس.

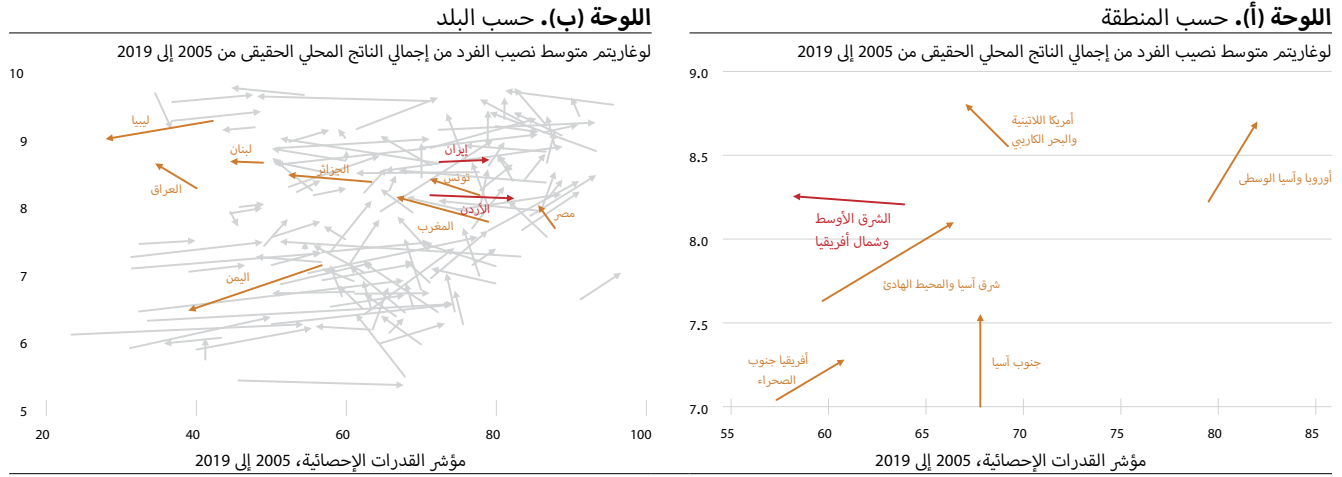
كما أن توقيت التنبؤات مهم أيضاً. ويبين الشكل X3 في الملحق 1-2 أن أخطاء التنبؤات خلال السنة تميل إلى الانخفاض من حيث الحجم والزيادة في الدقة مع تعير شهر التنبؤ من يناير/كانون الثاني إلى أكتوبر/تشرين الأول. ويقارن الشكل X2 أخطاء تنبؤات صندوق النقد الدولي في أبريل/نيسان بأخطاء تنبؤات الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول من 1990 إلى 2020، ويخلص إلى أن الأخطاء في أكتوبر/تشرين الأول أقل بشكل عام. ومع اقتراب تاريخ التنبؤ من نهاية العام، يتوفر لجهات التنبؤ المزيد من المعلومات، ومن ثم يمكنها التنبؤ بالنمو في تلك السنة بمزيد من الدقة. ومن المرجح أن تُعزى الأخطاء الكبيرة في التنبؤات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى غموض البيانات والتقلبات الهيكلية الناجمة عن الصراعات وصددمات السلع الأولية. ويؤثر نوع جهات التنبؤ أيضاً على حجم الأخطاء والتحيز في التنبؤات. ويجري بحث ذلك لاحقاً بمزيد من التفصيل.

#### غموض البيانات

يعاني العديد من الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من نقص شديد في البيانات. وقد تأخرت هذه البلدان في قدراتها الإحصائية على توليد البيانات (أرزقي وآخرون 2020). ويعرض الشكل 4-2 الحركات على مؤشر القدرات الإحصائية ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حسب المناطق ولكل اقتصاد في المنطقة بين عامي 2005 و2019. وقد انخفض مؤشر القدرات الإحصائية بين عامي 2005 و2019 (انظر الشكل 4-2، اللوحة أ). وسجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدنى درجة بين جميع مناطق العالم النامية في عام 2019، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى غموض البيانات. ويبين الشكل 4-2 اللوحة ب أن القدرات الإحصائية انخفضت بالنسبة لجميع بلدان المنطقة في العينة، باستثناء إيران والأردن. ومن الواضح أن ما تشهده بعض أجزاء المنطقة من صراع يلعب دوراً كبيراً في الإضرار بنظم البيانات، وهو ما يتضح من انخفاض مؤشر القدرات الإحصائية في ليبيا واليمن. ويقدم الشكل X1 في الملحق 1-2 اتجاهات زمنية تفصيلية للمؤشر في كل اقتصاد بالمنطقة. ويلاحظ حدوث انخفاضات شديدة في منظومة البيانات في سوريا واليمن، في حين شهدت ليبيا تراجعاً تدريجياً. وتُظهر مصر والضفة الغربية وقطاع غزة أداء أفضل في المنطقة.



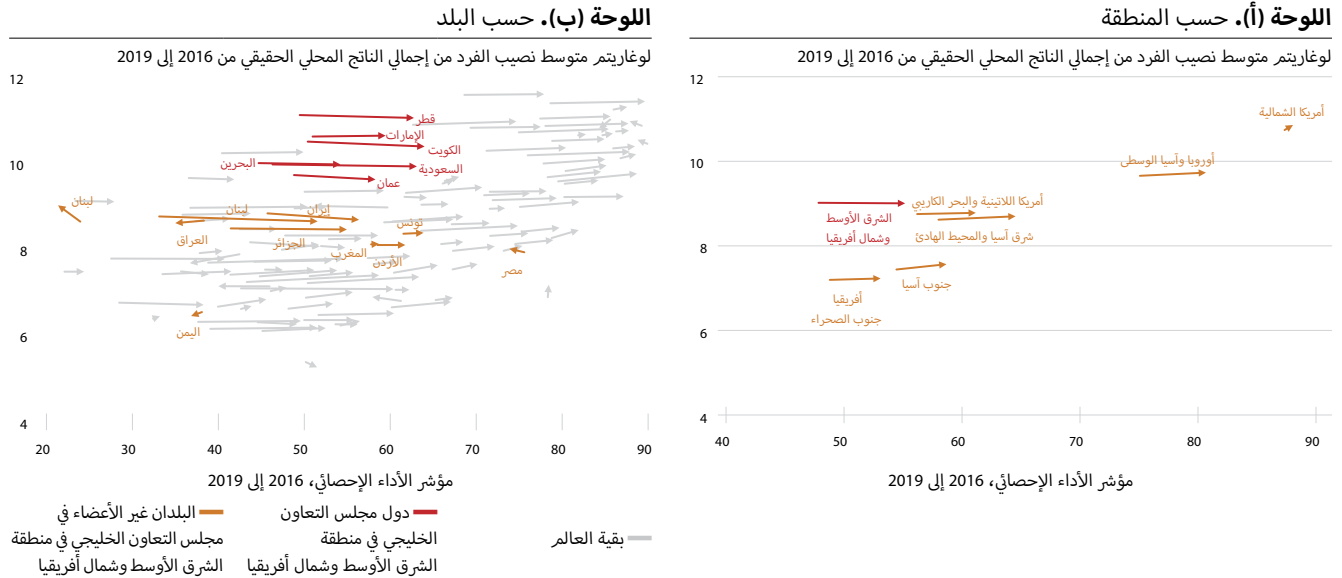
**الشكل 2-4. التغيرات في مؤشر القدرات الإحصائية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (2019-2005)**



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى مؤشر القدرات الإحصائية للبنك الدولي ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي وملاحظات: وتم إنشاء هذا الرسم البياني استناداً إلى عينة من 132 بلداً نامياً بين عامي 2005 و 2019. وتضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البلدان النامية فقط (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل ومالطا)، ولا تتسق العينة القطرية على مدى السنوات. وتتوفر البيانات الخاصة بالصفة الغربية وقطاع غزة لعام 2009 فقط. البيانات الخاصة بجيبوتي مفقودة لعام 2005. سوريا غير مدرجة في اللوحة ب نظراً لعدم توفر بيانات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي.

والمؤشر البديل، وهو مؤشر الأداء الإحصائي، هو مقياس أوسع نطاقاً وأكثر تعقيداً للنظم الإحصائية الوطنية، ويشمل أيضاً الاقتصادات المتقدمة لكنه غير متاح إلا للسنوات 2016-2019 (انظر الإطار 1-2). وبالنسبة لعينة الاقتصادات النامية والفترات الزمنية المتداخلة لكلا المؤشرين، فإن المؤشرين يرصدان معلومات متماثلة إلى حد كبير عن القدرات الإحصائية للبلدان. وكما هو مبين في الشكل 2-5، اللوحة أ، تسجل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً درجات متدنية على مؤشر الأداء الإحصائي، حيث لا يتقدم أداؤها إلا عن أداء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء عندما يتم إدراج كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة. وأداء اقتصادات مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات) ليس أفضل كثيراً من المتوسط الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بدرجات مؤشر الأداء الإحصائي، وفي بعض الحالات تأتي خلف بعض بلدان المنطقة غير الأعضاء في مجلس التعاون (انظر الشكل 2-5، اللوحة ب).

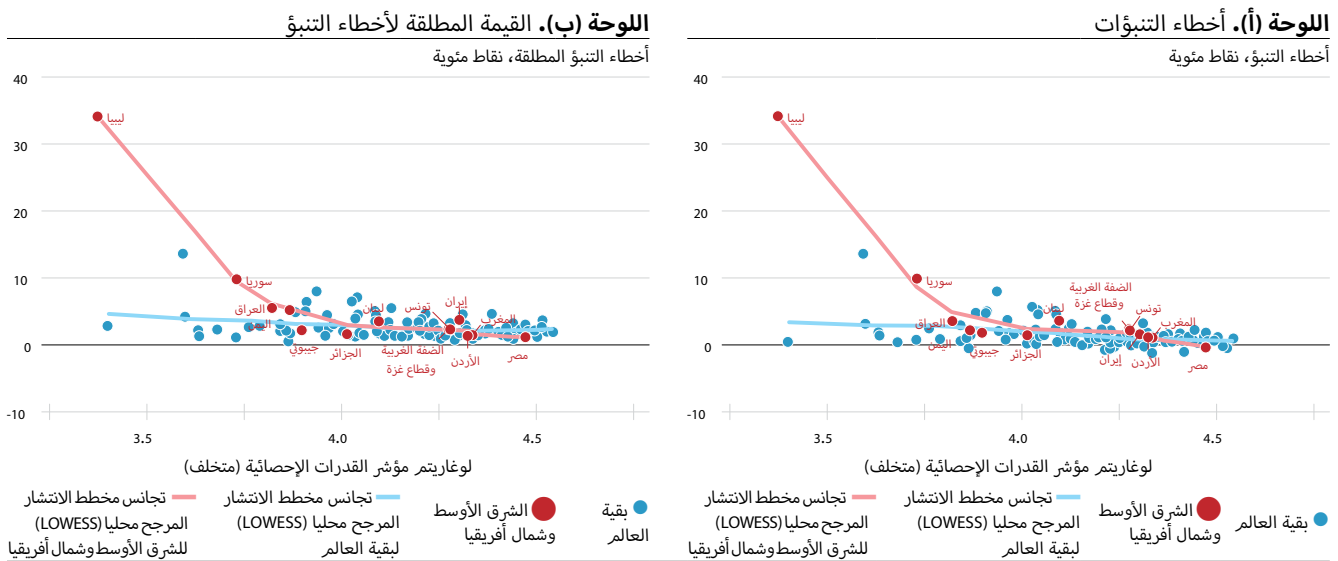
**الشكل 2-5. التغيرات في مؤشر الأداء الإحصائي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (2019-2016)**



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى مؤشرات الأداء الإحصائي للبنك الدولي. ملاحظة: هناك 161 بلداً متقدماً ونامياً في العينة.

وعادة ما تكون أخطاء التنبؤات أكبر بالنسبة للاقتصادات التي تتسم بضعف نظم البيانات. وتتسم نظم البيانات الضعيفة بندرة البيانات أو تديني جودتها أو انخفاض تواترها. ويعرض الشكل 2-6 الارتباط بين مؤشر القدرات الإحصائية وأخطاء التنبؤ البسيطة والمطلقة في قطاع عرضي من 133 اقتصادا مع توفر البيانات في عام 2020.<sup>18، 19</sup> ويظهر الشكل أن انخفاض درجات مؤشر القدرات الإحصائية مرتبط بأخطاء التنبؤ الأعلى. بعبارة أخرى، فإن تنبؤات النمو للبلدان التي تعاني من ضعف نظم البيانات تكون في المتوسط أكثر تفلؤا وأعلى في عدم الدقة. ويصدق هذا بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث العلاقة بين مؤشر القدرات الإحصائية وأخطاء التنبؤ أشد حدة، إذ تتأثر النتائج تأثرا شديدا بالاقتصادات المتأثرة بالصراع، مثل ليبيا وسوريا، اللتين ضعفت قدرات البيانات لديهما بشدة بسبب الصراع. إن إزالة جميع أزواج السنة - البلد في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع يسطح العلاقة بين أخطاء التنبؤ ومؤشر القدرات الإحصائية، على الرغم من أن الخط يبقى أكثر حدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة ببقية العالم.<sup>20</sup>

الشكل 2-6. أخطاء التنبؤ وقدرات البيانات (مؤشر القدرات الإحصائية)



ونماذج التنبؤ مقيدة إلى حد كبير بدقة البيانات المتاحة وحسن توقيتها. فالمعلومات الشهرية أو ربع السنوية ضرورية للحصول على تنبؤات أكثر دقة. وعلى الرغم من أن مؤشر القدرات الإحصائية يرصد جودة منظومة البيانات إلى حد كبير، فإنه لا يشمل بالضرورة مدى البيانات عالية التواتر ومدى توفرها. ويعرض الجدول 1-2 توفر بيانات عالية التواتر عن إجمالي الناتج المحلي والإنتاج الصناعي والبطالة في 19 بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويشار أيضا إلى تاريخ أحدث البيانات المتاحة. ويتم تجميع هذه المعلومات من المواقع الإلكترونية لمختلف المكاتب الإحصائية أو مبادرات بوابة البيانات، والبنوك المركزية، ووزارات التخطيط أو الاقتصاد أو المالية في مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتقرن هذه النتائج بالمكسيك التي تُعتبر أساسا جيدا للمقارنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأنها اقتصاد يقع في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل ولديها منظومة بيانات جيدة الأداء. ومن بين 19 بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يبلغ 15 بلدا عن بيانات ربع سنوية عن إجمالي الناتج المحلي. وتفتقر بعض البلدان إلى المعلومات لسنة 2020 كلية. فالبلدان التي تشهد صراعا مثل ليبيا (2014) واليمن (2017) لديها بيانات عفا عليها الزمن. ولا يصدر سوى 10 من بين 19 اقتصادا في المنطقة معلومات شهرية أو ربع سنوية عن الإنتاج الصناعي. وبالنسبة للاقتصادات التسعة المتبقية، لا تتوفر المعلومات بسهولة. ولا ينشر سوى ثمانية اقتصادات بيانات فصلية عن

18 يُعرض هذا الارتباط من خلال تجانس مخطط الانتشار المرجح محليا (LOWESS)، الذي يُمثل ميزته في أنه لا يتطلب فرض شكل وطيفي للعلاقة بين متغيرين.  
19 يشمل الشكل 6-2 إلى حد كبير الاقتصادات النامية. ومع ذلك، فإن الارتباط بين مؤشر الأداء الإحصائي (وهو عالمي في التغطية) وأخطاء التنبؤ يظهر نتائج مماثلة.  
20 تُحدد البلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف وفقا لتصنيف البنك الدولي. ويحصل البلد الذي يقع في فئة "الأوضاع الهشة" إما على تصنيف متوسط مُنسق لتقييم السياسات والمؤسسات القطرية يبلغ 3.2 أو أقل، أو وجود بعثة للأمم المتحدة و/أو بعثة إقليمية لحفظ السلام أو بناء السلام خلال السنوات الثلاث الماضية. ولا تشمل هذه القائمة سوى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والأقاليم/البلدان غير الأعضاء أو غير النشطة التي لا تتوفر بها بيانات لتقييم السياسات والمؤسسات القطرية. وتعد بلدان البنك الدولي للإنشاء والتعمير التي تقل تصنيفاتها عن 3.2 في تقييم السياسات والمؤسسات القطرية غير مؤهلة على هذا الأساس، وذلك بسبب عدم الإفصاح عن تصنيفات البلدان الأعضاء في تقييم السياسات والمؤسسات القطرية. ومن ثم، فإن البلدان لا تتأهل إلا بوجود بعثة لحفظ السلام أو بعثة سياسية أو لبناء السلام، وبالتالي فإن تصنيفاتها في تقييم السياسات والمؤسسات القطرية غير مبنية هنا.

مراجعة الحقائق: تنبؤات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أوقات عدم اليقين

البطالة، في حين لا توجد بيانات شهرية لدى أي منها. ويسجل البلد المرجعي، المكسيك، بيانات البطالة شهريا. وهناك تحذير من أن الجدول لا يأخذ الجودة في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، قد تكون تعريفات البطالة غير متسقة مع المعايير الدولية (أرزقي وآخرون 2020).

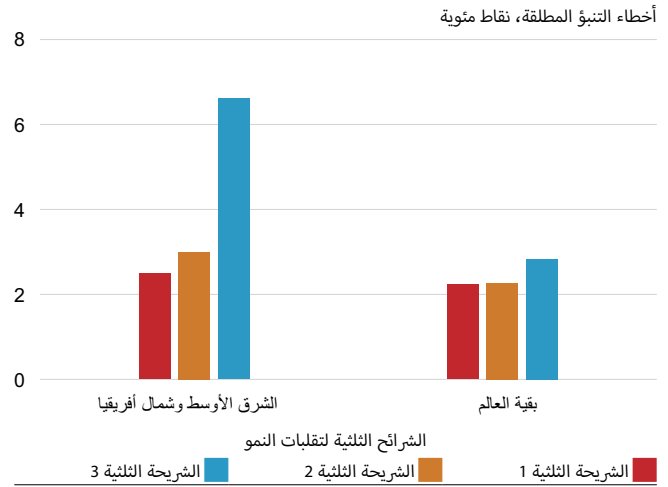
الجدول 2-1. توفر البيانات الكلية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (اعتبارًا من يناير/كانون الثاني 2022)						
البلدان	بيانات إجمالي الناتج المحلي	أحدث بيانات إجمالي الناتج المحلي (سنة ميلادية)	بيانات مؤشر الإنتاج الصناعي	أحدث مؤشر للإنتاج الصناعي (سنة ميلادية)	بيانات البطالة	أحدث بيانات البطالة (سنة ميلادية)
الجزائر	بشكل ربع سنوي	الربع الثاني 2021	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021	كل ستة أشهر	مايو/أيار 2019
البحرين	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021	لا ينطبق	لا ينطبق	تعداد السكان فقط	2020
جيبوتي	سنوياً	2018	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
مصر	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021	شهريا	سبتمبر/أيلول 2021	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021
إيران	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021
العراق	بشكل ربع سنوي	الربع الثاني 2021	بشكل ربع سنوي	متوفرة لمدة عامين فقط	كل عامين	2016
الأردن	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021	شهريا	أكتوبر/تشرين الأول 2021	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021
الكويت	بشكل ربع سنوي	الربع الأخير 2020	لا ينطبق	لا ينطبق	سنوياً	2021
لبنان	بشكل ربع سنوي	الربع الأخير 2019	لا ينطبق	لا ينطبق	تعداد السكان فقط	2019-2018
ليبيا	سنوياً	2014	لا ينطبق	لا ينطبق	مسح القوى العاملة	2013
المغرب	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021
عمان	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021	لا ينطبق	لا ينطبق	سنوياً	2020
قطر	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021	شهريا	نوفمبر/ تشرين الثاني 2021	بشكل ربع سنوي	الربع الثاني 2021
السعودية	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021	شهريا	نوفمبر/ تشرين الثاني 2021	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021
سوريا	سنوياً	2019	لا ينطبق	لا ينطبق	سنوياً	2019
تونس	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021	شهريا	سبتمبر/أيلول 2021	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021
الإمارات	بشكل ربع سنوي	الربع الثاني 2020	لا ينطبق	لا ينطبق	سنوياً	2020
الضفة الغربية وقطاع غزة	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021	شهريا	نوفمبر/ تشرين الثاني 2021	بشكل ربع سنوي	الربع الثالث 2021
اليمن	سنوياً	2017	لا ينطبق	لا ينطبق	تعداد السكان فقط	2013
<b>المجموع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 19</b>						
<b>المكسيك</b>	<b>بشكل ربع سنوي</b>	<b>الربع الثالث 2021</b>	<b>شهريا</b>	<b>أكتوبر/تشرين الأول 2021</b>	<b>شهريا</b>	<b>نوفمبر/ تشرين الثاني 2021</b>
<b>بشكل ربع سنوي: 19/15</b>						
<b>شهريا أو ربع سنوي: 19/10</b>						
<b>فصلياً: 19/8</b>						

المصادر: المواقع الإلكترونية للمكاتب الإحصائية القطرية؛ المواقع الإلكترونية لبوابة البيانات الحكومية؛ المواقع الإلكترونية للبنك المركزي؛ مواقع وزارة التخطيط/الاقتصاد/المالية. ملاحظات: جميع البيانات تم الاطلاع عليها حتى يناير/كانون الثاني 2022. هذا الجدول ليس شاملاً، فقد قام فقط بمسح المواقع الإلكترونية للمكاتب الإحصائية القطرية، ومواقع بوابة البيانات الحكومية، ومواقع البنك المركزي الإلكترونية، ومواقع وزارة التخطيط/الاقتصاد/المالية، واستبعدت المواقع الإلكترونية للغير من هذا المسح. وقام خبراء الاقتصاد القطريون بالبنك الدولي بتحديث الجدول والتحقق منه، واختيرت المكسيك للمقارنة لأنها اقتصاد في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل لديها منظومة بيانات جيدة الأداء.

ويتجلى نقص البيانات على المستوى الكلي أيضاً في توفر البيانات على المستوى الجزئي. وقد قام بتوثيق هذا التقرير إختاور-موبايد وهوجيفين (2021) في 20 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بما في ذلك مالطا). وغالباً ما تكون بيانات التعداد والمسح قديمة. ويجري حالياً 13 بلداً فقط من بين 20 بلداً تعداداً للسكان، وتسعة من بين 20 بلداً تعدادها الاقتصادي حديث. ولم يجر سوى خمسة بلدان فقط من بين 20 بلداً مسحا لمنشآت الأعمال في الآونة الأخيرة، وحوالي نصفها أجرى مسحاً حديثاً عن الصحة والقوى العاملة والاستهلاك. وعلاوة على

ذلك، فإن إمكانية وصول الجمهور إلى البيانات الجزئية محدودة. ومن بين مجموعات البيانات الجزئية المحتملة البالغ عددها 140 مجموعة تم استكشافها (سبع فئات للبيانات في 20 بلدا)، تم تجميع 78 مجموعة منها وإتاحة 22 مجموعة منها. علاوة على ذلك، لم يتسن الوصول إلى حوالي ثلث مجموعات البيانات الـ 22 هذه من خلال موقع المكتب الوطني للإحصاء على شبكة الإنترنت، ولكن تعين العثور عليها في مستودعات البيانات الجزئية الدولية، مثل البنك الدولي، ومكتبة البيانات الجزئية للشبكة الدولية لمسوح الأسر المعيشية، والمكتبة الدولية للإحصاءات الجزئية، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، والمسوح الديموجرافية والصحية، والمسوح العنقودية المتعددة المؤشرات.

### الشكل 2-7. القيمة المطلقة للأخطاء المتوقعة لكل شريحة ثلثية لتقلبات النمو (2010-2020)



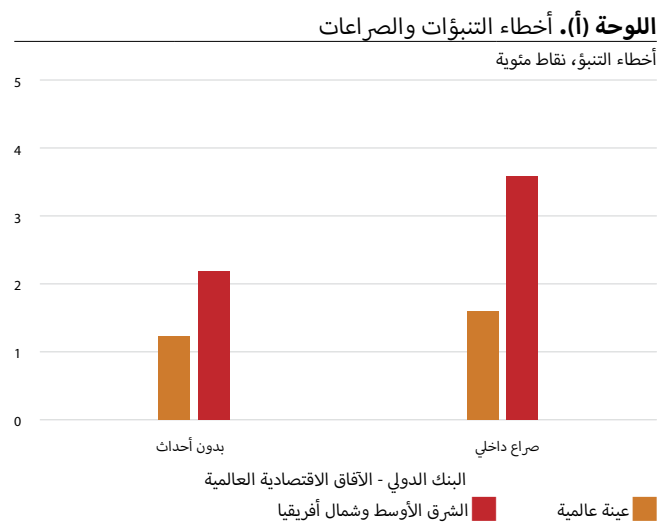
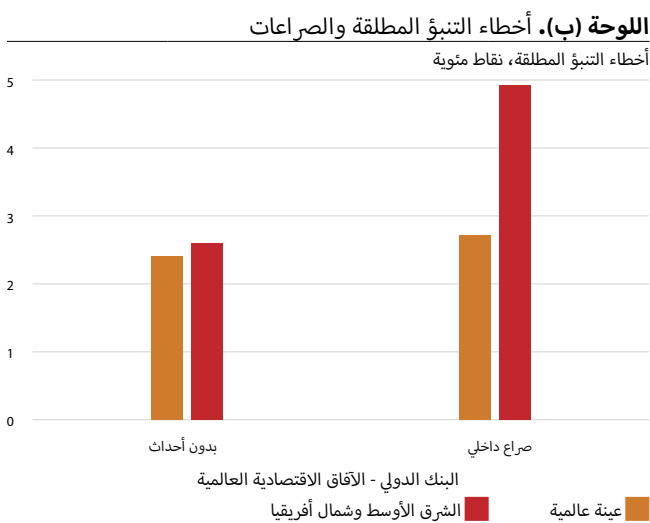
### التقلبات الهيكلية

من الصعب التنبؤ بالبلدان التي تشهد معدلات متقلبة من النمو لأن النماذج تواجه صعوبات في مراعاة التقلبات الحادة. وتنتج عن الصدمات الكبيرة غير المتوقعة أخطاء أكبر في التنبؤ بسبب إمكانية التباين بين مختلف دول العالم في المستقبل. ويبين الشكل 2-7 أن ارتفاع الأخطاء المطلقة في التنبؤات يرتبط عادة بالبلدان التي تشهد تقلبات أكبر في النمو. وهذه العلاقة أكثر وضوحا (أكثر حدة) بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة ببقية العالم، مما يشير إلى وجود علاقة أقوى بين أخطاء التنبؤ وتقلبات النمو. ففي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يؤدي مزيج من الصادرات المتركة في السلع الأولية والصراعات القُطرية إلى زيادة تقلبات النمو، وهو ما يزيد بدوره من صعوبة التنبؤ بدقة بنمو إجمالي الناتج المحلي.

**الصراعات:** عادة ما تلحق الصراعات ضرا كبيرا بالنمو الاقتصادي. وتعطل الصراعات المسلحة الاقتصاد بدرجة كبيرة. إذ يتعرض رأس المال المادي والبشري للتدمير. ويتم تحويل الأموال من الاستخدامات الإنتاجية إلى غيرها من الاستخدامات. ويحدث قدر كبير من الإدخار السالب وتعطل الديناميات الاجتماعية الداخلية. علاوة على ذلك، عندما يقع الصراع، كما يحدث على مستوى كبير في

ملاحظات: يعرض الشكل توزيع متوسط أخطاء التنبؤات عبر الشرائح الثلثية لتقلبات النمو (تشير الشريحتان 2 و 3 إلى ارتفاع تقلبات النمو بصورة متعاقبة). ويتم حساب الشريحة الثلثية بناء على العينة الكاملة، تستند القيمة المطلقة لأخطاء التنبؤات إلى معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي المتوقعة والمحقة. وتحسب تقلبات النمو على أنها الانحراف المعياري المختلف الذي يبلغ 10 سنوات في إطار النافذة المتحركة. و تم إنشاء هذا الرسم البياني استنادا إلى عينة من 140 بلدا ناميا خلال الفترة 2010-2020. وتستبعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات).

### الشكل 2-8. الصراعات وأخطاء تنبؤات النمو، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل العالم

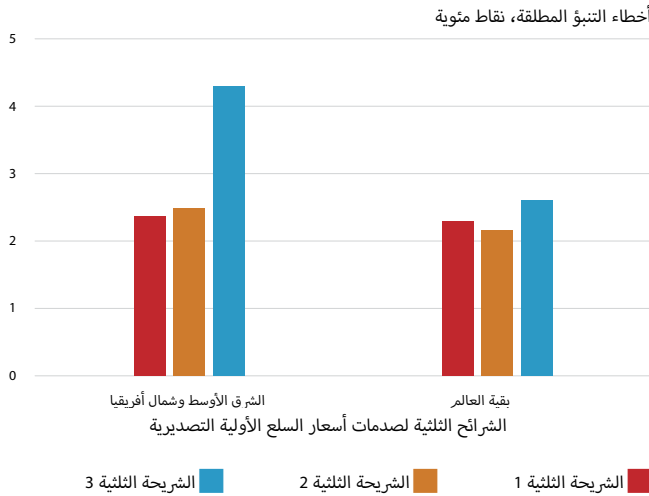


المصدر: مجموعة بيانات UCDP-PRIO عن الصراع. ملاحظات: تظهر المحاور الرأسية أخطاء التنبؤ (اللوحة أ) وأخطاء التنبؤ المطلقة (اللوحة ب) من حيث النسبة المئوية. بدون أحداث = ملاحظات بدون صراعات داخلية (أو بداية صراع)، وكذلك لا توجد كوارث طبيعية كبيرة. صراع داخلي = عام حدث خلاله صراع داخلي. يشمل الصراع الداخلي كلا من الصراع داخل دولة ما والصراع الدولي الذي يحدث داخل الدولة.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تضعف قدرات البيانات بشدة، ويصعب قياس حجم الأضرار. وبالتالي، يصبح النمو متقلبا، ومن المرجح أن تكون أخطاء التنبؤات أكبر. إذ سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 68% من الوفيات المرتبطة بالمعارك في العالم بين عامي 2013 و2017 (البنك الدولي، 2020). وكما هو مبين في الشكل 2-8، فإن الاقتصادات التي تعاني من الصراعات تظهر في العادة أخطاء أكبر في التنبؤات. ويبرز هذا بشكل خاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تسجل البلدان التي تشهد صراعات أخطاء في التنبؤات أكبر مما تسجله البلدان النامية الأخرى. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تسجل البلدان التي توصف بأنها هشة ومتأثرة بالصراعات وأعمال العنف تنبؤات أكثر تفلؤلا وغير دقيقة بدرجة أكبر من بلدان المنطقة التي لا تعاني من الهشاشة والصراع والعنف (انظر الشكل X4). وعند استبعاد البلدان التي تمر بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، تزداد دقة التنبؤات في المنطقة إلى مستوى مماثل للمتوسط العالمي. ومع ذلك، وحتى عندما يتم استبعاد أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، فإن تنبؤات النمو تكون أكثر تفلؤلا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة ببقية العالم. وقد تم توثيق الآثار الضخمة للصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا توثيقا جيدا في الأدبيات (إيانتشوفيتشينا وإيفانك 2016؛ ديفاداس وآخرون 2021).

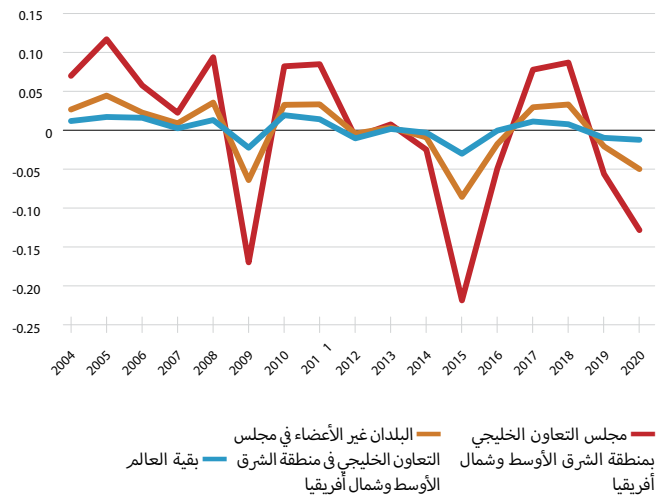
**صدمات السلع الأولية:** العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي بلدان مصدرة للنفط ومستوردة للمواد الغذائية. فعلى سبيل المثال، شكل الوقود أكثر من 70% من صادرات الإمارات في عام 2019 (جاتي وآخرون 2021). وهذا يجعل اقتصادات المنطقة عرضة للتقلبات في أسعار السلع الأولية، مما يؤدي إلى زيادة التقلبات في النمو الاقتصادي. ويبين الشكل 2-9 تقلب مؤشر أسعار السلع الأولية التصديرية، وهو مقياس يرصد كلاً من التقلبات في الأسعار الدولية للسلع الأولية ومدى تعرض البلدان لتقلبات صادرات السلع الأولية.<sup>21</sup> وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر عرضة للتأثر، فإن الاقتصادات غير الأعضاء في المجلس تتعرض أيضا لتقلبات أكبر في أسعار السلع الأولية مقارنة ببقية العالم. ويؤدي تقلب أسعار السلع الأولية إلى صعوبة التنبؤ بالنمو في البلدان المعرضة لتقلبات صادرات السلع الأولية كالنفط. ويبين الشكل 2-10 أن البلدان التي يرتفع فيها معدل صدمات أسعار السلع الأولية لديها أيضا أخطاء أكبر في التنبؤات. ويبرز هذا الأمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

**الشكل 2-10. أخطاء التنبؤ المطلقة و الشرائح الثلثية لصددمات أسعار السلع الأولية التصديرية (2010-2020)**



المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى الأفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي، أعداد يناير/كانون الثاني في السنوات 2010-2020. ملاحظات: يبين الشكل الارتباط بين أخطاء التنبؤ المطلقة وصددمات أسعار السلع الأولية التصديرية عبر الشرائح الثلثية المختلفة لصددمات أسعار السلع الأولية (تسبب الشريحتان 2 و3 إلى ارتفاع صدمات السلع الأولية بصورة متعاقبة). ويتم حساب الشريحة الثلثية بناء على العينة الكاملة. تحسب القيمة المطلقة لأخطاء التنبؤات على أساس معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي المتوقعة والمحقة وتم إنشاء هذا الرسم البياني استنادا إلى عينة تضم في الأساس 137 بلدا ناميا.

**الشكل 2-9. صدمات أسعار السلع الأولية التصديرية**



المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى بيانات Kebhaji و Gruss عن عام 2019. ملاحظات: توضح صدمات أسعار تصدير السلع الأولية مدى التعرض لصادرات السلع الأولية ولتقلبات الأسعار العالمية. و تم إنشاء هذا الرسم البياني استنادا إلى عينة من 180 بلدا ناميا ومتقدما بين عامي 2004 و2020. دول مجلس التعاون الخليجي = البحرين ، الكويت، عمان، قطر، السعودية، والإمارات.

21 توضح صدمات أسعار تصدير السلع الأولية مدى التعرض لصادرات السلع الأولية ولتقلبات الأسعار العالمية. ويتم حساب معادلة صدمات أسعار السلع الأولية بالنسبة للبلد c بهذا الشكل:

$$\sum_{i=1}^45 \Delta \log(\rho_i) \times \frac{\text{export}_i}{\text{GDP}_c}$$

حيث  $\Delta \log(p_i)$  هو تغير اللوغاريتم في سعر السلعة  $i$   $(\text{export}_i / \text{GDP}_c)$  هو متوسط (إيرادات الصادرات/إجمالي الناتج المحلي) للسلع الأولية  $i$  منذ عام 1962 حتى عام 2020. وتوضح هذه النسبة مدى اعتماد البلد c أو تعرضه لإيرادات تصدير السلع الأولية  $i$ . وتغطي مجموعة البيانات 45 سلعة أساسية مثل الطاقة (بما في ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي)، والمواد الخام الزراعية، والأغذية، والمعادن (انظر جروس وكبيهاج، 2019).

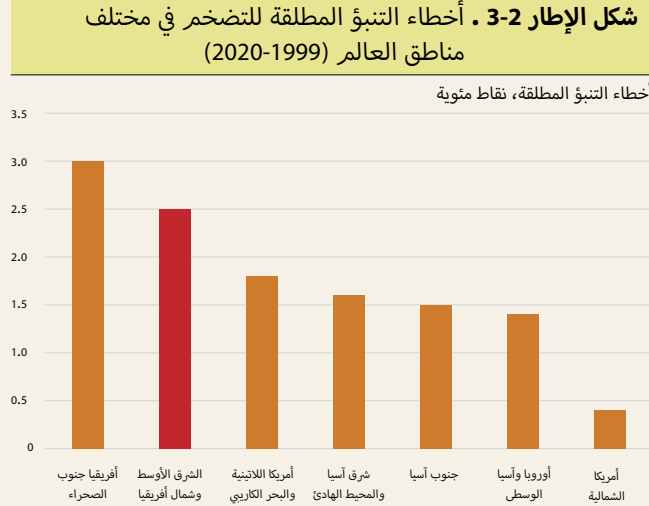
## ٤ نوع جهة التنبؤ

قد تختلف دقة التنبؤات حسب نوع جهة التنبؤ. وقد يتاح لجهات التنبؤ الحكومية والمؤسسية الاطلاع على مجموعات مختلفة من المعلومات مقارنة بجهات التنبؤ الخاصة. وربما اختلفت أيضا نماذج التنبؤ. وكما ورد آنفا، فإن تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو تكون في العادة أقل دقة وأكثر تفلؤا من تنبؤات البنك الدولي. وقد يتوفر لجهات التنبؤ المحلية من القطاع الخاص إمكانية الحصول على معلومات أكثر مما يتوفر لجهات التنبؤ الإقليمية. غير أن جهات التنبؤ المحلية قد تكون أكثر عرضة للتأثير عليها من قبل حكوماتها. وفي القسم التالي، يجري استكشاف العلاقة بين أنواع جهات التنبؤ المختلفة وأخطاء التنبؤ بالتفصيل.

ويقتصر نطاق هذا التقرير على الأخطاء في تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي. ومن الممكن أن تخضع متغيرات التنبؤ الأخرى لاعتبارات مماثلة. انظر الإطار 2-3 للاطلاع على مناقشة الأخطاء الواردة في تنبؤات التضخم. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في الوقت الحالي، بالنظر إلى المخاوف بشأن ما سيكون عليه التضخم الذي أخذ في الارتفاع عام 2021 في عام 2022 وما بعده، مع احتمال تعرض النواتج الاجتماعية والاقتصادية لآثار حادة.

### الإطار 2-3. الأخطاء الواردة في تنبؤات نمو الناتج الحقيقي والتضخم

بحثت الدراسات في الأخطاء الواردة في تنبؤات التضخم (إياسو وجولينيبي 2021)، والتي حظيت باهتمام كبير في الآونة الأخيرة بسبب تعطل الأنشطة نتيجة لجائحة كورونا وما تلا ذلك من ارتفاع في الأسعار. وعلى الرغم من عدم وجود مساحة كافية لإجراء مناقشة شاملة لتنبؤات التضخم، فإن هذا الإطار يتناول بضع نقاط.



أولا، تتبع أخطاء تنبؤات التضخم نمطا مماثلا لأخطاء تنبؤات النمو. وأكبر الأخطاء تتعلق بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وأقلها في أمريكا الشمالية (انظر شكل الإطار 2-3). وتتسق النتائج مع الفكرة القائلة بأن أخطاء تنبؤات التضخم هي الأكبر بالنسبة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وهي الأقل بالنسبة للبلدان المرتفعة الدخل. ثانيا، تعد الأخطاء المطلقة لتنبؤات التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى مما هي عليه في أي منطقة أخرى باستثناء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

والارتباط بين أخطاء التنبؤ المطلقة للنمو والتضخم منخفض بشكل عام، لكنه أعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بقية العالم. معامل الارتباط للعينة بأكملها (1999-2020) هو 0.16. وهو 0.29 بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و0.13 بالنسبة لبقية العالم - ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% لجميع الحالات. وتشير الارتباطات المنخفضة إلى أن أخطاء تنبؤات التضخم لها تأثير محدود على أخطاء تنبؤات النمو.

المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي. ملاحظات: يستند الرسم البياني إلى توقعات السنة نفسها لما يبلغ 191 بلدا (متقدما وناميا) من 1999 إلى 2020. تعتبر القيم التي تتجاوز 100 أو أقل من سالب 100 قيما منطرفة وقد تم إزالتها.

### 2-3. دور تقلب النمو وشفافية البيانات في أخطاء التنبؤات

يستخدم هذا القسم أساليب الاقتصاد القياسي لاستكشاف قوة العلاقة بين أخطاء تنبؤات النمو والمتغيرات الرئيسية مثل غموض البيانات وتقلبات النمو ونوع جهات التنبؤ، مع مراعاة عدة عوامل. وترد تفاصيل المواصفات التجريبية في الملحق 2-2. ويتم تحليل أخطاء تنبؤات النمو لثلاث عينات: (1) تنبؤات الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي في يناير/كانون الثاني (2010-2020)؛ (3) التنبؤات الخاصة بشأن Consensus/Focus Economics (2015-2020).

وترد النتائج في الجدول X1 من الملحق 2-1. المتغير التابع أو متغير الناتج هو الخطأ المطلق في تنبؤات النمو (بمعنى آخر، عدم دقة التنبؤات). ومن المتغيرات الرئيسية مؤشر القدرات الإحصائية، وهو المؤشر البديل الذي يرصد مدى غموض البيانات. وتشمل المتغيرات الأخرى لوغار يتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وصددمات أسعار السلع الأولية، والصراعات الداخلية، وحجم البلد الذي يقاس بإجمالي عدد السكان، وما إذا كان الاقتصاد يشهد طفرة اقتصادية (تفاصيل واردة في الملحق 2-2). ويتم تضمين التأثيرات الثابتة للسنة (متغيرات صورية ترصد أثر كل سنة من سنوات الفترة الزمنية)، وذلك لاحتساب الصدمات العالمية الشائعة في جميع البلدان في أي سنة معينة. ويعرض العمود 1 نتائج عينة الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي. ويعرض العمود 2 نتائج الانحدار لعينة آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، ويعرض العمود 3 نتائج عينة جهات التنبؤ الخاصة بشأن Consensus/Focus Economics. وتكرر الأعمدة من 4 إلى 6 الأعمدة من 1 إلى 3، بما في ذلك التفاعل بين مؤشر القدرات الإحصائية والمتغير السوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أي مقارنة آثار مؤشر القدرات الإحصائية بأخطاء التنبؤات في المنطقة مقارنة ببقية العالم). وتكرر الأعمدة من 7 إلى 9 الأعمدة من 1 إلى 3 مع إدراج تقلبات النمو كمتغير مستقل إضافي (متغير مشترك).

وتشير النتائج الواردة في الجدول X1 من الملحق 2-1 (الأعمدة من 4 إلى 6) إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديها أخطاء مطلقة أعلى في التنبؤات مقارنة ببقية العالم، مما يؤكد الشواهد السابقة غير المشروطة<sup>22</sup> على أن تنبؤات النمو في المنطقة هي الأعلى من حيث عدم الدقة بين مناطق العالم. وحتى بعد احتساب العديد من المتغيرات المشتركة، فإن معامل المتغير السوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إيجابي وذو دلالة إحصائية، على الأقل عند مستوى 10% في جميع العينات الثلاث. ويشير هذا إلى أن المنطقة لديها أخطاء مطلقة أعلى في التنبؤات مقارنة ببقية العالم حتى بعد احتساب عوامل أخرى. وقد تم الحصول على نتائج مماثلة في الجدول X2 الذي يبين أن المتغير التابع هو الخطأ البسيط في تنبؤات النمو -هنا، يكون المتغير السوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إيجابيا أيضا، مما يشير إلى أن تنبؤات النمو في المنطقة أكثر تباؤًا مقارنة ببقية العالم.

وتنبؤات النمو أكثر دقة في البلدان التي تتمتع بنظم إيكولوجية أفضل للبيانات. إذ ترتبط جودة منظومة البيانات ارتباطا سلبيا بأخطاء تنبؤات النمو المطلقة (الجدول X1). ويتسق ذلك مع أخطاء تنبؤات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والقطاع الخاص. ومعامل جهات التنبؤ بالقطاع الخاص غير ذي دلالة إحصائية عند مستوى 10%، لكنه يحتفظ بحجم كبير على الرغم من صغر حجم العينة. ولدى جهات التنبؤ معلومات أكثر وأفضل في البلدان التي لديها نظم إيكولوجية أفضل للبيانات، مما يؤدي إلى انخفاض أخطاء التنبؤ. ومعامل التفاعل بين مؤشر القدرات الإحصائية والمتغير السوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سلبى وذو دلالة إحصائية لكل العينات الثلاث (الأعمدة 4 و5 و6)، مما يعني أن العلاقة بين مؤشر القدرات الإحصائية وأخطاء التنبؤ المطلقة أقوى بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وربط التحليل السابق بين جودة البيانات وشفافيتها وبين تحسين النواتج الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أرزقي وآخرون 2020). وتعد دقة تنبؤات النمو بعدا آخر يمكن أن يستفيد من تحسين منظومة البيانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النامية.

ولا تزال جودة منظومة البيانات مؤشرا قويا لدقة التنبؤات حتى بعد احتساب تقلبات النمو، على الرغم من ترابطهما في جميع العينات الثلاث (انظر الجدول X1، الأعمدة 7 و8 و9). ويؤدي استبعاد أزواج السنة-البلد في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات والعنف إلى إضعاف

22 أي عندما لا يتم احتساب أي عوامل أخرى.

العلاقة بين قدرات البيانات ودقة التنبؤات، لكنه لا يلغيها. بعبارة أخرى، فإن العلاقة بين البيانات والقدرة على التنبؤ بدقة تظل قوية بالنسبة للبلدان التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف. وكما هو متوقع، تضعف بشدة قدرات البيانات في العديد من البلدان التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين مؤشر القدرات الإحصائية وأخطاء التنبؤ المطلقة تبقى إلى حد كبير حتى لو أُستبعد العام الأول من الجائحة، 2020، من العينة.<sup>23</sup>

يعتبر معامل تقلبات النمو، مقيسا بالانحراف المعياري لنمو إجمالي الناتج المحلي (المتوسط المتحرك المتأخر لعشر سنوات)، إيجابيا وذا دلالة إحصائية عند مستوى 1% في ثلاث عينات (انظر الجدول X1، الأعمدة 7 و 8 و 9). وكما هو متوقع، فإن البلدان التي تعاني من تقلبات أكبر في النمو لديها أخطاء مطلقة أكبر في التنبؤات. وترتبط صدمات أسعار السلع الأولية وصددمات الصراع الداخلي ارتباطا إيجابيا بأخطاء التنبؤ المطلقة الأكبر حجما. ويتسق ذلك مع العلاقات المفترضة بين الصدمات غير المتوقعة وأخطاء التنبؤ. وتكون أخطاء التنبؤ المطلقة أصغر بعد الطفرات الاقتصادية، مقيسة بالنمو الاقتصادي فوق المستوى الوسيط السابق لعشر سنوات، مع وجود معامل ذي دلالة إحصائية لكل من عينة صندوق النقد الدولي وعينة Consensus/Focus Economics. ويتسق ذلك مع ما تم استخلاصه من أن جهات التنبؤ تجد صعوبة في التنبؤ بالركود الاقتصادي (إيتشر وآخرون 2019). ولا يؤثر مستوى التنمية تأثيرا ذا دلالة إحصائية على دقة التنبؤات. ومن النتائج المستمرة أن البلدان الصغيرة (بدلالة حجم السكان) لديها أخطاء مطلقة أكبر في تنبؤات النمو. غير أن هذا قد يعكس اتجاه البلدان الصغيرة إلى أن تكون أكثر انفتاحا وبالتالي عرضة للصدمات التي تنشأ عنها التقلبات. وعند احتساب تقلبات النمو، فإن العلاقة بين حجم البلد (عدد السكان) وأخطاء التنبؤ المطلقة لم تعد ذات دلالة إحصائية (انظر الجدول X1، الأعمدة 7-9).

ويكرر الجدول X2 الجدول X1، مع استخدام أخطاء التنبؤ البسيطة (غير المعدلة) كمتغير للناتج، لرصد التحيز للتفاوت أو للتشاور. فالبلدان التي لديها نظم إيكولوجية أفضل للبيانات لديها عادة تنبؤات نمو أقل تفاوتًا. وهذه النتيجة ذات دلالة إحصائية في أخطاء التنبؤ بالمؤسسات الدولية (انظر الجدول X1، العمودين 1 و 2). إن دور النظم الإيكولوجية الجيدة للبيانات في السيطرة على التنبؤات المفرطة في التفاؤل أكثر وضوحا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الأعمدة من 4 إلى 6). وتبقى العلاقة بين درجة مؤشر القدرات الإحصائية وأخطاء التنبؤ حتى بعد مراعاة تقلبات النمو (الأعمدة من 7 إلى 9).

وقد يكون للنتائج التي تخلص إلى أن النظم الإيكولوجية الأفضل للبيانات تحد من تفاوت التنبؤات عدة تفسيرات معقولة، يتمثل أحدها في أن جهات التنبؤ تكون متفائلة في العادة عندما تكون البيانات نادرة، وأن منظومة البيانات الأفضل تعمل عمل المكابح، وتم الكشف عن نتيجة مماثلة فيما يتعلق بنظم الرعاية الصحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - نقص البيانات يعني أن الحكومات كانت مفرطة في التفاؤل بشأن أداء خدمات الرعاية الصحية (جاتي وآخرون 2021).

#### ◀ مقاييس بديلة للشفافية

قد يكون لبعض عناصر منظومة البيانات أهمية أكبر في التنبؤ بالنمو مقارنة بعناصر أخرى. ولاختبار ذلك، يُسطب مؤشر القدرات الإحصائية إلى ثلاثة مكونات فرعية: (1) ذات صلة مباشرة بالتنبؤ بإجمالي الناتج المحلي؛ (2) يرتبط ارتباطا غير مباشر من خلال إطار الاقتصاد الكلي؛ (3) العناصر الأخرى للنظام الإيكولوجي للبيانات، بما في ذلك دورية المؤشرات الجزئية والمؤشرات الكلية، التي ترصد الجودة العامة للنظام الإيكولوجي للبيانات. وتشمل العناصر المباشرة تواتر بيانات نمو إجمالي الناتج المحلي، ومؤشرات أسعار الواردات والصادرات، ومؤشر الإنتاج الصناعي، وتحديث سنوات الأساس للحسابات القومية ومؤشر أسعار المستهلكين. وتشمل العناصر غير المباشرة المتصلة بإطار الاقتصاد الكلي معايير الإبلاغ عن الديون الخارجية، والمحاسبة المالية الحكومية، وتحديث دليل ميزان المدفوعات، والاشتراك في معايير صندوق النقد الدولي الخاصة لنشر البيانات. وتظهر نتائج الانحدار أنه من بين المكونات الفرعية الثلاثة، ترتبط "العناصر الأخرى" في منظومة البيانات ارتباطا ذا دلالة إحصائية بانخفاض أخطاء التنبؤ المطلقة وأخطاء التنبؤ البسيطة، في حين أن العناصر المباشرة وغير المباشرة ليست كذلك (انظر الجدول X3 في الملحق 1-2). وتشير هذه النتيجة إلى أنه كي يتسنى للبلدان المختلفة تحسين دقة التنبؤ، يجب

23 هذه النتائج غير واردة في هذا التقرير لكنها متاحة عند الطلب.



تحديث منظومة البيانات بأكملها، وليس فقط بعض عناصرها. ويتمثل أحد أوجه القصور في هذه النتيجة في أن هناك تفاوتاً أقل بكثير في العنصر المباشر لمؤشر القدرات الإحصائية، وهو ما قد يفسر نقص القوة الإحصائية.

وتكرر هذه التقديرات باستخدام مؤشر بديل - مؤشر الأداء الإحصائي - الذي يعتبر، كما هو مُفصّل أعلاه، أكثر شمولاً من مؤشر القدرات الإحصائية، ويشمل الاقتصادات المتقدمة إلى جانب البلدان النامية. ومع ذلك، فإن مؤشر الأداء الإحصائي مُتاح لفترة أقصر (2016-2019) من مؤشر القدرات الإحصائية (2004-2020). ويعرض الجدول X4 النتائج الخاصة بمؤشر الأداء الإحصائي باستخدام عينة تشمل الاقتصادات النامية ودول مجلس التعاون الخليجي (البلدان التي تغطيها تنبؤات الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي). وتعكس النتائج إلى حد كبير تلك النتائج التي تم التوصل إليها بمؤشر القدرات الإحصائية، فالتحسينات في شفافية البيانات ترتبط ارتباطاً إيجابياً بدقة التنبؤات وتحد من تفاوت التنبؤات. ومع ذلك، فإن النتائج الخاصة بتفاوت التنبؤات ذات دلالة إحصائية، في حين أن النتائج الخاصة بدقة التنبؤات ليست ذات دلالة إحصائية. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى الحجم الصغير للعينة الذي تحدده التغطية الزمنية لمؤشر الأداء الاقتصادي. وتشير النتائج إلى أن الآثار الإيجابية للمنظومة الإيكولوجية الجيدة للبيانات على الحد من أخطاء التنبؤات تستمر أيضاً عندما تكون اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي جزءاً من العينة.

#### ٤ أخطاء التنبؤات تتباين حسب نوع جهة التنبؤ

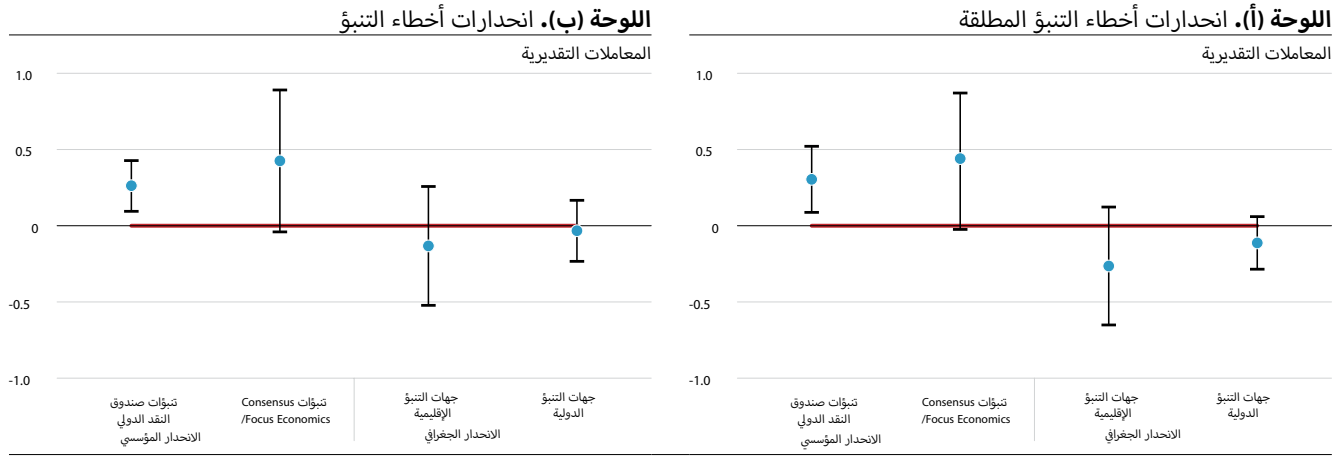
يستكشف هذا القسم الاختلافات في أخطاء التنبؤات وفقاً لنوع جهة التنبؤ، سواء أكانت (1) مؤسسية أم (2) جغرافية. وبالنسبة للتوصيف المؤسسي، فأنواع جهات التنبؤ هي: تنبؤات البنك الدولي؛ وتنبؤات صندوق النقد الدولي؛ وتنبؤات Consensus/Focus Economics، التي تشمل بشكل رئيسي جهات التنبؤات من القطاع الخاص. ويلخص الإطار 2-4 عملية تنبؤات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي وتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي. ويميز الوصف الجغرافي بين أنواع جهات التنبؤات الدولية والإقليمية والمحلية استناداً إلى قرب مقر الجهة المعنية من البلد الذي تُعد التنبؤات بشأن إجمالي ناتجه المحلي. وجهات التنبؤ المحلية هي التي يقع مقرها الرئيسي في البلد نفسه حيث تُعد تنبؤات بشأن إجمالي ناتجه المحلي. وتقع جهات التنبؤ الإقليمية في نفس المنطقة لكن ليس في البلد الذي تُعد تنبؤات إجمالي ناتجه المحلي. وجهات التنبؤ الدولية هي غير القائمة في منطقة البلد الذي تُعد تنبؤات بشأن إجمالي ناتجه المحلي.

ويجري بمزيد من الدقة بحث العلاقة بين أخطاء التنبؤ ونوع جهة التنبؤ من خلال احتساب عدة عوامل. وتشبه المواصفات المستخدمة في الانحدارات المواصفات الأساسية الواردة في الجدول X1، الأعمدة من 1 إلى 3 (انظر الملحق 2-3 للاطلاع على التفاصيل). ويلاحظ أنه تم تضمين جميع تنبؤات القطاع الخاص الفردية المتاحة. ويرسم الشكل 2-11 المعاملات من الانحدارات في نقاط. ويقارن الانحدار المؤسسي في اللوحة أدقة صندوق النقد الدولي والقطاع الخاص بدقة البنك الدولي (الفئة المحذوفة). ويقارن الانحدار الجغرافي في اللوحة أدقة جهات التنبؤات الإقليمية والدولية بدقة جهات التنبؤات المحلية (الفئة المحذوفة). وتحفظ اللوحة ب بنفس الهيكل لكنها تعرض النتائج لتفاوت التنبؤات.

ويظهر أن تنبؤات صندوق النقد الدولي دائماً أكثر تفاوتاً وأقل دقة من تنبؤات البنك الدولي. كما أن تنبؤات Consensus/Focus Economics أكثر تفاوتاً وأقل دقة من تنبؤات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. غير أن معاملات التنبؤات الخاصة بشركة Consensus/Focus Economics ليست ذات دلالة إحصائية، مما يعكس تبايناً كبيراً في وجهات نظر جهات التنبؤ من القطاع الخاص.

وتشابه دقة التنبؤات وتفاوتها إلى حد كبير في التنبؤات الدولية والإقليمية والمحلية. وتظهر التنبؤات الإقليمية تفاوتاً كبيراً في الدقة، وإن كانت لا تختلف في المتوسط عن التنبؤات الدولية والمحلية. وقد تكون لدى جهات التنبؤ المحلية إمكانية أفضل للحصول على المعلومات المحلية التي يمكن أن تحسن تنبؤاتها للنمو. لكنها قد تتأثر بسهولة بالحكومات وترتبط بها، وهو ما قد يؤثر على تنبؤاتها للنمو. وتشير النتيجة إلى أن التأثيرين المتعارضين يمكن أن يعوض كل منهما الآخر.

## الشكل 2-11. أخطاء التنبؤ حسب النوع الجغرافي والمؤسسي



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى Consensus/Focus Economics، وآفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، والآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي. ملاحظات: يبين هذا الشكل نتائج انحدارين منفصلين لجهات التنبؤ المصنفة حسب أنواعها (المؤسسات)؛ والمصنفة جغرافياً (انظر الملحق 2-3). وفي الانحدارات المؤسسية، فإن الفئات الثلاث هي الآفاق الاقتصادية العالمية وآفاق الاقتصاد العالمي وConsensus/Focus Economics التي تشمل إلى حد كبير تنبؤات القطاع الخاص. البنك الدولي هو الفئة التي تم حذفها. ففي الانحدارات الجغرافية، يستند التصنيف الدولي والإقليمي والمحلي إلى قرب مقر جهة التنبؤ من البلد الذي تُعد التنبؤات بشأن إجمالي ناتجه المحلي. وجهات التنبؤ المحلية هي التي يقع مقرها الرئيسي في البلد نفسه حيث تُعد التنبؤات بشأنه. وجهات التنبؤ الإقليمية هي التي يقع مقرها الرئيسي في نفس المنطقة التي يقع فيها البلد الذي تُعد التنبؤات بشأنه (ولكن ليس البلد نفسه). وجهات التنبؤ الدولية هي غير القائمة في منطقة البلد الذي تُعد التنبؤات بشأنه. في الانحدارات الجغرافية، تكون "جهات التنبؤ المحلية" هي الفئة المحذوفة. تمثل الأعمدة 90% فترة ثقة. 16.6% من التنبؤات الواردة في العينة من قبل جهات تنبؤ محلية. 17% من التنبؤات الواردة في العينة من قبل جهات تنبؤ إقليمية. 66.4% من التنبؤات الواردة في العينة من قبل جهات تنبؤ دولية. ويوجد في العينة إجمالي 218 جهة تنبؤ محلية، و93 جهة تنبؤ إقليمية، و107 جهات تنبؤ دولية.

## الإطار 2-4. كيف يقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعمل تنبؤاتهما

تجمع تنبؤات النمو بتقريبي آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي والآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي بين نهجين من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة. وينطوي النهج من القمة إلى القاعدة على إعداد تنبؤات إجمالية للاقتصادات الكبيرة الرئيسية - مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - ومجموعة من التنبؤات لعدد قليل من المتغيرات العالمية الحيوية مثل أسعار النفط. وفي صندوق النقد الدولي، يقوم فريق العمل المعني بتقرير آفاق الاقتصاد العالمي بإعداد التنبؤات الإجمالية. وفي البنك الدولي، يقوم فريق تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية بإعداد التنبؤات الإجمالية. ويستلزم النهج من القاعدة إلى القمة إعداد تنبؤات من جانب خبراء الاقتصاد القطريين الذين يقومون بتحميل التنبؤات الإجمالية من القمة إلى القاعدة في تنبؤاتهم الخاصة بكل بلد على حدة. ويستخدم كل خبير اقتصادي في البلد المعني أي أساليب ومعلومات تنبؤية يعتبرها الأنسب للبلد المعني.

وبعد أن يقدم خبراء الاقتصاد القطريون أول مجموعة من التنبؤات، تبدأ عملية تكرارية. ويتم أولاً مناقشة تنبؤات النمو من كل خبير اقتصادي قطري وتقييمها داخل الإدارة الإقليمية المعنية. وفي صندوق النقد الدولي، تتم مناقشتها أيضاً مع فريق تقرير آفاق الاقتصاد العالمي كما هو الحال مع فريق الآفاق الاقتصادية العالمية التابع للبنك الدولي. وتغطي المناقشات في المؤسساتين قضايا مماثلة - مثل الآثار غير المباشرة المحتملة من الاقتصادات الكبيرة وتأثير صدمات أسعار السلع الأولية على بلد ما. ثم يتم تجميع التنبؤات وفحصها. وفي صندوق النقد الدولي، يقدم فريق آفاق الاقتصاد العالمي أيضاً تنبؤاته الخاصة ببلدان محددة من القمة إلى القاعدة (استناداً إلى بيانات عالية التواتر) ويقارنها بالتنبؤات من القاعدة إلى القمة. ويعقد كل من فريق آفاق الاقتصاد العالمي والآفاق الاقتصادية العالمية وخبراء الاقتصاد القطريين مناقشات لحل أي خلافات أو اختلافات. وفي كلتا المؤسساتين، يكون لخبراء الاقتصاد القطريين الكلمة الأخيرة عن تنبؤات النمو بالنسبة للبلدان التي يتحملون مسؤوليتها.

المصدر: جينبرج وآخرون (2014) ومناقشات مع خبراء اقتصاديين بتقرير آفاق الاقتصاد العالمي والخبراء الاقتصاديين القطريين للبنك الدولي.

## الخاتمة: مخاطر غموض البيانات

يعوق غموض البيانات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على جبهات متعددة. فهو يمنع المنطقة من تحقيق إمكاناتها في تحقيق النمو. وعلى صعيد الرعاية الصحية، يؤدي ذلك إلى إضعاف استجابة المنطقة لجائحة كورونا. كما أنه يعوق الصحافة والتخطيط لأن التنبؤات أبعد ما تكون عن أرض الواقع. ومنافع المنظومة الجيدة للبيانات متعددة، ويجب على الحكومات في المنطقة تبني نهج قائم على الشواهد في وضع السياسات (أرزقي وآخرون 2020؛ إسلام وليدرمان 2020).

ويعمل تحديث المنظومة الإيكولوجية للبيانات على الأرجح على تحسين التنبؤات. وعلى وجه الخصوص، فإن المنظومة العامة للبيانات مهمة، وليس فقط تلك العناصر المتصلة بالتنبؤ. فشفافية المعلومات تبني الثقة ويمكن أن تخفف من الاضطرابات السياسية والصراع، وكلاهما يؤثر على دقة التنبؤات. والأهم من ذلك، يمكن أن تؤدي التحسينات في منظومة البيانات إلى الحد من التفاؤل في التنبؤات. وهناك شواهد على أن التنبؤات المفرطة في التفاؤل تؤدي إلى انكماش اقتصادي بسبب تراكم الدين العام (بودري ووليم 2022). وقد يكون التفاؤل والإفراط في الثقة أكثر انتشارا مع غياب بيانات جيدة النوعية. وقد ظهرت شواهد على ذلك في الأنظمة الصحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي اعتبرت نفسها أفضل استعدادا للتعامل مع أي أزمة صحية مما تبين في الواقع (جاتي وآخرون 2021).

وتواجه جهات التنبؤ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديا كبيرا يتمثل في تقلبات النمو. وتساهم صدمات أسعار السلع الأولية ووجود الصراع في تلك التقلبات، وهو ما يزيد من صعوبة التنبؤ بالنمو في المنطقة. ويمكن أن يؤدي الصراع على وجه الخصوص إلى تدمير نظم البيانات. وقد يلعب النفوذ السياسي أيضا دورا بارزا في إعاقه التنبؤات. وتعتبر التنبؤات المحلية أقل دقة بكثير من التنبؤات الإقليمية والدولية. وقد يتاح لجهات التنبؤ المحلية الحصول على مزيد من المعلومات، ولكنها أيضا عرضة لتأثيرات النفوذ السياسي. ويخلص التحليل هنا إلى أنه حتى بعد أخذ تقلبات النمو وصددمات السلع الأولية والصراعات والمؤسسات السياسية بعين الاعتبار، فإن شفافية البيانات هي أحد المحددات الهامة لدقة تنبؤات النمو.

وإلى جانب تحسين منظومة البيانات على اتساعها، ينبغي للحكومات المنطقة أيضا أن تنظر في اتخاذ خطوات محددة يمكن أن تحسن التنبؤات. وأفاد الخبراء الاقتصاديون القُطريون بالبنك الدولي في مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن عدة تحديات يواجهونها في التنبؤ بالنمو. ففي بعض الحالات، كانت البيانات نادرة. وفي حالات أخرى، كانت البيانات متاحة لكن غاب عنها مكونات فرعية هامة. وحتى عندما تكون البيانات عالية التواتر متاحة، فإن المعلومات الخاصة بالربع السابق المهم كانت مفقودة، وهو ما أعاق التنبؤات. وفي بعض الأحيان، يكون هناك توقف في الإبلاغ عن البيانات دون سبب واضح. وقدم خبراء الاقتصاد القُطريون في مختلف أنحاء المنطقة التوصيات التالية لتحسين تنبؤات النمو. أولا، يمكن لزيادة تواتر وجود بيانات الحسابات القومية أن تحسن التنبؤات بدرجة كبيرة. ثانيا، البيانات المتسقة مهمة للتنبؤات، ويمكن تحقيق الاتساق من خلال تحسين التواصل بين الوزارات والمكاتب الإحصائية الوطنية. ثالثا، يمكن للمساعدة الفنية المقدمة للحكومات أن تساعد في تحسين جودة الإحصاءات الوطنية، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تحسين المعلومات التي يتم ضخها في نماذج التنبؤ. رابعا، بالنسبة للبلدان التي تشهد صراعات، تعد مصادر البيانات البديلة مثل المعلومات المستمدة من الأقمار الصناعية (على سبيل المثال، بيانات الأضواء الليلية) بالغة الأهمية، وفي هذا الصدد، يمكن للبنك الدولي أن يلعب دورا مهما في تسهيل الوصول إلى هذه البيانات.

## الفصل الثالث. مراجعة الحقائق: عدم اليقين بشأن تنبؤات النمو عام 2022

### النقاط الرئيسية للفصل الثالث

- كانت تنبؤات النمو لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2022 متقلبة منذ العدد السابق للتقرير في أكتوبر/تشرين الأول 2021 ويناير/كانون الثاني 2022، حيث تشير إلى تحسن التنبؤات بالنسبة للاقتصادات المصدرة للنفط وتدهورها بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط.
- التغييرات في توقعات النمو شائعة بسبب ظهور معلومات جديدة عن الأداء الاقتصادي وكذلك عن الاتجاهات العالمية. فكما هو الحال مع اندلاع جائحة كورونا في أوائل عام 2020، كان نشوب الحرب في أوكرانيا مثالا آخر على الصدمات غير المتوقعة التي تحدد شكل التنبؤات بشأن آفاق النمو، لكن مع وجود اختلافات مهمة في حجم حدود عدم اليقين واتجاه التغييرات في التنبؤات.
- لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين حول أحدث التنبؤات، مع تفاوت حدود عدم اليقين هذا فيما بين البلدان تبعاً لخصائصها، بما في ذلك مدى توفر البيانات وشفافيتها.

بحث الفصل الأول أحدث تنبؤات البنك الدولي لنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2022. وأبرز الفصل الثاني التحديات التي تواجه التنبؤ بالنمو. وتم استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي لربط عدم اليقين بشأن تنبؤات النمو بشفافية البيانات وتقلبات النمو والصراعات وصدمات السلع الأولية والاتجاهات العالمية الأخرى. ويختم هذا الفصل باستكشاف الآثار المترتبة على نتائج محددات عدم اليقين في التنبؤ التي نوقشت في الفصل الثاني بشأن التنبؤات الواردة في الفصل الأول.

ويمضي الفصل الثالث في مراحل. أولاً، المقارنة بين تنبؤات النمو لعام 2022 والتي وردت في عددي أكتوبر/تشرين الأول 2021 ويناير/كانون الثاني 2022، وأحدث التنبؤات التي بحثها الفصل الأول (أبريل/نيسان 2022). ثم يوضح هذا الفصل كيف يؤثر عدم اليقين على التوقعات، وذلك من خلال وضع تنبؤات يناير/كانون الثاني وأبريل/نيسان 2022 بشأن عام 2022 في سياق حالة عدم اليقين التي سادت في السنوات الماضية، والتركيز على ثلاثة سيناريوهات مختلفة لعدم اليقين بشأن كل من تلك التنبؤات. وبشكل أكثر تحديداً، فإن السيناريوهات الثلاثة لعدم اليقين بشأن التنبؤات الحالية تتوافق مع حالة عدم اليقين الخاصة بكل بلد والتي كانت قائمة في عام 2019 (سنة هادئة نسبياً)، وحالة عدم اليقين الشديدة التي سادت في عام 2020 بسبب تفشي الجائحة بشكل غير متوقع، وحالة عدم اليقين المعتادة (أو الوسيطة) لكل بلد خلال العقد الماضي أو نحو ذلك. ويختتم الفصل بالتأكيد على أن حالة عدم اليقين التي تحيط بعام 2022 ستكون على الأرجح أقل حدة مما كانت عليه في عام 2020، لكن مع وجود فرق منهجي واضح بين البلدان المصدرة للنفط والمستوردة للنفط.

### 1-3 تنبؤات متقلبة للنمو في عام 2022 منذ أكتوبر/تشرين الأول 2021

تشير الشواهد التاريخية للتنبؤ إلى أن أحدث التنبؤات ينتهي بها المطاف إلى أن تكون أكثر دقة. ويصحّ هذا بشكل عام، لأنه مع مرور الوقت تتوفر لجهات التنبؤ أحدث المعلومات حول آفاق النمو في المستقبل. غير أنه في أوقات عدم اليقين، تتحقق صدمات اقتصادية غير متوقعة لم يكن من الممكن أن تدرجها جهات التنبؤ في أي من عمليات تحديث التنبؤات. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك تفشي الجائحة في أنحاء العالم عام 2020، ولم يكن من الممكن رصدها في تنبؤات يناير/كانون الثاني من ذلك العام. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك الحرب التي اندلعت في أوكرانيا في شهر فبراير/شباط 2022. وبالتالي، هناك قيمة في مقارنة تطور تنبؤات البنك الدولي الآن مع التنبؤات الواردة في

العديد من السابقين، أي بين التنبؤات في عددي أكتوبر/تشرين الأول 2021 ويناير/كانون الثاني 2022 وبين التنبؤات الواردة في عدد أبريل/نيسان 2022 (انظر الجدول 3-1) كما وردت في الفصل الأول.

ويحتوي الجدول 3-1 على التنبؤات الثلاثة للنمو في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2022 في الأعمدة الثلاثة الأولى. ويبين العمودان الأخيران من الجدول الاختلافات بين نتائج التنبؤات الواردة في عددي يناير/كانون الثاني 2022 وأكتوبر/تشرين الأول 2021، وبين نتائج التنبؤات الواردة في عددي أبريل/نيسان 2022 ويناير/كانون الثاني 2022 على التوالي. ومن المتوقع حدوث تحسينات في الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول 2021 ويناير/كانون الثاني 2022 لأن الأوضاع الاقتصادية العالمية كانت تتحسن قبل التفشي الكامل لمتحور أوميكرون، وكانت ظروف أسواق رأس المال الدولية ميسرة (انظر الفصل الأول). وفي يناير/كانون الثاني 2022، أبقى خبراء الاقتصاد بالبنك الدولي على تنبؤاتهم للنمو دون تغيير (في حالة معظم البلدان المصدرة للنفط) أو عدلوا توقعاتهم للنمو بالارتفاع في عام 2022 (باستثناء جيوتي<sup>24</sup>) مقارنة بتنبؤات النمو في أكتوبر/تشرين الأول 2021.

الجدول 3-1. مقارنة بين تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2022 منذ أكتوبر/تشرين الأول 2021

		تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2022 نسبة مئوية		
نتائج أبريل/نيسان 2022 مطروحا منها نتائج يناير/كانون الثاني 2022	نتائج يناير/كانون الثاني 2022 مطروحا منها نتائج أكتوبر/تشرين الأول 2021	نتائج أبريل/نيسان 2022	نتائج يناير/كانون الثاني 2022	نتائج أكتوبر/تشرين الأول 2021
<b>مجلس التعاون الخليجي</b>				
0.1	0.0	4.9	4.8	4.8
0.1	0.0	4.7	4.6	4.6
0.4	0.0	5.7	5.3	5.3
2.1	0.0	7.0	4.9	4.9
0.3	0.0	3.5	3.2	3.2
2.2	0.0	5.6	3.4	3.4
<b>البلدان النامية المصدرة للنفط</b>				
1.3	0.0	3.7	2.4	2.4
1.2	0.2	3.2	2.0	1.8
1.6	0.0	8.9	7.3	7.3
<b>البلدان النامية المستوردة للنفط</b>				
0.0	0.5	5.5	5.5	5.0
0.5-	0.0	3.0	3.5	3.5
0.2-	0.1	2.1	2.3	2.2
2.1-	0.0	1.1	3.2	3.2
0.3	0.1	3.7	3.4	3.3
1.0-	1.3-	3.3	4.3	5.6

المصدر: حسابات المؤلفين من عدد يناير/كانون الثاني 2022 لتقرير البنك الدولي الآفاق الاقتصادية العالمية وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر لشهري أكتوبر/تشرين الأول 2021 وأبريل/نيسان 2022.

24 تواجه جيوتي حاليا تزايداً في أوجه الضعف إزاء الديون، كما تتأثر بالصراع في إثيوبيا المجاورة.

وستتأثر تنبؤات النمو في أبريل/نيسان 2022 على الأرجح بالصدمة غير المتوقعة لنشوب الحرب في أوكرانيا مقارنة بتنبؤات يناير/كانون الثاني 2022. ونمط التكيف واضح هنا: معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2022 في البلدان المصدرة للنفط تم تعديله بالارتفاع في جميع جوانبه بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاج النفط. علاوة على ذلك، ستتسارع وتيرة النمو حيث يسمح ارتفاع إيرادات الهيدروكربونات بزيادة الاستثمار العام، بما في ذلك في قطاع الطاقة. وعلى النقيض، تم تعديل معدلات نمو البلدان المستوردة للنفط بالخفض بسبب الزيادة المتوقعة في فاتورة الواردات الخاصة بالطاقة والسلع الغذائية. والصفة الغريبة وقطاع غزة هما البلد المستورد الوحيد للنفط الذي تم تعديل التنبؤات بشأنه بالارتفاع في تنبؤات النمو في أبريل/نيسان 2022 مقارنة بتنبؤات يناير/كانون الثاني 2022. وبالنسبة لمصر، لم يطرأ تغيير في تنبؤات النمو لعام 2022 بين تنبؤات يناير/كانون الثاني وتنبؤات أبريل/نيسان. ويلاحظ أن تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي لمصر تغطي السنة المالية من يوليو/تموز 2021 إلى نهاية يونيو/حزيران 2022. وتشير جميع البلدان الأخرى الواردة في الجدول إلى النمو في السنة الميلادية. وبالتالي، فإن المدى الكامل للآثار المتوقعة للسنة التقويمية 2022 غير مدرج في التنبؤات الخاصة بمصر بنفس القدر الذي تشمله البلدان الأخرى، نظرا لأن معظم معلومات السنة المالية كان قد تم تحييصها بالفعل بنهاية فبراير/شباط. وما زال هناك العديد من المخاطر السلبية - مصر مستورد صاف لكل من الوقود والسلع الغذائية، وهي مقصد للسياح من أوروبا الشرقية، وشهدت في الآونة الأخيرة ارتفاعا في أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 100 نقطة أساس في أواخر مارس/آذار 2022. وبالتالي، فإن آفاق النمو في مصر للسنة التقويمية 2022 قد ترسم صورة مختلفة عن صورة البلدان الأخرى المستوردة للنفط. ويناقش القسم الفرعي التالي كيف يمكن تفسير نتائج تنبؤات يناير/كانون الثاني 2022، وتنبؤات أبريل/نيسان 2022 بحذر في سياق عدم اليقين الاقتصادي، وخاصة السياق العالمي.

### 2-3 حدود عدم اليقين بشأن تنبؤات النمو لعام 2022

تتناول هذه المجموعة الواسعة من الاحتمالات بالبحث درجة عدم اليقين في التنبؤات. وتبذل جهات التنبؤ أقصى ما في وسعها من خلال أفضل المعلومات المتاحة عند إعداد التوقعات. ويتمثل أحد القيود الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نقص البيانات عالية التواتر المتاحة للجمهور، كما ورد في الفصل الثاني. وتجدر الإشارة إلى أن التحليل الوارد في هذا التقرير يستبعد بعض الاقتصادات التي تعاني من الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأنها تفتقر تماما إلى تنبؤات النمو الحديثة.

وكخطوة أولية أولى، يقارن التحليل بين حالة عدم اليقين التي كانت قائمة في عام 2019 والتي كانت قائمة في عام 2020.

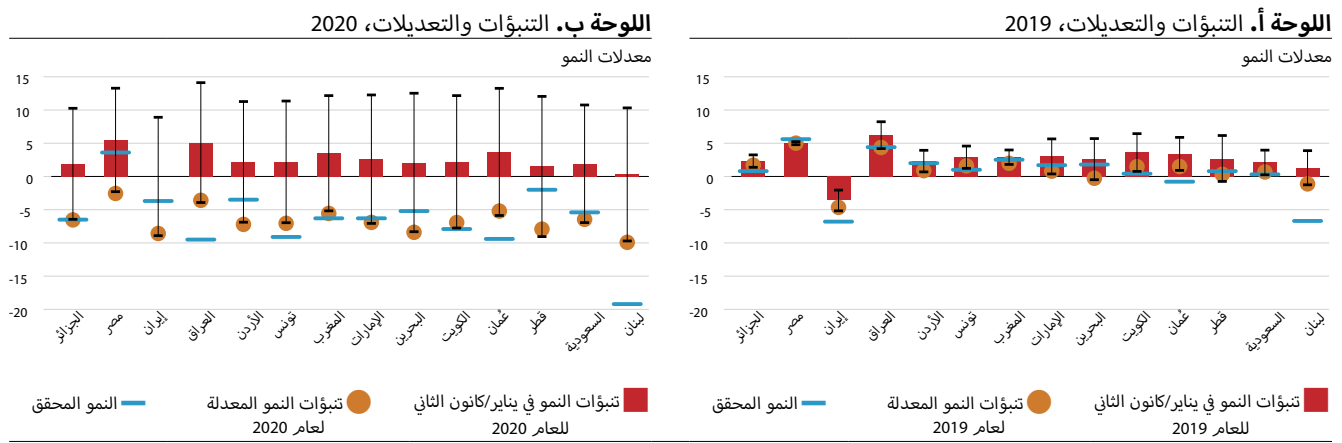
ووفقا لنموذج الاقتصاد القياسي الوارد في الجدول X4 بالفصل الثاني، ترد تقديرات النموذج لسلسلة عدم اليقين والتحيزات لكل بلد في عام 2019 في اللوحة أ بالشكل 1-3. وتمثل الأعمدة الرأسية المصممة تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2019 التي وردت في عدد يناير/كانون الثاني من ذلك العام.<sup>25</sup> وتستند الفواصل الزمنية حول الأعمدة الرأسية المصممة إلى أخطاء التنبؤ المطلقة المتوقعة.<sup>26</sup> وينشأ الحد الأعلى لحالة عدم اليقين بإضافة الخطأ المطلق المتوقع في التنبؤات إلى تنبؤات النمو في يناير/كانون الثاني 2019. أما الحد الأدنى فهو نتيجة طرح خطأ التنبؤ المطلق المتوقع من تنبؤات النمو الواردة في عدد يناير/كانون الثاني 2019 من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية. ويمثل شكل الماسة معدل النمو المعدل بعد طرح خطأ التنبؤ المتوقع من النمو المتوقع في يناير/كانون الثاني 2019. ويمثل العمود الأفقي القصير في الشكل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي المحقق لعام 2019، كما هو مسجل في تقرير البنك الدولي الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر في يناير/كانون الثاني 2021.

وبالنسبة لجميع البلدان<sup>27</sup> تقريبا، يبدو أن تنبؤات النمو في يناير/كانون الثاني (الأعمدة الرأسية المصممة) أعلى من النمو المحقق (العمود الأفقي)، وهو ما يعني ضمنا تنبؤات النمو المتفائلة على نطاق واسع. ويتم تعديل التنبؤات المعدلة لنمو إجمالي الناتج المحلي استنادا إلى أخطاء التنبؤات المتوقعة (شكل الماسة) بالخفض مقارنة بتنبؤات يناير/كانون الثاني، وهي أقرب إلى النمو المحقق لجميع بلدان المنطقة في العينة.<sup>28</sup>

25 بالنسبة لمصر، يظهر العمود الرأسية المصممة التنبؤات الواردة في عدد يونيو/حزيران 2018 من الآفاق الاقتصادية العالمية حيث إن السنة المالية في مصر تبدأ في يوليو/تموز وتنتهي في يونيو/حزيران. 26 هذه هي القيمة المتوقعة لانحدارات في الفصل الثاني مع أخطاء التنبؤ المطلقة كمتغير تابع. 27 مصر هي البلد الوحيد في عام 2019، الذي يزيد معدل نموه المتحقق لعام 2019 عن تنبؤات الآفاق الاقتصادية العالمية في يناير/كانون الثاني. غير أن الفجوة صغيرة بنسبة 0.6 نقطة مئوية. 28 تشابه النتائج إلى حد كبير فيما إذا كان المتغير الصوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مستبعدا من تقديرات الاقتصاد القياسي لأخطاء التنبؤات. وتمثل المدلولات في وجود متغيرات خاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يمكن ملاحظتها يتعذر معها التنبؤ بالنمو في المنطقة، لكن هذه المتغيرات لا تؤثر تأثيرا كبيرا على التنبؤات مع وجود متغيرات ملحوظة تفسر الكثير من التباين في أخطاء التنبؤات. ويبلغ حجم معامل المتغير الصوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 0.39 بالنسبة لانحدارات الأخطاء المتوقعة و0.25 بالنسبة لانحدارات أخطاء التنبؤ المطلقة.

ويتكرر النهج ذاته لعام 2020. وفي هذا السيناريو، تجري مقارنة خطأ التنبؤات الواردة في العينة بمعدلات النمو المتوقعة والمحقة لعام 2020. وترد النتائج في اللوحة ب بالشكل 3-1. وبالنسبة لجميع البلدان، كانت تنبؤات النمو في يناير/كانون الثاني أعلى بكثير من النمو المحقق، مما يشير إلى تنبؤات النمو المفرطة في التفاؤل بشكل عام. وبالمقارنة باللوحة أ، فإن الفترات الزمنية للتنبؤات في اللوحة ب أكبر بكثير، مما يعكس الصدمة العالمية الكبيرة غير المتوقعة للجائحة في عام 2020. ولا تزال معدلات النمو المحققة في 9 من بين 14 بلدا تقع ضمن حدود عدم اليقين التي تشير إليها الحدود الدنيا والعليا. علاوة على ذلك، فإن تنبؤات النمو المعدلة استنادا إلى أخطاء التنبؤ المتوقعة لعام 2020 (شكل الماسة) أقرب إلى النمو المحقق، وذلك مقارنة بتنبؤات يناير/كانون الثاني 2020. وعلى الرغم من أن نطاقات عدم اليقين وتصحيحات الخطأ أكبر في عام 2020 منها في عام 2019، فإن مجموعتي التقديرات تشيران إلى أن احتساب عدة عوامل يزيد من الدقة ويحد من التفاؤل لتنبؤات النمو.

الشكل 3-1. التنبؤات والتعديلات لنمو إجمالي الناتج المحلي عام 2020



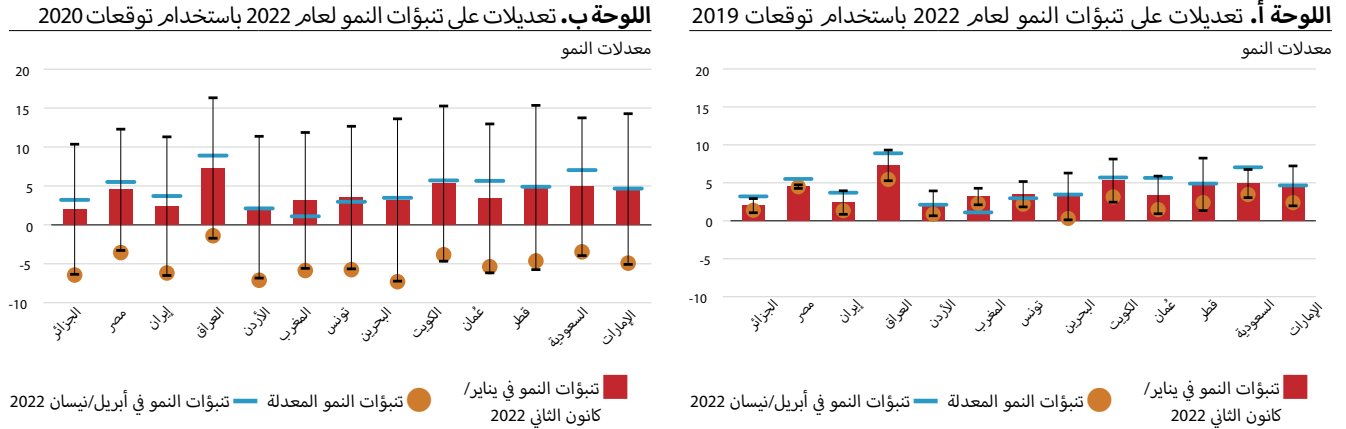
المصدر: حسابات المؤلفين من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي، يناير/كانون الثاني 2019، ويناير/كانون الثاني 2020. ملاحظة: يتم الحصول على تنبؤات النمو المعدلة لمعظم البلدان بطرح أخطاء التنبؤات المتوقعة من تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي في عدد يناير/كانون الثاني من الآفاق الاقتصادية العالمية. وبالنسبة لمصر، تستخدم تنبؤات النمو في عدد يونيو/حزيران من الآفاق الاقتصادية العالمية بسبب اعتبارات السنة المالية (من يوليو/تموز إلى يونيو/حزيران)، فهي البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يقدم إجمالي الناتج المحلي للسنة المالية بدلا من السنة التقويمية. وتحسب الفترات الزمنية باستخدام أخطاء التنبؤ المطلق المتوقعة في العينة لعامي 2019 (اللوحة أ) و 2020 (اللوحة ب)، على التوالي. تمت إضافة أخطاء التنبؤ المطلقة المتوقعة لعام 2019 وطرحها من تنبؤات النمو في عدد يناير/كانون الثاني 2019 لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية للحصول على الحدين الأعلى والأدنى للفاصل الزمني لعام 2019 (اللوحة أ). ويتكرر ذلك لعام 2020 (اللوحة ب). والانحدارات الأساسية لخطأ التنبؤ المتوقع هي نفسها كما هو الحال في الفصل الثاني مع تضمين متغير صوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولا تتغير النتائج مع إدراج أو استبعاد المتغير الصوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتراوح مربع الانحدار من 0.49 إلى 0.53. وحوالي 50% من التباين في أخطاء التنبؤات تفسرها التغيرات المشتركة التي يمكن ملاحظتها. والبلدان المستبعدة من هذه الأشكال مستبعدة أيضا من تحليل الانحدار. ولا تتوفر في الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات عن صدمات صادرات السلع الأولية. بيانات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) غير متاحة لجيبوتي. ولا توجد تنبؤات للنمو في عدد يناير/كانون الثاني من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية للعامين 2019 و2020 بالنسبة لليبيا وسوريا واليمن.

إن اندلاع الأزمة الأوكرانية يدفع المنطقة إلى عام آخر من عدم اليقين الناجم عن الأحداث غير المتوقعة. ولبيان سيناريوهات مختلفة لمعدلات النمو الاقتصادي المعقولة لعام 2022، يجري بحث ثلاثة سيناريوهات مختلفة لتعديل تنبؤات النمو في يناير/كانون الثاني 2022. يفترض السيناريو الأول أن عام 2022 سيمثل عام 2019، الذي اتسم بانخفاض درجة عدم اليقين. وتستند تعديلات تنبؤات النمو في هذا السيناريو إلى أخطاء التنبؤ المتوقعة وأخطاء التنبؤ المطلقة في عام 2019. وتبين اللوحة أ بالشكل 3-2 نتائج تطبيق هذه المجموعة من عدم اليقين في التنبؤات. ويفترض السيناريو الثاني أن عام 2022 سيمثل عام 2020، وهو عام عدم اليقين الشديد الناجم عن الجائحة (نأمل أن يكون سيناريو غير محتمل لعام 2022). وترد نتائج تطبيق هذه المجموعة من أخطاء التنبؤات في اللوحة ب بالشكل 3-2.

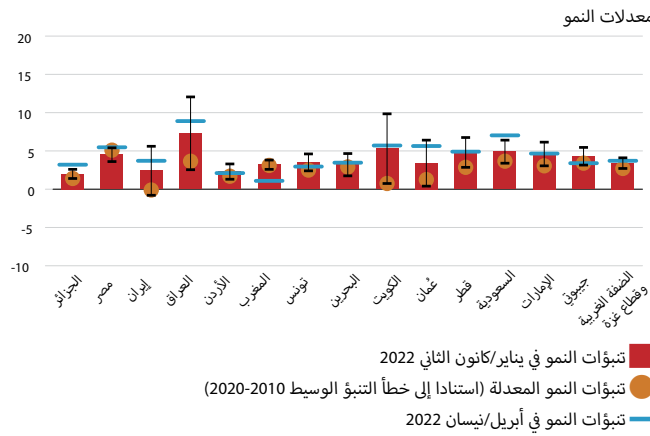
ويرد السيناريو الثالث في اللوحة ج من الشكل 3-2. يصور هذا السيناريو حدود عدم اليقين الخاصة بالتنبؤات في ظل افتراض أن عام 2022 سيتحول إلى سنة نموذجية (وسيلة) استنادا إلى بيانات تغطي الفترة التي تمتد من 5 سنوات إلى 11 سنة مضت (تبعاً لتوفر بيانات كل بلد عن التنبؤات من الماضي). في هذا السيناريو، يستخدم النموذج أو الوسيط لأخطاء التنبؤات التاريخية في إجراء التعديلات، بدلا من استخدام تنبؤات عدم اليقين

في التنبؤات من نموذج الانحدار.<sup>29</sup> وفيما يلي التعديلات الخاصة باللوحة ج، ويتم الحصول على أخطاء التنبؤات الوسيطة بين عامي 2010 و2020 لكل بلد. والنمو المعدل هو خطأ التنبؤ في يناير/كانون الثاني 2022 مطروحاً منه خطأ التنبؤ الوسيط. وتضاف أخطاء التنبؤ المطلقة الوسيطة بين عامي 2010 و2020 إلى تنبؤات النمو في يناير/كانون الثاني وتُطرح منها لإنشاء الحدود العليا الدنيا.<sup>30</sup>

### الشكل 2-3. التنبؤات والتعديلات لنمو إجمالي الناتج المحلي عام 2022



### اللوحة ج. تعديلات لعام 2022 باستخدام أخطاء التنبؤ التاريخية



المصدر: حسابات المؤلفين من تقرير البنك الدولي للآفاق الاقتصادية العالمية وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر لشهر أبريل/نيسان 2022

ملاحظات: تنبؤات النمو في يناير/كانون الثاني 2022 من عدد يناير/كانون الثاني 2022 لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، باستثناء مصر التي يستخدم بشأنها عدد يونيو/حزيران 2021 من الآفاق الاقتصادية العالمية لعام 2022 بسبب اعتبارات السنة المالية (يوليو/تموز إلى يونيو/حزيران). ومصر هي البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يقدم إجمالي الناتج المحلي للسنة المالية بدلا من السنة التقويمية. ويتم الحصول على توقعات النمو المعدلة بإضافة أخطاء التنبؤات المتوقعة إلى تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي في عدد يناير/كانون الثاني 2022 من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية. في اللوحة أ، يتم تطبيق أخطاء التنبؤ المتوقعة لعام 2019. في اللوحة ب، يتم تطبيق أخطاء التنبؤ المتوقعة لعام 2020. في اللوحة ج، يتم تطبيق أخطاء التنبؤ الوسيطة للفترة 2010-2020. وتحسب الفترات الزمنية باستخدام أخطاء التنبؤ المطلقة المتوقعة في العينة لعامي 2019 (اللوحة أ) و2020 (اللوحة ب) وخطأ التنبؤ المطلق الوسيط في الفترة 2010-2020. ويتم إضافة أخطاء التنبؤ المطلقة المتوقعة وطرحها من تنبؤات النمو في عدد يناير/كانون الثاني 2022 من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية للحصول على الحددين الأعلى والأدنى للفواصل الزمنية. والانحدارات الأساسية لخطأ التنبؤ المتوقع هي نفسها كما هو الحال في الفصل الثاني مع تضمين متغير صوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولا تتغير النتائج مع إدراج أو استبعاد المتغير الصوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والبلدان المستبعدة من هذه الأرقام مستبعدة أيضا من تحليل الانحدار. ولا تتوفر في الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات عن صدمات صادرات السلع الأولية. بيانات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) غير متاحة لجيبوتي. ولا توجد تنبؤات للنمو في عدد يناير/كانون الثاني من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية للعامين 2019 و2020 بالنسبة لليبيا وسوريا واليمن. وتشمل العينة مجموعة غير متوازنة من البلدان. عدد الملاحظات في 2020-2010 لكل بلد: 11 بالنسبة للجزائر ومصر وإيران والمغرب وتونس؛ 10 للعراق؛ 6 لجيبوتي وعمان والضفة الغربية وقطاع غزة والسعودية؛ و4 للإمارات والبحرين والكويت وقطر. استبعد كل من لبنان وليبيا وسوريا واليمن من هذا الشكل بسبب عدم وجود تنبؤات للنمو لعام 2022.

29 التعديل باستخدام أخطاء التنبؤ التاريخية الوسيطة (أو أي) أخطاء تاريخية في التنبؤات يمتاز بأنه لا تقيد متطلبات البيانات لنموذج الانحدار الذي يتضمن العديد من المتغيرات المشتركة. ولا يُستخدم سوى المعلومات عن حجم أخطاء التنبؤ واتجاهها. ومن ناحية أخرى، من الصعب فهم ما وراء خطأ التنبؤ غير المشروط في بلد ما من الماضي.

30 يمكن الاطلاع على نتائج عملية مماثلة باستخدام المئين الخامس والسبعين لأخطاء التنبؤات بين عامي 2010 و2020 عند الطلب. وتقترَب النتائج من سيناريو عام 2020 في اللوحة ب.



وستتوقف حدود عدم اليقين والتفاوت في تنبؤات النمو لعام 2022 إلى حد كبير على ما إذا كان عام 2022 يبدو هادئاً أم عاماً غير نمطي يتضمن صدمة كبيرة غير متوقعة. ولا غرابة في أن تشير المقارنة بين اللوحة أ واللوحة ب إلى أن الفترات الزمنية لتنبؤات النمو عام 2022 عن السنة غير النمطية 2020 أكبر بكثير من فترات في عام 2019 الذي اتسم بالهدوء. علاوة على ذلك، فإن توقعات النمو المعدلة لعام 2022 استناداً إلى أخطاء متوقعة في التنبؤات أكثر تشاؤماً في سيناريو السنة غير العادية مقارنة بالسنة الهادئة. ففي سيناريو السنة غير العادية المعروضة في اللوحة ب بالشكل 2-3، تظهر تنبؤات النمو في يناير/كانون الثاني في منطقة إيجابية، محجوبة بفترة تنبؤات كبيرة تنقلب إلى منطقة سلبية بمجرد تعديل معدلات النمو بأخطاء التنبؤات المتوقعة. وتعرض اللوحة ج السيناريو الذي يظهر فيه عام 2022 كسنة نموذجية خلال الفترة 2010-2020. وفي هذه الحالة، يكون النمو الوسيط المعدل أقرب إلى السيناريو أ لكنه منحاز للأعلى أكثر منه، وإن كان سيظهر أقل بكثير من السيناريو ب.<sup>31</sup>

وتعرض تنبؤات النمو الحالية التي نوقشت في الفصل الأول في جميع اللوحات الثلاث للشكل 2-3. وهي في حدود فترات عدم اليقين إلى حد كبير. وتقدم المقارنات بين تنبؤات النمو في أبريل/نيسان وتنبؤات النمو في يناير/كانون الثاني 2022 مؤشراً مبكراً على الكيفية المتوقعة لتشكيل حرب أوكرانيا آفاق النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن المتوقع أن تكون لحرب أوكرانيا آثار غير متجانسة في جميع أنحاء المنطقة. فبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة، فإن تنبؤات النمو الحالية أعلى من تنبؤات يناير/كانون الثاني. وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، تم تعديل تنبؤات النمو بالخفض بدرجة طفيفة في التنبؤات الحالية مقارنة بتنبؤات يناير/كانون الثاني.

وفي الختام، ثمة قدر كبير من عدم اليقين في تنبؤات النمو، لا سيما في السنوات غير العادية، وقد لا تكون الأخطاء التاريخية في التنبؤات قادرة على تقديم مؤشرات دقيقة على التعديلات الخاصة بالتنبؤات الحالية والمستقبلية. ومما لا شك فيه أن ظهور أحداث غير متوقعة في السابق لها عواقب اقتصادية كبيرة سيستمر في تشكيل التنبؤات الاقتصادية بشأن المستقبل. ولا يمكن لجهات التنبؤ، بغض النظر عن انتماءاتها المؤسسية أو عما تتمتع به من مواهب، أن تتنبأ بما لا يمكن التنبؤ به. غير أن الأخطاء المنهجية التي لوحظت تاريخياً في التنبؤ بالنمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشير إلى أهمية إتاحة البيانات الاقتصادية للجمهور في الوقت الحقيقي. أما حدود معدلات النمو المعدلة الواردة في الفصل، فهي أضيق مع تحسن شفافية البيانات (مع ثبات كل شيء آخر). ودائماً ما ستخلق التحديات المتواصلة في المنطقة والتي تسهم في التقلبات بيئة حافلة بالتحديات أمام جهات التنبؤ. لكن إمكانية الحصول على بيانات موثوقة يمكن أن تكون خطوة رئيسية تؤدي إلى تحسين التوقعات وسط التحديات المستمرة. ببساطة، فإن التنبؤات المستندة إلى معلومات موثوقة ومُحكمة التوقيت تكون في العادة أكثر دقة وأقل تفاوتاً. وهذا تحدٍ يمكن التغلب عليه بتكلفة مالية محدودة، ويستحق الجهد.

31 تم أيضاً النظر في تعديل النمو استناداً إلى المئين الخامس والسبعين فيما يتعلق بالأخطاء المتوقعة بين عامي 2010 و2020. ويظهر معدل النمو المئيني الخامس والسبعين تعديلاً بالخفض أكثر من السيناريو أ (2019) وهو أقرب إلى حد ما من السيناريو ب.

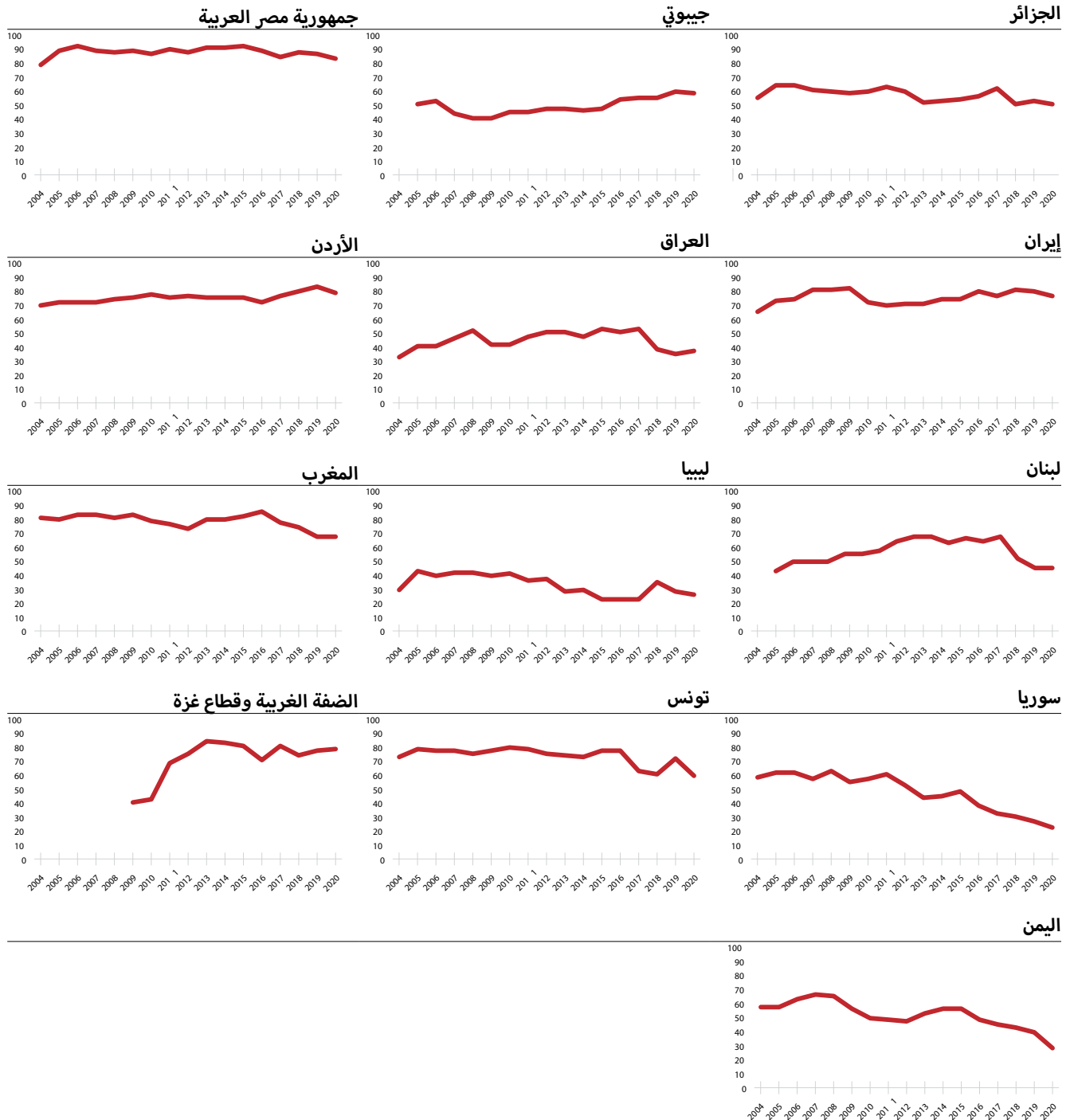
- An, Zidong, Umberto Collodel, and Prakash Loungani. 2021. "When (where and why) Forecasters Get It Wrong?" Mimeo.
- An, Zidong, Joao Tovar Jalles, and Prakash Loungani. 2018. "How Well Do Economists Forecast Recessions." *IMF Working Paper WP/18/29*.
- Al Rasasi, Moayad, and Waheed Banafea. 2015. "The Effects of Oil Shocks on the Saudi Arabian Economy." *The Journal of Energy and Development*, 41, 31-45.
- Arezki, Rabah and Markus Brückner. 2014. "Effects of International Food Price Shocks on Political Institutions in Low-Income Countries: Evidence from an International Food Net-Export Price Index" *World Development* 61: 142-153.
- Arezki, Rabah, Daniel Lederman, Nelly El-Mallakh, Asif Mohammed Islam, Amani Abou Harb, Ha Ming Nguyen, and Marwane Zouaidi. 2020. *How Transparency Can Help the Middle East and North Africa*. Middle East and North Africa Economic Monitor (April), Washington, DC: World Bank.
- Beaudry, Paul and Tim Willems. 2022. "On the Macroeconomic Consequences of Over-Optimism." *American Economic Journal: Macroeconomics*, 14(1): 38-59.
- Bachmann, Rudiger, and Steffen Elstner. 2015. "Firm Optimism and Pessimism." *European Economic Review*, 79: 297-325.
- Ball, Carolyn. 2009. "What is Transparency?" *Public Integrity*, 11(4): 293-308.
- Beaudry, Paul, and Tim Willems. 2022. "On the Macroeconomic Consequences of Over-Optimism." *American Economic Journal: Macroeconomics*, 14(1): 38-59.
- Beckman, Steven R. 1992. "The Sources of Forecast Errors." *Journal of Economic Behavior and Organization*, 19: 237-244.
- Belhaj, Ferid. 2022. "Compounded stress: The impact of the war in Ukraine on the Middle East and North Africa," Blog on the Middle East Institute website. March 7. Washington DC. <https://www.mei.edu/publications/compounded-stress-impact-war-ukraine-middle-east-and-north-africa>.
- Bellemare, Marc. 2015. "Rising Food Prices, Food Price Volatility, and Social Unrest." *American Journal of Agricultural Economics*, 97: 1-21.
- Blanchard, Olivier J., and Daniel Leigh. 2013. "Growth Forecast Errors and Fiscal Multipliers." *American Economic Review*, 103(3): 117-20.
- Brown, Bryan W. and Shlomo Maital. 1981. "What do Economists Know? An Empirical study of Experts' Expectations." *Econometrica*, 49(2): 491-504.
- Campbell, S., and Sharpe, S. 2009. "Anchoring Bias in Consensus Forecasts and Its Effect on Market Prices." *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 44(2): 369-390.
- Cevik, Serhan and Katerina Teksoz. 2013. "Hitchhiker's Guide to Inflation in Libya." IMF Working Paper 1378.
- Clements, M. P. and Galvão, A. B. 2017. "Predicting early data revisions to US GDP and the effects of releases on equity markets." *Journal of Business & Economic Statistics*, 35(3): 389-406.
- Devadas, Sharmila, Ibrahim Elbadawi, and Norman V. Loayza. 2021. "Growth in Syria: Loses from the War and Potential Recovery in the Aftermath." *Middle East Development Journal*, 13(2): 215-244. <https://doi.org/10.1080/17938120.2021.1930829>.
- Devarajan, Shantayanan. 2013. "Africa's Statistical Tragedy." *Review of Income and Wealth*, 59 (Special Issue): 9-15.

- Easaw, Joshy, and Roberto Golinelli. 2021. "Professionals Inflation Forecasts: The Two Dimensions of Forecaster Inattentiveness." *Oxford Economic Papers* gpab012. <https://doi.org/10.1093/oep/gpab012>
- Eicher, Theo S., David J. Kuenzel, Chris Papageorgiou, and Charis Chistofides. 2019. "Forecasts in Times of Crises." *International Journal of Forecasting* 36:1143-1159.
- Ekhatior-Mobayode, Uche Eseosa, and Johannes Hoogeveen. 2021. Microdata Collection and Openness in the Middle East and North Africa (MENA). August 24. <https://doi.org/10.5281/zenodo.5241685>
- Fabo, Brian, Martina Jancokova, Elisabeth Kempf, and Lubos Pastor. 2020. "Fifty Shades of QE: Conflicts of Interest in Economic Research." NBER Working Paper Series No. 27849.
- Finel, Bernard I., and Kristin M. Lord. 1999. "The Surprising Logic of Transparency." *International Studies Quarterly* 43, no. 2:315-339.
- Flores, Julia Estefania, David Furceri, Siddharth Kothari, and Jonathan D. Ostry. 2021. "Worse Than You Think: Public Debt Forecast Errors in Advanced and Developing Economies." CEPR Discussion Paper No. DP16108.
- Gatti, Roberta, Daniel Lederman, Rachel Yuting Fan, Arian Hatefi, Ha Nguyen, Anja Sautmann, Joseph Martin Sax, and Christina A. Wood. 2021. *Overconfident: How Economic and Health Fault Lines Left the Middle East and North Africa Ill-Prepared to Face COVID-19*. MENA Economic Update. Washington, DC: World Bank. October.
- Genberg, Hans, and Andrew Martinez. 2014. "User Perspectives on IMF Forecasts: Survey Methodology and Results." Independent Evaluation Office (IEO) Background Document BD/14/01. Washington, DC: International Monetary Fund.
- Genberg, Hans, Andrew Martinez, and Michael Salemi. 2014. "The IMF/WEO Forecast Process." Independent Evaluation Office (IEO) Background Paper BP/14/03. Washington, DC: International Monetary Fund.
- Gentilini, Ugo, Mohamed Bubaker Alsafi Almenfi, John D. Blomquist, Pamela Dale, Luciana De La Flor Giuffra, Vyjayanti Tharmaratnam Desai, Maria Belen Fontenez, Guillermo Alfonso Galicia Rabadan, Veronica Lopez, Ana Georgina Marin Espinosa, Harish Natarajan, David Locke Newhouse, Robert J. Palacios, Ana Patricia Quiroz, Claudia P. Rodriguez Alas, Gayatri Sabharwal, Michael Weber. 2021. "Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real-Time Review of Country Measures." *COVID-19 Living Paper*. Washington, D.C.: World Bank Group.
- Gruss, Bertrand and Suhaib Kebhaj, 2019. "Commodity Terms of Trade: A New Database," IMF Working Papers 2019/021, International Monetary Fund.
- Griffin, John M. and Dragon Yongjun Tang. 2012. "Did subjectivity play a role in CDO credit ratings?" *Journal of Finance*, 67(4): 1293-1328.
- Ho, Giang and Paolo Mauro. 2016. "Growth – Now and Forever?" *IMF Economic Review* 64(3): 526-547.
- Hong, Harrison and Marcin Kacperczyk. 2010. "Competition and bias." *Quarterly Journal of Economics*, 125(4): 1683-1725.
- Hoogeveen, Johannes, and Gladys Lopez-Acevedo. 2021. *Distributional Impacts of COVID-19 in the Middle East and North Africa Region*. Washington, DC: World Bank.
- Hubbard, Ben. 2021. *Collapse: Inside Lebanon's Worst Economic Meltdown in More Than a Century*, New York Times, published August 4, 2021, Updated Oct 10, 2021.
- Ianchovichina, Elena and Maros Ivanic. 2016. "Economic Effects of the Syrian War and the Spread of the Islamic State on the Levant," *The World Economy* 39(10): 1584-1627.
- Islam, Asif Mohammed and Daniel Lederman. 2020. "Data Transparency and Long-Run Growth." Policy Research Working Paper No. 9493. Washington, DC: World Bank.

- Jochem, Torsten and Florian S. Peter. 2017. "Optimism Propagation." <https://www.aeaweb.org/conference/2018/preliminary/paper/bR43inf7>.
- Keane, Michael P. and David E. Runkle. 1990. "Testing the Rationality of Price Forecasts: New Evidence from Panel Data." *American Economic Review*, 80(4): 714-735.
- Kubota, Megumi and Albert Zeufack. 2020. "Assessing the Returns on Investment in Data Openness and Transparency." Policy Research Working Paper No. 9139. Washington, DC: World Bank.
- Lawson, Fred H. 1985. "Social Origins of Inflation in Contemporary Egypt." *Arab Studies Quarterly*, 7(1), 36-57.
- Lederman, Daniel and Guido Porto. 2016. "The Price Is Not Always Right: On the Impacts of Commodity Prices on Households (and Countries)" *The World Bank Research Observer*, Volume 31 (1), pp 168-197.
- Loungani, Prakash, Herman Stekler and Natalia Tamirisa. 2013. "Information Rigidity in Growth Forecasts." *International Journal of Forecasting*, 29: 605-621.
- Loungani, Prakash. 2001. "How accurate are private sector forecasts? Cross-country evidence from consensus forecasts of output growth." *International Journal of Forecasting*, 17(3): 419-432.
- Malmendier, Ulrike and Devin Shanthikumar. 2007. "Are small investors naive about incentives?" *Journal of Financial Economics*, 85(2): 457-489.
- Mathis, Jerome, James McAndrews, and Jean-Charles Rochet. 2009. "Rating the Raters: Are Reputation Concerns Powerful Enough to Discipline Rating Agencies?" *Journal of Monetary Economics*, 56(5): 657-674.
- Mitchell, Ronald B. 1998. "Sources of Transparency: Information Systems in International Regimes." *International Studies Quarterly*, 42(1): 109-130.
- Morikawa, Masayuki. 2020. "Uncertainty in Long-term Macroeconomic Forecasts: Ex post Evaluation of Forecasts by Economics Researchers." *The Quarterly Review of Economics and Finance*. <https://doi.org/10.1016/j.qref.2020.10.017>.
- Muth, John F. 1961. "Rational Expectations and the Theory of Price Movements." *Econometrica*, 29(3): 315-335.
- Novta, Natalija and Evgenia Pugacheva. 2021. "The Macroeconomic Costs of Conflict." *Journal of Macroeconomics*, 68(103286). <https://doi.org/10.1016/j.jmacro.2021.103286>.
- Nordhaus, William D. 1987. "Forecasting Efficiency: Concepts and Applications." *The Review of Economics and Statistics*, 69(4): 667-674.
- Pigou, Arthur. 1927. *Industrial Fluctuations*. London: MacMillan.
- Sandefur, Justin and Arvind Subramanian. 2020. "The IMF's Growth Forecasts for Poor Countries Don't Match its COVID Narrative." CGDEV Working Paper No. 533.
- Timiraos, Nick (2022) "Powell Says Fed Will Consider More-Aggressive Interest-Rate Increases to Reduce Inflation" *The Wall Street Journal*, March 21, 2022.
- Vohra, Anchal. 2021. Nobody Knows What Lebanon's Currency Is Worth Anymore. *Foreign Policy*, April 5, 2021.
- World Bank. 2020. *Building for Peace: Reconstruction for Security, Equity, and Sustainable Peace in MENA*. Washington, DC.
- World Bank. 2021. Lebanon Economic Monitor, Spring 2021: Lebanon Sinking (to the Top 3). Global Practice for Macroeconomics, Trade & Investment Middle East and North Africa Region. Spring 2021. <http://documents.worldbank.org/curated/en/394741622469174252/pdf/Lebanon-Economic-Monitor-Lebanon-Sinking-to-the-Top-3.pdf>.
- World Bank. 2022a. COVID-19 High-Frequency Monitoring Dashboard." The World Bank Group. Washington, DC.
- World Bank. 2022b. MENA Crisis Tracker. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/a32a611d09ad47947f154d81c635b658-0280032022/original/MENA-Crisis-Tracker-2-7-2022.pdf>.

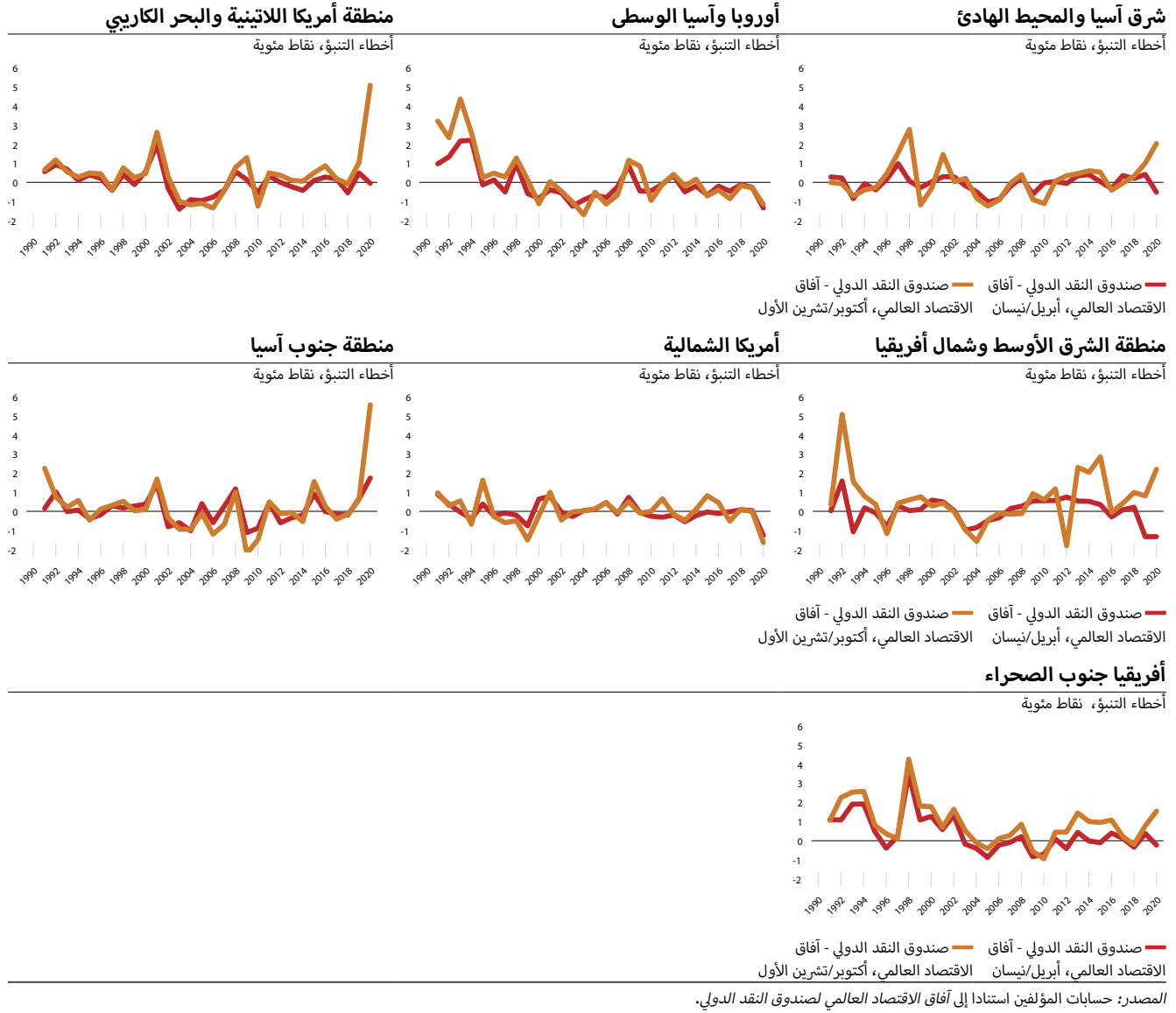
الملحق 1-2 التعريفات وجداول الانحدار والأشكال

الشكل X1. مؤشر القدرات الإحصائية بمرور الوقت حسب بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

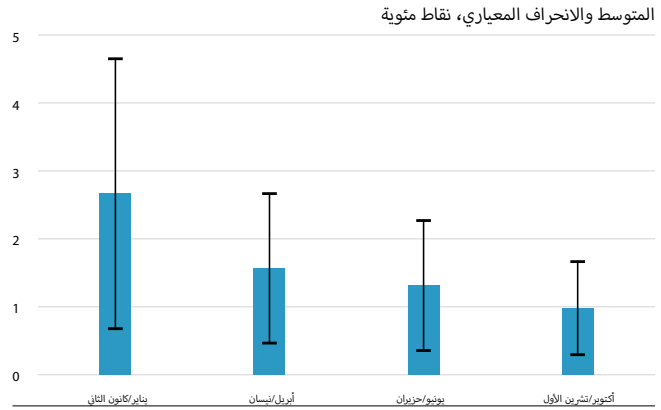


المصدر: البنك الدولي، مؤشر القدرات الإحصائية.

الشكل X2. أخطاء التنبؤات الإقليمية طويلة الأجل



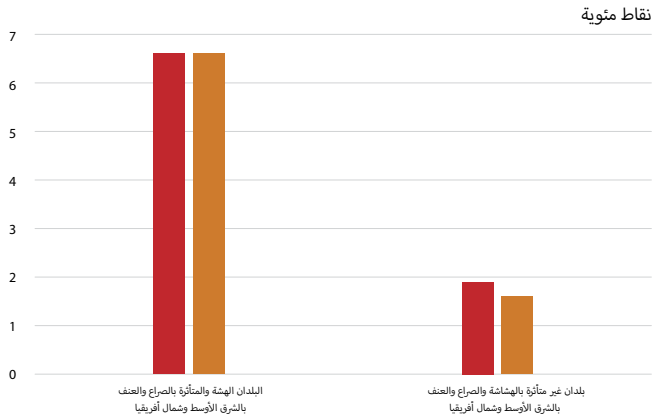
### الشكل X3. أخطاء التنبؤ المطلقة حسب الشهر



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي. ملاحظات: أخطاء التنبؤ من تنبؤات يناير/كانون الثاني وأبريل/نيسان ويونيو/حزيران وأكتوبر/تشرين الأول من 2010 إلى 2020. ويحدد تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي العينة المكونة من 125 بلداً. يتم تعريف الحد الأعلى على أنه نصف انحراف معياري فوق المتوسط بينما يُعرّف الحد الأدنى بأنه نصف انحراف معياري تحت المتوسط.

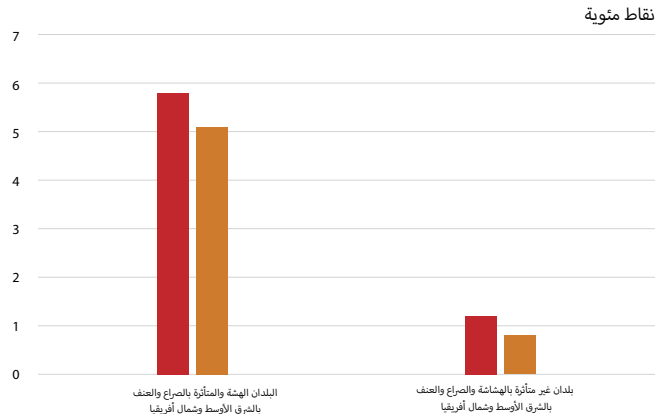
### الشكل X4. أخطاء تنبؤات النمو في يناير/كانون الثاني بالنسبة للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراع والعنف مقارنة بالبلدان غير المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اللوحة (ب). عدم الدقة: أخطاء التنبؤ المطلقة (2010-2019)



صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي (نقاط مئوية) البنك الدولي - الآفاق الاقتصادية العالمية (نقاط مئوية)

اللوحة (أ). التفاؤل: أخطاء التنبؤ (2010-2019)



صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي (نقاط مئوية) البنك الدولي - الآفاق الاقتصادية العالمية (نقاط مئوية)

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، والآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي.

الجدول X1. محددات أخطاء التنبؤات المطلقة للنمو

مع تقلبات النمو			مع المتغير الصوري للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتفاعل مع مؤشر القدرات الإحصائية			نموذج الأساس			Y = القيمة المطلقة لأخطاء التنبؤ
Consensus/ Focus Economics (2020-2015)	صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي (2020-2010)	البنك الدولي - الآفاق الاقتصادية العالمية (2020-2010)	Consensus/ Focus Economics (2020-2015)	صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي (2020-2010)	البنك الدولي - الآفاق الاقتصادية العالمية (2020-2010)	Consensus/ Focus Economics (2020-2015)	صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي (2020-2010)	البنك الدولي - الآفاق الاقتصادية العالمية (2020-2010)	
(9)	(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
2.447-	***1.697-	**1.493-	0.550	**1.231-	*0.962-	2.550-	**2.580-	*2.348-	لوغاريتم مؤشر القدرات الإحصائية (متخلف)
(1.741)	(0.555)	(0.617)	(0.823)	(0.526)	(0.577)	(1.829)	(1.148)	(1.277)	
			***38.411	**51.995	*54.242				متغير صوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
			(13.321)	(25.373)	(30.404)				منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا *
			***8.790-	**12.127-	*12.691-				لوغاريتم مؤشر القدرات الإحصائية (متخلف)
			(3.097)	(5.945)	(7.138)				
***0.284	***0.409	***0.396							تقلب النمو (متخلف)
(0.079)	(0.114)	(0.144)							
0.237-	0.127	0.142	0.160-	0.133	0.142	0.166-	0.310	0.318	لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (متخلف)
(0.358)	(0.113)	(0.099)	(0.318)	(0.139)	(0.123)	(0.434)	(0.207)	(0.206)	
6.948	1.301	1.156-	2.250	0.210	2.470-	9.420	4.793	2.222	القيمة المطلقة لأسعار السلع التصديرية
(10.376)	(4.833)	(4.049)	(8.734)	(5.335)	(6.235)	(9.931)	(5.286)	(4.650)	
0.156	0.094-	0.082	0.229	0.069-	0.095	0.617	0.295	0.458	متغير صوري لصادرات الصراعات الداخلية
(0.395)	(0.224)	(0.198)	(0.366)	(0.250)	(0.203)	(0.419)	(0.355)	(0.336)	
0.130-	0.087-	*0.111-	*0.198-	***0.179-	***0.200-	**0.244-	**0.149-	***0.171-	لوغاريتم إجمالي عدد السكان (متخلف)
(0.098)	(0.060)	(0.056)	(0.099)	(0.061)	(0.051)	(0.109)	(0.067)	(0.059)	
**0.630-	*0.325-	0.179-	**0.655-	**0.378-	0.238-	***0.749-	*0.329-	0.183-	متغير صوري للطفرة = 1 إذا كان فوق النمو الوسيط (متخلف)
(0.241)	(0.171)	(0.197)	(0.249)	(0.161)	(0.186)	(0.262)	(0.168)	(0.181)	
**15.722	***8.795	***7.712	3.985	***9.541	***8.142	**18.201	***13.169	***11.943	ثابت
(7.123)	(2.131)	(2.114)	(2.801)	(2.529)	(2.343)	(8.428)	(3.796)	(3.973)	
326	1,242	1,242	326	1,242	1,242	326	1,242	1,242	عدد الملاحظات
0.495	0.390	0.412	0.519	0.355	0.385	0.481	0.313	0.341	الجذر التربيعي
0.476	0.381	0.403	0.499	0.346	0.376	0.463	0.304	0.333	الجذر التربيعي المعدل
56	126	126	56	126	126	56	126	126	عدد البلدان

المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى تقرير Consensus/Focus Economics، وآفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، والآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي. ملاحظات: مستوى الدلالة الإحصائية 0.01؛ \*\*\*، 0.05 - 0.1؛ \*\*، 0.1 - 0.5؛ \*، الأخطاء المعيارية القوية مجمعة على المستوى القطري. الانحدارات تشمل آثارا ثابتة للسنة. السنة المرجعية 2015. تشير "عينات" الأعمدة (1) و(4) و(7) إلى عينة تنبؤات الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي في يناير/كانون الثاني من عام 2010 إلى 2020، وتغطي 126 بلدا. وتستخدم هذه العينة المشتركة لتحديد الأعمدة (2) و(5) و(8) بالنسبة لتنبؤات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي في يناير/كانون الثاني من عام 2010 إلى 2020. تشير عينات الأعمدة (3) و(6) و(9) إلى تنبؤات Consensus في يناير/كانون الثاني وتنبؤات Focus Economics في يناير/كانون الثاني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من 2015 إلى 2020، وتغطي 56 بلدا، وليس من الضروري أن تكون عينة مشتركة مع الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي وآفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي. تشمل جميع الانحدارات الآثار الثابتة للسنة. لوغاريتم مؤشر القدرات الإحصائية (متخلف) هو اللوغاريتم المتخلف لمؤشر القدرات الإحصائية، المتغير الصوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو متغير صوري يساوي 1 عندما يقع البلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا \* لوغاريتم مؤشر القدرات الإحصائية (متخلف) هو المتغير الصوري للمنطقة واللوغاريتم المتخلف لمؤشر القدرات الإحصائية، تقلب النمو (متخلف) هي الانحراف المعياري المتحرك المتخلف لمدة 10 سنوات لمعدلات النمو المحققة، لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (متخلف) هو اللوغاريتم المتأخر لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010، القيمة المطلقة لصادرات السلع الأولية التصديرية هي متغير يسجل كلا من التعرض لصادرات السلع الأولية وتقلبات الأسعار الدولية، الصراعات الداخلية هي متغير صوري لأزواج السنة-البلد للصراع الداخلي - كما هو محدد باستخدام مجموعة بيانات UCDDP-Prio، لوغاريتم إجمالي عدد السكان (متخلف)، والمتغير الصوري للطفرة يساوي 1 إذا كان فوق النمو الوسيط (متخلف) متغيرا صوريا متأخرا بالنسبة للطفرة الاقتصادية إذا كان النمو أكبر أو مساويا للنمو الوسيط السابق خلال 10 سنوات.



مراجعة الحقائق: تنبؤات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أوقات عدم اليقين

الجدول X2. محددات أخطاء التنبؤ

مع تقلبات النمو			مع المتغير الصوري للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتفاعل مع مؤشر القدرات الإحصائية			نموذج الأساس			Y = القيمة المطلقة لأخطاء التنبؤ
Consensus/ Focus Economics (2020-2015)	صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي (2020-2010)	البنك الدولي - الآفاق الاقتصادية العالمية (2020-2010)	Consensus/ Focus Economics (2020-2015)	صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي (2020-2010)	البنك الدولي - الآفاق الاقتصادية العالمية (2020-2010)	Consensus/ Focus Economics (2020-2015)	صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي (2020-2010)	البنك الدولي - الآفاق الاقتصادية العالمية (2020-2010)	
(9)	(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
2.486-	***2.529-	***2.425-	1.023	***1.891-	***1.857-	2.672-	***3.410-	***3.310-	لوغاريتم مؤشر القدرات الإحصائية (متخلف)
(1.933)	(0.698)	(0.708)	(0.860)	(0.671)	(0.680)	(2.035)	(1.181)	(1.259)	
			***41.722	*50.095	49.219				متغير صوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
			(14.359)	(25.459)	(31.500)				منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا *
			***9.582-	*11.551-	11.414-				لوغاريتم مؤشر القدرات الإحصائية (متخلف)
			(3.291)	(5.962)	(7.380)				
*0.216	**0.356	**0.357							تقلب النمو (متخلف)
(0.113)	(0.139)	(0.159)							
0.431-	0.144	0.164	0.419-	0.097	0.137	0.362-	0.324	*0.346	لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (متخلف)
(0.434)	(0.125)	(0.120)	(0.350)	(0.137)	(0.130)	(0.465)	(0.201)	(0.201)	
5.597-	2.258	4.934	2.715-	4.980	*7.565	6.220-	2.734	5.412	القيمة المطلقة لأسعار السلع التصديرية
(9.537)	(4.982)	(3.363)	(9.453)	(4.025)	(3.928)	(9.256)	(4.481)	(3.444)	
0.030-	0.124-	0.035-	0.147-	0.194-	0.069-	0.347	0.229	0.320	متغير صوري لخدمات الصراعات الداخلية
(0.488)	(0.263)	(0.248)	(0.470)	(0.263)	(0.241)	(0.549)	(0.364)	(0.342)	
0.097-	0.065-	0.062-	0.133-	***0.159-	***0.151-	0.184-	*0.113-	**0.111-	لوغاريتم إجمالي عدد السكان (متخلف)
(0.105)	(0.062)	(0.059)	(0.112)	(0.059)	(0.047)	(0.120)	(0.060)	(0.050)	
0.578-	***0.515-	0.187-	0.570-	***0.551-	0.229-	*0.671-	***0.526-	0.198-	متغير صوري للطفرة = 1 إذا كان فوق النمو الوسيط (متخلف)
(0.350)	(0.191)	(0.213)	(0.359)	(0.187)	(0.211)	(0.378)	(0.194)	(0.207)	
*16.613	***11.676	***10.078	2.431	***11.991	***10.464	*18.889	***15.810	***14.230	ثابت
(8.707)	(2.531)	(2.433)	(3.569)	(2.597)	(2.493)	(10.188)	(3.770)	(3.912)	
326	1,242	1,242	326	1,242	1,242	326	1,242	1,242	عدد الملاحظات
0.492	0.403	0.426	0.522	0.393	0.412	0.485	0.359	0.381	الجذر التربيعي
0.473	0.395	0.418	0.502	0.384	0.403	0.467	0.351	0.373	الجذر التربيعي المعدل
56	126	126	56	126	126	56	126	126	عدد البلدان

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى تقرير Consensus/Focus Economics، وآفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، والآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي.

ملاحظات: مستوى الدلالة الإحصائية 0.01 - \*\*\*\*، 0.05 - \*\*، 0.1 - \*، الأخطاء المعيارية القوية مجمعة على المستوى القطري. الانحدارات تشمل آثاراً ثابتة للسنة، السنة المرجعية 2015. تشير "عينات" الأعمدة (1) و(4) و(7) إلى عينة تنبؤات الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي في يناير/كانون الثاني من 2010 إلى 2020، وتغطي 126 بلداً. وتستخدم هذه العينة الشائعة لتحديد الأعمدة (2) و(5) و(8) بالنسبة لتنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في يناير/كانون الثاني لصندوق النقد الدولي من 2010 إلى 2020. تشير عينات الأعمدة (3) و(6) و(9) إلى تنبؤات Consensus في يناير/كانون الثاني وتنبؤات Focus Economics في يناير/كانون الثاني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من 2015 إلى 2020، وتغطي 56 بلداً، وليس من الضروري أن تكون عينة مشتركة مع الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي، وآفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي. تشمل جميع الانحدارات الآثار الثابتة للسنة. لوغاريتم مؤشر القدرات الإحصائية (متخلف) هو اللوغاريتم المتخلف لمؤشر القدرات الإحصائية (البنك الدولي)، والمتغير الصوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو متغير صوري يساوي 1 عندما يقع البلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا \* لوغاريتم مؤشر القدرات الإحصائية (متخلف) هو التفاعل بين المتغير الصوري للمنطقة واللوغاريتم المتخلف لمؤشر القدرات الإحصائية، تقلبات النمو (متخلف) هي الانحراف المعياري المتحرك المتخلف لمدة 10 سنوات لمعدلات النمو المحققة، لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (متخلف) هو اللوغاريتم المتخلف لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010، القيمة المطلقة لخدمات أسعار السلع الأولية التصديرية هي متغير يسجل كلا من التعرض لصادرات السلع الأولية وتقلبات الأسعار الدولية، الصراعات الداخلية هي متغير صوري لأزواج السنة-البلد للصراع الداخلي - كما هو محدد باستخدام مجموعة بيانات UCDP-Prio، لوغاريتم إجمالي عدد السكان (متخلف)، والمتغير الصوري للطفرة يساوي 1 إذا كان فوق النمو الوسيط (متخلف) متغيراً صورياً متأخراً بالنسبة للطفرة الاقتصادية إذا كان النمو أكبر أو مساوياً للنمو الوسيط السابق خلال 10 سنوات.

## الجدول X3. المؤشرات الفرعية لمؤشر القدرات الإحصائية بوصفها مؤشرات انحدارية لأخطاء التنبؤ

أخطاء التنبؤ	القيمة المطلقة لأخطاء التنبؤ	Y = متغير الناتج
البنك الدولي - الآفاق الاقتصادية العالمية (2010-2020)		
(2)	(1)	
0.380-	0.461-	لوغاريتم مؤشر القدرات الإحصائية: إجمالي الناتج المحلي المباشر (متخلف)
(0.328)	(0.303)	
0.266-	0.050-	لوغاريتم مؤشر القدرات الإحصائية: إجمالي الناتج المحلي غير المباشر (متخلف)
(0.284)	(0.241)	
***2.026-	*1.104-	لوغاريتم مؤشر القدرات الإحصائية: منظومات أخرى للبيانات (متخلف)
(0.744)	(0.647)	
**0.354	***0.396	تقلب النمو (متخلف)
(0.160)	(0.144)	
0.163	0.169	لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (متخلف)
(0.134)	(0.119)	
	1.355-	القيمة المطلقة لأسعار السلع التصديرية
	(4.003)	
4.737		صددمات أسعار السلع التصديرية
(3.294)		
0.058-	0.076	متغير صوري لصددمات الصراعات الداخلية
(0.248)	(0.197)	
0.053-	*0.097-	لوغاريتم إجمالي عدد السكان (متخلف)
(0.058)	(0.056)	
0.181-	0.187-	متغير صوري للطفرة = 1 إذا كان فوق النمو الوسيط (متخلف)
(0.216)	(0.198)	
1.284-	0.326	ثابت
(2.001)	(1.864)	
1,240	1,240	عدد الملاحظات
0.427	0.414	الجذر التربيعي
0.418	0.404	الجذر التربيعي المعدل
		عدد البلدان

126

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي. ملاحظات: مستوى الدلالة الإحصائية 0.01 - 0.05; \*\*, \* - 0.1. الأخطاء المعيارية القوية مجمعة على المستوى القطري. وتشمل الانحدارات الآثار الثابتة للسنة، والسنة المرجعية هي 2015. وتستخدم عينة الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي للفترة 2010-2020 في أخطاء تنبؤات النمو المطلقة وأخطاء التنبؤ. إجمالي الناتج المحلي المباشر يشير إلى المؤشرات الفرعية لمؤشر القدرات الإحصائية والتي ترصد بشكل مباشر جودة وتواتر أرقام إجمالي الناتج المحلي، مع تسجيل الإنتاج أو استغلال القدرات (الجانب الحقيقي من الاقتصاد). إجمالي الناتج المحلي غير المباشر يشير إلى المتغيرات التي لها تأثير غير مباشر على حساب أرقام إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي ترتبط بإطار الاقتصاد. المنظومة الأخرى للبيانات تشير إلى المؤشرات العامة لمنظومة البيانات. تشمل جميع الانحدارات الآثار الثابتة للسنة. تقلب النمو (متخلف) هو الانحراف المعياري المتخلف لمدة 10 سنوات لمعدلات النمو المحققة، لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (متخلف) هو اللوغاريتم المتخلف لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010، القيمة المطلقة لصددمات أسعار السلع الأولية التصديرية هي متغير يسجل كلا من التعرض للسلع الأولية التصديرية وتقلبات الأسعار العالمية، الصراعات الداخلية هي متغير صوري لأزواج البلد-السنة للصراع الداخلي - كما هو محدد باستخدام مجموعة بيانات UCDP-Prio، لوغاريتم إجمالي عدد السكان (متخلف)، والمتغير الصوري للطفرة يساوي 1 إذا كان فوق النمو الوسيط (متخلف) متغيراً صورياً متأخراً بالنسبة للطفرة الاقتصادية إذا كان النمو أكبر من أو يساوي النمو الوسيط السابق خلال 10 سنوات.

مراجعة الحقائق: تنبؤات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أوقات عدم اليقين

الجدول X4. مؤشر الأداء الإحصائي وأخطاء تنبؤات النمو

مع تقلب النمو		نموذج الأساس		Y = متغير الناتج
أخطاء التنبؤ المطلقة	أخطاء التنبؤ	أخطاء التنبؤ المطلقة	أخطاء التنبؤ	
البنك الدولي - الآفاق الاقتصادية العالمية (2016-2019)				
(4)	(3)	(2)	(1)	
0.878-	*2.082-	0.929-	*2.106-	لوغاريتم مؤشر الأداء الاقتصادي (متخلف)
(1.160)	(1.135)	(1.142)	(1.090)	
0.123	0.020			تقلب النمو (متخلف)
(0.084)	(0.107)			
**0.383	***0.540	*0.372	***0.542	لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (متخلف)
(0.182)	(0.169)	(0.190)	(0.165)	
	*11.110		*11.103	صدمات أسعار السلع التصديرية
	(5.839)		(5.854)	
4.070-		2.166-		القيمة المطلقة لأسعار السلع التصديرية
(7.649)		(8.255)		
0.038	0.138	0.073	0.146	متغير صوري لخدمات الصراعات الداخلية
(0.293)	(0.353)	(0.292)	(0.346)	
***0.421-	***0.332-	***0.439-	***0.334-	لوغاريتم إجمالي عدد السكان (متخلف)
(0.092)	(0.103)	(0.089)	(0.099)	
0.230-	0.183-	0.231-	0.184-	متغير صوري للطفرة = 1 إذا كان فوق النمو الوسيط (متخلف)
(0.421)	(0.447)	(0.420)	(0.449)	
**8.422	**9.166	**9.347	**9.340	ثابت
(4.032)	(4.102)	(3.683)	(3.720)	
487	487	487	487	عدد الملاحظات
0.486	0.525	0.484	0.525	الجذر التربيعي
0.475	0.515	0.474	0.516	الجذر التربيعي المعدل
124	124	124	124	عدد البلدان

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي.

ملاحظات: مستوى الدلالة الإحصائية 0.01 - \*\*\*، 0.05 - \*\*، 0.1 - \*، الأخطاء المعيارية القوية مجمعة على المستوى القطري. الانحدارات تشمل آثاراً ثابتة للسنة. السنة المرجعية 2017. تشير عينات الأعمدة (1) إلى (4) إلى عينة تنبؤات الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي في يناير/كانون الثاني 2016-2019، وتغطي 124 بلداً. وتآلف العينة في معظمها من البلدان النامية بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وتحدد هذه العينة بمدى توفر بيانات تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر عن البنك الدولي. تشمل جميع الانحدارات الآثار الثابتة للسنة. لوغاريتم مؤشر الأداء الإحصائي (متخلف) هو لوغاريتم متخلف لمؤشر الأداء الإحصائي، تقلب النمو (متخلف) هو الانحراف المعياري المتحرك خلال 10 سنوات لمعدلات النمو المحققة، لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (متخلف) هو لوغاريتم متخلف لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010، القيمة المطلقة لخدمات أسعار السلع الأولية التصديرية هي متغير يسجل كلا من التعرض للسلع الأولية التصديرية وتقلبات الأسعار العالمية، الصراعات الداخلية هي متغير صوري لأزواج البلد-السنة للصراع الداخلي - كما هو محدد باستخدام مجموعة بيانات UCDP-Prio، لوغاريتم إجمالي عدد السكان (متخلف)، والمتغير الصوري للطفرة يساوي 1 إذا كان فوق النمو الوسيط (متخلف) متغيراً صورياً متأخراً بالنسبة للطفرة الاقتصادية إذا كان النمو أكبر من أو يساوي النمو الوسيط السابق خلال 10 سنوات.

## الملحق 2-2. تقدير العلاقة بين القدرات الإحصائية وحجم الأخطاء في تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي

يجري استكشاف العلاقة بين القدرات الإحصائية وحجم أخطاء التنبؤ باستخدام نموذجين في ثلاث عينات مختلفة لجهات التنبؤ. العينة الأولى من الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي في يناير/كانون الثاني، أما العينة الثانية فمن آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي في يناير/كانون الثاني. وتغطي العينتان نفس البلدان البالغ عددها 126 بلدا بين عامي 2010 و2020. العينة الثالثة هي تنبؤات Consensus/Focus Economics Forecasts، التي تغطي 56 بلدا من عام 2015 إلى 2020. ويتم تقدير نموذج جدول البيانات باستخدام القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ في تنبؤات السنة الحالية مع انحدار متغير النواتج على لوغاريتم متأخر للقدرات الإحصائية وغيرها من المتغيرات المشتركة على النحو المبين في المعادلة (AII.2.1):

$$AbsFcstErr_{it} = \alpha + \beta_1 LogSCI_{it-1} + \beta_2 LogGDPpc_{it-1} + \beta_3 AbsLogExpPrices_{it} + \beta_4 InternalConflict_{it-1} + \beta_5 LogPop_{it-1} + \beta_6 Boom_{it-1} + \tau_t + \varepsilon_{it} \quad (AII.2.1)$$

حيث يكون المتغير التابع هو القيمة المطلقة لأخطاء التنبؤ ( $AbsFcstErr$ )، التي تُعرّف بأنها النمو المتوقع مطروحا منه النمو الفعلي. ويدل الخطأ السلبي للتنبؤات على أن النمو المتوقع كان أقل من النمو الفعلي. ويتمثل الانحدار الرئيسي في لوغاريتم القدرات الإحصائية المتخلفة ( $LogSCI$ )، حسبما يقيسه مؤشر القدرات الإحصائية للبنك الدولي. وتشمل المتغيرات الإيضاحية الأخرى لوغاريتم تخلف نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ( $LogGDPpc$ )؛ القيمة المطلقة للتغير في لوغاريتم أسعار سلع التصديرية ( $AbsLogExpPrices$ )، الذي يرصد التعرض لصادرات السلع الأولية وتقلبات الأسعار الدولية؛ متغير صوري للصراع الداخلي ( $InternalConflict$ ) على النحو المحدد باستخدام مجموعة بيانات ( $UCDP-Prio$ )؛ لوغاريتم متخلف لإجمالي السكان ( $LogPop$ )؛ ومتغير صوري متخلف للطفرة الاقتصادية ( $Boom$ )، متغير صوري إذا كان النمو أكبر من أو يساوي النمو الوسيط السابق على مدى 10 سنوات. أخيرا،  $\tau_t$  هي الأثر الثابت للسنة، و  $\varepsilon_{it}$  هي حد الخطأ. في مواصفات إضافية يتم تضمين تقلب النمو، الذي يُقاس باعتباره الانحراف المعياري للنمو على مدى السنوات العشر السابقة<sup>1</sup> وتم النظر في العديد من المتغيرات الإيضاحية الأخرى - مثل المؤسسات، ونظام الحكم، والأنشطة غير الرسمية، والكوارث الطبيعية - ولكن نظرا لأن لديها قوة توضيحية أقل، لم يتم تضمينها لإبقاء النموذج بسيطا قدر الإمكان.

بدلا من ذلك، يُعاد تقدير المعادلة A1 باستخدام خطأ التنبؤ البسيط كمتغير للناتج ( $FcstErr$ ) لتحليل التفاؤل والتشاؤم في التنبؤات. وثمة تعديل إضافي يتمثل في استخدام لوغاريتم التغير المتخلف في أسعار السلع التصديرية ( $LogExpPrices$ ) في المعادلة AII.2.2 بدلا من قيمته المطلقة في المعادلة A1.

$$FcstErr_{it} = \alpha + \beta_1 LogSCI_{it-1} + \beta_2 LogGDPpc_{it-1} + \beta_3 LogExpPrices_{it} + \beta_4 InternalConflict_{it-1} + \beta_5 LogPop_{it-1} + \beta_6 Boom_{it-1} + \tau_t + \varepsilon_{it} \quad (AII.2.2)$$

وفي جميع المواصفات والعينات، تُظهر النتائج علاقة سلبية بين القدرات الإحصائية وبين حجم أخطاء التنبؤ والإشارة الدالة عليها.

1 لاحظ أن الآثار القطرية الثابتة غير مدرجة في هذه التقديرات إلى حد كبير لأن مؤشر القدرات الإحصائية محدود التباين مع مرور الوقت.

## الملحق 2-3: مقارنة بين أنواع جهات التنبؤ

قد يؤثر نوع جهة التنبؤ على حجم أخطاء التنبؤ أو حجم التفاؤل في التنبؤات. ولمراعاة ذلك، يتم إنشاء متغيرات صورية لمراعاة التصنيفات المختلفة لجهات التنبؤ.

## انحدار التصنيف المؤسسي

تنقسم جهات التنبؤ إلى ثلاث فئات استناداً إلى مصدر أخطاء التنبؤ. وهي تشمل صندوق النقد الدولي (مجموعة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، والبنك الدولي (مجموعة بيانات الآفاق الاقتصادية العالمية)، وجهات تنبؤ خاصة (مجموعات بيانات Consensus/Focus Economics). وتستخدم تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي في يناير/كانون الثاني للتحليل في جميع أنواع جهات التنبؤ. ويتم الحصول على تنبؤات الجهات الخاصة من مصدرين اثنين، حيث تأتي التنبؤات المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من Focus Economics، في حين أن تنبؤات القطاع الخاص المتعلقة ببقية أنحاء العالم من مجموعة بيانات Consensus Economics. وتُعدل المعادلتان (AII.2.1) و (AII.2.2) (الملحق 2-2) لتضمينهما على النحو التالي:

$$AbsFcstErr_{i,t,f} = \alpha + \beta_1 LogSCI_{i,t-1} + \beta_2 LogGDPpc_{i,t-1} + \beta_3 AbsLogExpPrices_{i,t} + \beta_4 InternalConflict_{i,t-1} + \beta_5 LogPop_{i,t-1} + \beta_6 Boom_{i,t-1} + \beta_7 IMF\_Dummy_f + \beta_8 Consensus\_Dummy_f + \tau_t + \varepsilon_{i,t} \quad (AII.3.1)$$

$$FcstErr_{i,t,f} = \alpha + \beta_1 LogSCI_{i,t-1} + \beta_2 LogGDPpc_{i,t-1} + \beta_3 LogExpPrices_{i,t} + \beta_4 InternalConflict_{i,t-1} + \beta_5 LogPop_{i,t-1} + \beta_6 Boom_{i,t-1} + \beta_7 IMF\_Dummy_f + \beta_8 ConsFocus\_Dummy_f + \tau_t + \varepsilon_{i,t} \quad (AII.3.2)$$

حيث يشير  $i$  للبلد؛ و  $t$  للسنة؛ و  $f$  لجهة التنبؤ. ويُشأ متغير صوري لتنبؤات صندوق النقد الدولي ( $IMF\_Dummy$ ) والتنبؤات التي مصدرها Consensus/Focus Economics ( $ConsFocus\_Dummy$ ). والتنبؤات التي مصدرها البنك الدولي هي فئة المقارنة المحذوفة (لتجنب تعدد الخطوط).

## انحدار التصنيف الجغرافي

يتم أيضاً تصنيف جهات التنبؤ كل على حدة على أساس قربها الجغرافي من البلدان التي تصدر التنبؤات بشأنها. ويتحدد هذا القرب بموقع مقر جهة التنبؤ. والفئات الثلاث هي محلية (البلد الذي يقع فيه المقر الرئيسي هو نفس البلد الذي تصدر التنبؤات بشأنه)، وإقليمية (البلد الذي يقع فيه المقر الرئيسي هو في المنطقة نفسها التي يقع فيها البلد الذي تصدر التنبؤات بشأنه بناء على تصنيف البنك الدولي لمناطق العالم) ودولية (إذا كان البلد الذي يقع فيه المقر الرئيسي والبلد الذي تصدر التنبؤات بشأنه ليسا مرتبطين جغرافياً وفقاً لتعريف المحلي أو الإقليمي). تُصنف تنبؤات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أنها تنبؤات دولية. وتُعدل المعادلتان AII.3.1 و AII.3.2 على النحو التالي: تحل المتغيرات الصورية لصندوق النقد الدولي وconsensus محل متغيرات صورية وضعت لجهات التنبؤ الإقليمية ( $Regional\_Dummy$ ) و لجهات التنبؤ الدولية ( $Intl\_Dummy$ ). وجهات التنبؤ المحلية هي فئة المقارنة المُستبعدة من الانحدارات.





منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية أبريل/نيسان 2022

---

مراجعة الحقائق: تنبؤات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أوقات عدم اليقين